بشير العوف

لا ثورية ولا اشتراكية

بل:
نظام تطوري
شوري هادف
في ظل:
عدالة اجتماعية
إنسانية مؤمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

و به نستعين

فهرس الموضوعات

مقدمة وتمهيد : رقم الصحفة

رقم الصفحة

الفصل الثاني :

الفصل الثالث :

رقم الصفحة

مقدمة

الواجب المقدس
في كشف مهاوي الزيغ والضلال

بسم الله

والحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد ،

مع نزوع الانسان الى بلوغ الاكمل ، وتطلّعه – منذ فجر حياته – الى ارتقاء مراتب التقدم في مختلف مضامير الحياة ، ومع سعيه الدائم وراء التطور العلمي والفكري والاجتماعي ، نلاحظ وفقاً لنواميس النشوء والارتقاء ، ان الحياة الإنسانية مرت بتجارب مختلفة ، وتعرضت لهزّات فكرية واجتماعية عنيفة ، كان من نتيجتها ظهور مذاهب وآراء ودعوات عديدة ، بعضها طواها الدهر

وأسدل عليها ثوب العفاء ، وبعضها نما وترعرع ، وازداد على الزمن تفتحاً ووضوحاً ، وبعضها ظل كالنزوات الطائشة ، لا يطفو على سطح الحياة حيناً ولا يحظى بالبحث زمناً إلاّ ليعود الى الاعماق ، وليستغرق في سبات طويل أحياناً وأزماناً أخرى .

وإذا كنا نعتقد ان الدين الإسلامي وجميع الأديان السماوية ، كانت وما تزال تشير الى أقوم السبل وأنجع الوسائل من أجل بلوغ الحياة الأفضل ، في ظل عدالة اجتماعية شاملة ، فاننا في نفس الوقت ، لا نستطيع ان نتجاهل مراحل التطور الإنساني ، بكل ما رافقها من فلسفات ودعوات ومذاهب وآراء ، كما لا يستطيع أحد الا ان يحلها محلها من البحث والدرس ، وان يعطيها قدرها بما تستحق من عناية واهتمام ، وبما كان لها من أثر في حياة الإنسان ومراحل تطوره .

ومن استقراء حوادث التاريخ ، نستطيع ان نقرر بأن الدعوة الى المناهج الثورية ، والمناداة بتطبيق نظام المعيشة المشتركة ، بما يسمّى الآن « الاشتراكية » هما

نزوتان طائشتان ، اعتادتا على الظهور الى سطح الحياة ، خلال أزمنة مختلفة من التاريخ ، وفي مناطق متباعدة من الارض ، كما اعتادتا على الانكفاء الى الاعماق لتستغرقا في سبات عميق ، على أمل معاودة الظهور مرة أخرى ، عندما تسنح الفرص المناسبة ، أمام جنود الطيش ومستغلي النزوات ! .

ليست الثورية حدثاً جديداً في تقدم الإنسان كما يتوهمون ، وليست الاشتراكية مذهباً حديثاً لحياة أفضل كما يزعمون،بل ان الدعويين : الثورية والاشتراكية ـ على ما سنرى في هذا الكتاب ـ كان لهما تاريخ قديم حافل في التخريب والتهديم ، ولم يكن لهما شأن يذكر في البناء والاصلاح ، بل ان سبل العدالة الاجتماعية المؤمنة ، ومناهج التطور الحضاري الرصينة ، هي التي كانت تسير بالركب الإنساني في معارج المدنية ، والرقي التي زادها مرور الزمن نمواً وترعرعاً وتفتحاً ووضوحاً ، تنفخ فيها الأديان السماوية معاني الروح والإيمان والقيم والفضائل والاخلاق ، ويصقل نهجها الأنبياء والمصلحون ، وذوو

المناهج الرشيدة من أهل العلم والفكر والسياسة والحكم .

وحيث ان العصر الحاضر ، قد استشرت فيه دعاوى الثورية والاشتراكية ، نتيجة حملة فكرية مضللة ، قادها الفيلسوف اليهودي كارل ماركس ،وسار وراءه فيها بعض المغامرين ممن جعلوا شعار الثورية ، وسيلة لبلوغ مراكز السلطة والتحكم في بعض بقاع الأرض ، فقد وجب على العلماء العاملين والحكام المصلحين ، والمفكرين والمؤمنين ، من كل عرق وجنس ودين ، ان يقوموا بواجبهم في تقويم المنحرفين عن طريق الحضارة الانسانية البنّاءة ، وفي حمل الثائرين والاشتراكيين على العودة الى الاعماق من جديد ، كي يستغرقوا مرة أخرى في سبات عميق !

ونحن – كمسلمين مؤمنين – نعرف ان ديننا القويم ، يفرض علينا ان نقف من كل منكر ، موقف التغيير الذي توجبه الشريعة الخالدة ، وتمليه المصلحة الانسانية الشاملة، فقد اصبح فرضاً على كل قادر ان يقوم بواجبه الديني الانساني ، لا على الاسلوب الثوريّ الهدام ، ولكن ضمن الشعار القرآني الخالد :

« أدْعُ الى سَبيلِ رَبِّكَ بِالحكمةِ والمَوْعِظةِ الحسنةِ ، وَجادلْهُمْ بالتي هي أحسنُ ، إنَّ رَبَّكَ هوَ أعلمُ بمن ضَلَّ عنْ سبيلِهِ وهو أعلَمُ بالمهتَدين »[1]

« قُلْ هذهِ سَبيلي أدْعُو إلى اللهِ على بَصيرةٍ ، أنا وَمَنِ ٱتّبعنِي ، وَسبحانَ اللهِ وما أنا مِنَ المشْرِكينَ »[2] .

ويعرف المسلمون بعد ان اتضحت مرامي الحركات الثورية والاشتراكية ان العصر الحاضر ،ليس عصر صراع بين أديان السماء ، ولا عصر تخاصم بين المؤمنين بالله ، بل هو عصر حرب عنيفة بين الإلحاد والإيمان ، بين المادة والروح ، بين الحق والباطل ، ولقد وجب ان يتنادى جميع المؤمنين الى صيانة مبادىء الحق والروح والإيمان .

وما نشك في ان هذا الكتاب الذي جاء كتتمة ، لكتابنا السابق « اشتراكيتهم وإسلامنا » قد كشف عن

(١) سورة النحل ، الآية ١٢٥
(٢) سورة يوسف ، الآية ١٠٨

كثير من خفايا الأمور الثورية والاشتراكية ، التي طرحها أصحابها بشكل مثير ، لم يتقيدوا فيه بمناهج الحق والصدق ، والمصلحة الإنسانية الشاملة ، فوجب علينا ان نسهم بازالة براقع التمويه والتضليل ، عن الحقيقة المهيضة الجريحة ، قياماً بالواجب المقدس ، وبغية الوصول الى صيانة ما نؤمن به من عقائد ومثل ومقدسات .

ونسأل الله تعالى ان يهدينا جميعاً الى ما فيه الخير ، على طريق الخدمة المخلصة ، للعرب والمسلمين وجميع بني الإنسان انه سميع مجيب .

٢٠ رمضان ١٣٨٦ هـ
١ كانون الثاني ١٩٦٧ م

بشير العوف

★

تمهيد

محمد رسول ... وليس بثائر !
والإسلام دين ... وليس بثورة !

لجأ أخيراً دعاة الثورية والاشتراكية ، في بعض البلاد العربية والإسلامية ، الى إلصاق صفة « الثورة » بالدين الإسلامي ، والى نعت النبي العربي الأمين ، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأنه : ثائر !

وواضح ان هولاء الدعاة الاشتراكيين ، الذين نجحوا وقتاً طويلاً ، بإلباس دعوتهم لبوس الدين ، عن طريق استعارة بعض مبادىء العدالة الاجتماعية التي جاء بها الإسلام ، والذين جعلوا من هذه المبادىء طلاءاً ، موّهوا به حقيقة دعواهم في مذاهبهم المستوردة ، كي يتسللوا الى النفوس المؤمنة والقلوب المتدينة ، قد انتقلوا الآن ، الى

مرحلة جديدة ، يقولون فيها ان الإسلام « ثورة » ، وان محمداً « ثائر » !

ومن خلال الاحتفالات الدينية ، التي تجري في المناسبات الاسلامية لوحظ ان بعض العواصم العربية ، قد ركّزت أخيراً على نغمة « ثورية الإسلام » وعلى المناداة « بثورية محمد » تركيزاً دقيقاً ، لا نشك معه في ان القابعين وراء هذا التخطيط المركّز ، قد حلموا بالدخول الى قلوب العامة عن هذا الطريق، الذي يأملون من ورائه، ان ينتزعوا من أفكار الناس وعقولهم ، قدسية الإسلام ، على اعتباره ديناً سماوياً منزهاً ، ليصفوه بأنه « تجربة » ، أي كتلك التجارب التي مرّ بها الانسان ، في حقول المذاهب الوضعية ، والمبادىء البشرية !

وتفيهق الخطباء والكتاب ، وأسهبت الصحف والاذاعات ، بالحديث عن « ثورية الاسلام » حتى كدنا نظن ، بأن الدعوة الاسلامية كلها لم تكن شيئاً أبداً ، سوى الثورة ، لغرض الثورة !

وكمثالٍ صغير عن الامثلة التي لا تعدّ ولا تحصى عن المبالغات التي وردت في هذا الادعاء ، ننقل عن مجلة « الرسالة » المصرية ، التي تصدر حالياً « في ظل الحكم الثوري الاشتراكي » فقرات من افتتاحية جاءت تحت عنوان « النبي الثائر » وجاء فيها ما يلي :

« كانت دعوته ثورة فكرية أولاً ... وقبل كل شيء »
« كانت ثورة على المعتقدات الدينية التي يدين بها
« العرب في الجاهلية ، من الشرك والوثنية » .

« كانت ثورة على الأوضاع الاجتماعية في الجزيرة
« العربية، وبخاصة الوضع الرأسمالي في البيئة التجارية
« المكية » .

هذا بعض ما قالته الرسالة ، وهو جزء ، لايكاد يذكر أمام ما تناقلته الصحف والاذاعات عن هذه النغمة النشاز .

فهل علم هؤلاء الأدعياء ، ان ما يدّعونه ، يخالف جوهر العقيدة الاسلامية ، ويؤذي مشاعر المسلمين ، ويتنكب سبيل العقل والمنطق والدين ؟!

هل علم هؤلاء ان محمداً عليـه السلام ، لم يكن ثـائراً بل كان نبياً ورسولاً ،بعثه الله مبشراً ونذيراً، يبلّـغ وحي السـماء ، ولا ينطق عن الهوى ، ويـدعو الى سبيل ربـه بالحكمة والموعظة الحسنة ؟!

مـن قـال لهؤلاء ان دعوتـه عليه السلام كانت « ثورة فكرية اولاً .. وقبل كل شيء » ؟!

إنهـا ، أولاً كانت رسـالة من عند الله ، لايملك النبي حيالها ، غير اجراءات التبليـغ والتنفيذ ، وكانت « قبل كل شيء » وحياً ينزل به الروح الامين من السماء الى الارض ، على قلب محمد عليه السّلام .

ولعل احداً من الناس ، لا ينسى وقفته عليه السلام ، على عرفة ، في حجة الوداع ، وهو يشهـد الله على تبليـغ الرسالة ، وينادي بالناس : « ألا هل بلغت ؟ » فيقولون : بلى .. فيقول : اللهم فاشهد .

اللهم إننا نبرأ اليك مما يدّعون ، ونسالك ان تثبت في قلوبنا الايمان ، وتجنب عبادك المؤمنين ، مهاوي الزيـغ ،

ومسالك الضلال · فلقد صنع دعاة الاشتراكية والثورية ، أمراً إدّاً حين أرادوا أن يلصقوا بمحمد صفة « الثورة » ويسلخوا عنه صفة « الرسالة » وحين سمّوا دعوته – اولاً وقبل كل شيء – «ثورة فكرية» مع أنها كانت وما زالت – اولاً وقبلاً وبعداً – دعوة الهية واضحة الهدف والاسلوب، تدل بني الانسان بعباداتهم ومعاملاتهم ، على طريق الخير والفلاح ، في الدنيا والآخرة .

ان الثورة – كما سنرى في هذا الكتاب – هدم وتخريب وإفقار واستيلاء على اموال الناس وكراماتهم ، وتغيير سريع ، يعتمد على العنف والدم والابادة بدون شفقة او رحمة ، واننا لنسأل دعاة الثورة . أين هذا كله من رسالة الاسلام ، وأين روح الثورية من روح محمد النبي الانسان ، الذي قال له الله تعالى في القرآن الكريم :

« قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ، أنا وَمَنِ اتَّبَعَنِي »[1]

(١) سورة يوسف الآية ١٠٨ .

« وَقُلِ ٱلحقُّ مِنْ رَبِّكُم فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ »[1]

« وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِم حَفِيظاً ، وَمَا أنتَ عَلَيهِمْ بِوَكِيلٍ »[2]

بل ، اين روح الثورة، من هذا الادب القياديّ الرفيع الذي قال الله فيه للنبي الكريم :

« وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَولِكَ فاعفُ عَنْهُمْ واسْتَغْفِرْ لهمْ ، وَشاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ »[3]

واين ايضاً روح الثورة في الرسالة الاسلامية التي تدعو الى التعايش السلمي بين ابناء الأديان المختلفة في ظل الوطن الواحد حيث يقول القرآن :

« لَا يَنْهاكُمُ ٱللهُ عَنِ ٱلذينَ لَم يُقَاتِلُوكُمْ فِي

---

(١) سورة الكهف الآية ٢٨ .
(٢) سورة الانعام الآية ١٠٧ .
(٣) سورة آل عمران الآية ١٥٨

ٱلدينِ ، وَلَمْ يُخْرِجوكم مِن ديارِكم أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إليهِمْ ، إنَّ ٱللهَ يُحبُّ ٱلمُقْسِطِينَ »[1]

فيا أيها الناس ، أين هي (الثورة) في هذا النظام الاسلامي العتيد ، وأين هي روح الثائر ، من روح النبي العربي الكريم ، الذي أدّبه ربه بآداب القرآن العظيم ؟ !

*

(١) سورة الممتحنة الآية ٧ .

الثورية والاشتراكية

في بلاد الإيمان والروح

من خلال النظرة المجردة، لمحاولات تحقيق اصلاح البناء الاجتماعي ، اصلاحاً انسانياً شاملاً ، نستطيع ان نقرر بسهولة ويسر ، أن قيـــام عدالة اجتماعية سليمة تصون كرامة الفرد ، وتقـــدس حريته ، وتحميـه من الجشع والتسلط والاحتكار ، وتحفظ له حقوقـــه الانسانية في حالات العجز والمرض والشيخوخـــة ، وتفسح له مجال تكافؤ الفرص في الحصول على نصيبـــه من حقوق التعلم والتقدم وارتفاع مستوى الحياة ، في ظـلّ حكم عادل لا تسيطر فيه طبقة على طبقة ، ولا يضيع فيه حق العامل ولا رب العمل ، ولا يستبد فيه الحاكم بالمحكوم ... اقول :

إن قيام عدالة اجتماعية تسعى لتحقيق هذه الاغراض حتى تبلغ ارقى درجات السمو ، تظل هي الهدف الانساني الأسمى ، الذي تطمح اليه الشعوب ، وتسعى للوصول اليه بكل جهد ، مع الاقتناع التام بأن كل من يقف في طريق هذا الهدف ، او يعرقل مسيرته ، يعتبر خائناً للمسؤولية الانسانية ، مستحقاً لأقصى عقوبة وأقسى جزاء .

هذاشيء اصبح بديهياًفي عصرنا الحاضر ، ولايستطيع ان يجادل في سلامته وصحته الا جاهل او مغرض .

بقي ان نتساءل : من هم الذين ينادون بهذا أكثر من غيرهم ومن هم الذين يتخذونه شعاراً مهولاً ؟

والجواب بسرعة : هم الاشتراكيون .. الاشتراكيون في جميع انحاء العالم .

فدعاة الاشتراكية في كل بلد ، هم أكثر الناس تبجحاً بدعاوى العدل الاجتماعي « مجتمع الكفاية والعدل » وهم أصحاب الصياح الجهير في ادّعاء المحافظة على حقوق الفلاح والعامل والفقير،وهم « المتكلمون » الغلاة في مفاهيم الحرية

والديمقراطية والكرامة الإنسانية .

ان إلقـاء نظرة سريعة « مجردة ، عميقـة ، دقيقـة » تعطينا الدليل السريع على ان وقائع التجارب العلمية قد أثبتت ان كل دعـاوى الاشتراكيين كانت مجرد تبجـح ، ومجرد صياح ، ومجرد كلام .

طبعـاً ، لا نقصـد بهـؤلاء « الآن » الاشتراكيين الديمقراطيين » الذين يسيرون على درب طويل ، منذ أمد طويل ، في البلاد الاوروبية الراقية التي قطعت أشواطاً لا بأس بها على طريق العدل الاجتماعي ، لأن البحث في الأهداف البعيدة لهؤلاء ، يستوجب مجالاً أوسع ، في فصل أشمل ، وإنما نقصد « الاشتراكيين الثوريين » الذين لجأوا الى الثورة والدم والنار ، فخربوا بلادهم ، وقوضوا أنظمة حكمهم ، ونسفوا قواعـد اقتصادهم ، وسلبوا حريات أفرادهم ، وداسوا كرامـة شعوبهم ، ثم زعموا ومـا زالوا يزعمون أنهم نصراء الحرية والديمقراطية ، وأنهم هم بناة مجتمع الكفاية والعدل ! !

ورغبة في إعطـاء الصورة معـنى التحقيق الدقيق ، نقول بصراحة : ان أي بلد من بـلاد العالم ، وسواء كان رجعياً « كما يسمّـونه » او ديمقراطياً او رأسمالياً او ملكياً او جمهورياً ، فـانه يظـلّ أفضل في تقدير مفاهيم الحريـة والديمقراطية والكرامة الإنسانية ، من أي بلد اشتراكي ثوري، بدءاً من « اتحاد الجمهوريات السوفياتية » و« الصين الشعبية » وانتهاءاً بدول أوروبة الشرقية والاشتراكيات الافريقية والعربية ، بـل ان السير عـلى طريق انجازات العـدل الاجتماعي ، بخطىً بطيئة او سريعة يظـلّ عنـد أولئك أفضل من منجزات أي بلد اشتراكي ثوري .

لسنا بحاجةٍ إلى سرد الأدلة ، لأن الاتحاد السوفياتي قد اضطرّ بعـد تجربة خمسين سنة ثورية ، الى إعـلان فشل نظامه الثوري ، اقتصادياً واجتماعياً وزراعياً ، بدليل ما كشفـه خروشوف أولاً ، بصراحة محرجة ، ومـا أقرّه خلفاؤه ثانياً ، من انحياز نحو اعتماد الأنظمة الحرة شيئاً فشيئاً ، مهما كابر في هذا المكابرون ، ومهما أطلقوا عليه من تسميات وأوصاف ... وسواء سمّـوه تطوراً في التطبيق ،

أو تحولاً في العقيدة .

واذا كنا لا نريد أن نتحدث عن القمح وفائض التموين والمساعدات والقروض التي تحصل عليها دول الاشتراكية الثورية من الدول غير الاشتراكية ، فلأن هذا أصبح شيئاً معروفاً ومألوفاً ، خصوصاً بعد ان لجأ الاتحاد السوفياتي الى الحصول على قروض ومساعدات من اليابان، وبعد ان لجأت الصين الشعبية الى كندا للحصول على القمح ، مع ان تجربتها الثورية لم يمض عليها سوى سبعة عشر عاماً ! هذا فضلاً عما يعرفه الجميع من تهافت الاشتراكيات الافريقية والعربية على مواطن المساعدات والقروض والقمح وفائض الأغذية والتموين .

فما هي هذه الاشتراكيات الثورية ؟ وما هي قيمة الشعارات البرّاقة التي يرفعها أصحابها لدغدغة عواطف الجماهير ، وما هي المنجزات الفعلية التي تتصل بمصلحة الكادحين والعمال والفلاحين ، وأين مستوى الحياة الافضل الذي تمتعت به الشعوب في دول الاشتراكية الثورية ؟!

إنه مجرّد تبجح ، مجرّد صياح ، مجرّد كلام ، مهما كابر المكابرون . وسيرى القارىء في هذا الكتاب صوراً كثيرة ، تتمثل فيها مراحل الفشل المتتالية في عدد من دول الاشتراكية الثورية .

أما بالنسبة لنا نحن العرب والمسلمين . أين يجب ان تكون مواقعنا من هذا الصراع الاجتماعي ؟ هل نلجأ الى التجارب الفاشلة ، الى المبادىء المستوردة ، لنكتشف بعد خمسين سنة ، كما اكتشف الاتحاد السوفياتي ، اننا كنا مخطئين ؟ .

لا .. وألف لا ، لأننا نحن ... الذين انطلقت من بلادنا الى الدنيا رسالة السيد المسيح ، رسالة الرحمة والمحبة والسلام ، ونحن الذين حملنا رسالة محمد بن عبد الله ، رسالة العدل والحق والمساواة ، تظلّ لنا مواقعنا الروحية الأصيلة ، وتظلّ لنا طرائقنا الانسانية العريقة ، فلا اشتراكية ولا ثورية ، ولا هدم ولا تخريب ، ولا دم ، ولا

نار ، ولكن عدالة اجتماعية إنسانية مؤمنة ، نستمد أصولها من تعاليم السماء، ونقيم قواعدها على مبادىء العدل والحق ، ولنا من منجزات ماضينا المجيد ، ما يكفل لنا النجاح على دروب مستقبلنا العتيد .

★

الفصل الأول

لا ثورية

بل: نظام تطوري شوري إصلاحي هادف

لماذا
«لا ثوريّة»
بل : نظام تطوّري شوريّ هادف؟

حين نقول في هذا الكتاب : « لا ثورية » ، فاننا نعني ما نقول تماماً ، وهو أننا نرفض مبدأ العمل الثوري رفضاً باتاً ، وننادي بسير اجتماعيّ موزون ، وفق نظام تطوري شوريّ هادف .

وليس رفضنا لمبدأ العمل الثوري ، ناجماً عن عاطفة عفوية ، بل عن اقتناع عميق ، مبنيّ على تجارب علمية ملموسة ، شهدها وعاناها أبناء الجيل المعاصر كله ، اضافة الى استقراء حوادث التاريخ ، وتتبع ما وقع فيه من ثورات ، دلت كلها على أن ما من ثورة شهدها التاريخ الانساني كله ، الا وكانت حصيلة خسائرها ، اكثر بكثير من حصيلة أرباحها ، بل ان هنالك أكثر من دليل على ان مبدأ الثورية ، كان بجملته وبالاً على بني الانسان ، أعاق

الحضارة عن التقدم، وفرض على الشعوب التي ابتليت به، ان تعيش قروناً طويلة ، علـى أحقاد الدماء ، ومآسي الحوادث ، وأعاصير التخريب والتدمير !

لا نقول هذا القول ، نتيجة عاطفة عفوية ، بل نتيجة بحث واستقراء ، ولكي نضع القارىء العربي أمام حقائق التاريخ الثابتة،ووقائع الحاضر المؤلم،نحب ان نسلسل بحثنا هذا بشكل نلمّ فيه بكل ما يوجبه هذا البحث « الموجز » من شرح واستقصاء .

*

كان الانطباع السائـد ، في أذهان معظم النـاس من مختلف شعوب الارض ، يتلخص في ان المفهوم من قيام الثورة (أي ثورة) ، هو هدم سريع لكل ظلم ، وتوطيد صريح لكل عدل ، وهو تغيير شامل غايته تحرير الفرد من كل ما يشين حريته وكرامته وإنسانيته ، مع تمكينه من الحصول عـــلى حقه في حياةٍ أفضل تشمل مصلحة المجموع ، بشكل لا تستأثر فيه فئة بفئة ، ولا تتحكم فيه

طبقة بطبقة ، ولا يتعرض فيه إنسان لظلم إنسان .

هذا هو الانطباع السائد لمفهوم « الثورة » الذي يتقبله الناس عادة بالبداهة دون تمحيص ، ولكننا اذا حاولنا ان نستقرىء حوادث التاريخ ، وان نستقصي الحقيقة التي كمنت وراء بواعث الثورات ، ودوافعها ، اضافة الى أغراضها ومراميها البعيدة والقريبة ، لوجدنا كل الثورات تنحصر في ثلاثة أنواع :

النوع الاول : هو ما يمكن تسميته « بثورات التحرير الوطني » ونعني به هبوب شعب مظلوم ، في وجه حاكم أجنبي مسيطر ، وهذا في رأينا هو وحده العمل الثوري المشروع ، بل ان من الانصاف له ، ان لا نسميه باسم « ثورة » لأنه يعتبر في حقيقته ، حرباً صريحة يقوم بها شعب مؤمن بحريته وكرامته ، وبحق بلاده في السيادة والاستقلال ضد شعب آخر ، جاء بقوة الحديد والنار ، او بفعل الخديعة والمكر او عن طريق التسلل التجاري ، ففرض نفسه حاكماً مسيطراً مغتصباً ، ونضرب مثلاً على هذا النوع من التسلط ، بثورة التحرير الوطني في أمريكا التي

قامت ضد الاستعمار البريطاني عام ١٧٧٤ م ، وبثورة التحرير الجزائرية التي قامت في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٤ م، وبغيرهما من ثورات شعوب عديدة قامت بوجه مستعمريها ، في مختلف بقاع الارض خلال أعوام التاريخ المتتابعة .

هذا النوع من الثورات ، لا نسميه ثورة ، بل هو حرب وطنية تحريرية، يجب ان يقوم بها كل شعب مغلوب على أمره ، ويجب ان يقدّم في سبيلها كل ما يملكه من تضحيات ، دون ان يعبأ بفداحة الثمن ، لأن حرية الشعب « أي شعب » وسيادته واستقلاله تبقى اسمى واكبر من أي تضحية !

وهذا النوع من الثورات الذي قلنا بأننا نسميه حرباً ، ولا نسميه « ثورة » لا نضع نتائجه في موازين التقييم المادية ، ولا نناقشه بمنطق التفتيش عن حصيلة الربح ، او الخوف من حصيلة الخسائر ، بل نناقشه من زاوية واحدة ، هي ان على كل شعب ان ينتزع حريته في وطنه وسيادته على أرضه ، من أيدي مغتصبيها الاجانب،

مهما كان الثمن باهظاً ، ودون النظر الى فداحة التضحية والبذل .

ومع رفضنا لتسمية هذا النوع بأنه « ثورة » فاننا نذكر ان هذا النوع من الثورات ليس من اختصاص بحثنا في هذا الكتاب .

النوع الثاني : أما النوع الثاني من الثورات ، التي عاناها الإنسان منذ أقدم العصور حتى الآن ، فهو ذلك النوع الذي لا يحمل من الثورة الا اسمها ، ونعني به (الانقلاب العسكري) .

ان الانقلابات العسكرية ، ليست حديثة العهد في تاريخ الانسان ، فهي معروفة منذ أقدم عصور التاريخ ، وبالرغم من ان معظم الانقلابيين ، قد حرصوا على ان يسموا انقلاباتهم بأنها « ثورات » فان مما لا شك فيه ان ضمير التاريخ ، كان ولا يزال مقتنعاً بأن معظم أبطال الانقلابات العسكرية ، كانوا عبارة عن متسللين ، يحملون السلاح الذي ائتمنتهم عليه شعوبهم ، ويزحفون به تحت

ستار الليل ، او أثناء غفلة عيون الرقباء ، او عن طريق استغلال أزمات الحكم ، ليقفزوا الى مناصب الدولة ، ويتقاسموا غنائم السلطان ، دون ان يكون لديهم ، برنامج صحيح لبناء حياة اجتماعية جديدة ، ودون ان يكون لهم هدف محدد في مجالات الحرية والبناء والانشاء ، فيرفعون الشعارات التي يظنون أنها تستهوي قلوب الجماهير ، ويدغدغون عواطف شعوبهم باطلاق دعاوى العمل من أجل تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ، بعد ان يكونوا قد ألصقوا بالحكم السابق لحكمهم ، كل ما تتضمنه قواميس الافتراء والظلم من كلمات السب والشتم ، والاهانة والتحقير ثم لا يلبثون ان يوجهوا سلاحهم هذا الى صدور شعوبهم بدون شفقة او رحمة ، فتراهم من أجل المحافظة على مناصبهم ومكاسبهم ينصبون مقاصل الاعدام ، وينشئون محاكم التهريج والتضليل ، ويفتكون بالمواطنين فرادى وجماعات ، تحت شعار حماية ثورتهم يوماً ، او في ظل ادعاء الحرص على مصالح الطبقة الكادحة يوماً آخر .

ومع استقراء حوادث التاريخ ، لا نجد انقلاباً

عسكرياً واحداً قد حمل لأمته خيراً ، او جزءاً من خير ، بل خلال خمسة آلاف سنة او أكثر من عمر الانسان ، نلاحظ ان الانقلابيين العسكريين ، كانوا لا يجدون الوقت الكافي لديهم ، من أجل القيام بخدمة وطنية عامة تذكر ، لأنهم يكونون مشغولين دائماً في المحافظة على مناصب السلطة التي اغتصبوها لأنفسهم .

وحيث ان بطل الانقلاب « كثيراً ما يكون منقلباً على سيّده في الحكم السابق ، وكثيراً ما يكون قد خان الذي أكرمه وربّاه وأولاه ثقته ، فان هذا « البطل » يظل عائشاً في دوّامة الخوف التي تجعله حذراً من رفاقه ، اكثر من حذره من أعدائه ، وخائفاً من « انقلاب » أقرب المقربين اليه ، أكثر من خوفه من البعداء عنه ، فتراه قلقاً مضطرباً مرتبكاً ، لا يلبث ان يرى مصيره المحتوم على يد أحد اصدقائه ، او بسلاح أقرب ، رفاقه ، وهكذا يستمر الانقلابيّون بتصفية بعضهم بعضاً ، حتى يكمل الزمن دورته ، وتعود الأمة الى سابق عهدها التطوريّ المعقول ، فتلملم جراحها ، وتجمع أنقاضها ، وتبدأ حياتها من جديد ، بعد ان تكون قد دفعت الثمن الغالي من

تقدمها وأمنها واستقرارها ، على حساب الدّاء الوبيل ، الذي فتك فيها بعض الوقت ، وكان اسمه « وباء الانقلابات العسكرية » !

هذا النوع من الثورات ، لا يجوز ان يكون موضع بحث ، او درس ، لأنه في حقيقته ، يعتبر عملا من أعمال اللصوصية الكبيرة ، الذي لا يختلف بشيء عن عمليات القرصنة والسلب والنهب ، وارتكاب الجرائم ، الا من حيث كونه أقسى وأعنف وأشمل وأوسع ، ولقد اقتنعت الشعوب بأن الطلاء الثوريّ الذي يلجأ اليه الانقلابيون، ليس إلا من قبيل ذرّ الرماد في العيون ، ليوهموا شعوبهم التي تحمل الانطباع الخادع عن المفهوم الثوري ، بأن أصحاب الانقلابات سيكونون « ثوّاراً » يعملون على تحقيق ما يجول في أذهان المواطنين من تغيير الى الأفضل ، ويا لخيبة آمال تلك الشعوب حين تراهم مندفعين ، - فعلاً - في التغيير ، ولكن ، الى الأدنى والأسوأ .

ومع رفضنا لتسمية هذا النوع الثاني بأنه « ثورة » فاننا نذكر أيضاً ان هذا النوع من الثورات ليس من اختصاص بحثنا في هذا الكتاب .

النوع الثالث : وأمّا النوع الثالث ، من الثورات ، فهو الثورة التي يقوم بها الشعب (أي شعب » ضد حكامه لتغيير نظام الحكم القائم ، وتبديل الهيكل الاجتماعي ، وقلب كلّ ، او بعض أجهزة الدولة ، ونسف شرائعها القانونية والدستورية ، بغية اقامة نظام جديد ، وبناء حياة اجتماعية جديدة ، وهذا النوع من الثورات هو النوع الذي نعنيه من بحثنا في هذا الكتاب ، وهو الذي أعلنا عن رفضنا له رفضاً باتاً .

وبالرغم من اعتقادنا بأن الظلم الاجتماعي القاسي ، الذي عاشته بعض شعوب الارض ، ومنهـا الشعوب الاوروبية ، كان يستوجب قيام مثل تلك الثورات ، الا أننا نعتقد ان شعوبنا العربية والإسلامية ، لم تتعرض الى ما تعرضت له تلك الشعوب ، ولأن اصالة المبادىء الاقتصادية والاجتماعية والروحية ، التي جاء بها الإسلام ، لا تسمح للمنصفين من دعاة الحق والعدل ، بالثورة ضده ، او عليه ، ليقضوا عليه وينبذوه ، او ليستوردوا بـدلاً عنه مذاهب جديدة ، لم يثبت صلاحها ، وإنما ثبت فسادها

وفشلها ، مع العلم ان تلك الثورات التي شهدتها الشعوب الأخرى ، لم تأت ـ كما يتوهم البعض ـ بالخير كلّـه ، وإذا جاءت مع مـا جاءت به من خيرٍ ضئيل ، جاءت بشرور كثيرة ، سجلها علمـاء التاريـخ وفلاسفة الاجتماع بأحرف قاتمة سوداء ، يقولون معها ان الشعوب قد قاست من ويلاتها مئات السنين !

وحـين نقول : ان شعوبنا العربيـة والإسلامية ، لم تتعرض الى مثل مـا تعرضت له الشعوب الأخرى ، من ظلم اجتماعي فادح ، يستوجب قيام مثـل تلـك الثورات فاننا نستطيـع ان نقيم الدليل تـلو الدليل عـلى صحة مـا نقول ، مـدعماً بالوقائـع التاريخية وبالمقارنـة المنطقية الهادئة .

وان أمامنا ثلاث ثورات كبرى. كانت من النوع الذي يسمى فعلا « ثورة » ، وكان لها أكبر الأثر في التاريخ وهي الثورة الانكليزية عام ١٦٤٨ م ، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م ، والثورة الروسية الشيوعية عام ١٩١٧ م ، فكان ان انتهت هذه الثورات التي قامت أصلاً على دعوى

العمل الى تحقيق الاصلاح الاجتماعي الشامل ... انتهت الى قيام دكتاتوريات فردية تسلط فيها على حكم انكلترة اللورد كروموبل ، وعلى حكم فرنسة الامبراطور نابليون بونابرت ، وعلى حكم روسيا الرفيق ستالين ، بعدما نالت هذه الشعوب الثلاثة أوجع ما يناله شعب من مصائب وكوارث وويلات .

ومع هذا قلنا ، وما زلنا نقول إن لهذه الثورات ما يبرّر قيامها عند تلك الشعوب ، أما عند الشعوب العربية والإسلامية ، فليس لدعوى الثورة ما يبرّر حدوثها واليك البيان .

نحن والثورة الانكليزية

من المعروف تاريخياً ، ان الاقطاعيّين وكبار الملاّكين تحكموا بالفلاحين والطبقة العاملة في بريطانيا تحكماً يتجسد فيه أبلغ أنواع الظلم الاجتماعي ، فكان سلطان الدولة كله ، في يد هؤلاء الاقطاعيين والملاكين ، يستخدمونه في خدمة تحكمهم الخاص، واستغلالهم الجائر،

دون ان يرتفع صوت واحد في الدفاع عن هؤلاء المظلومين، الذين لا يملكون حولاً ولا قوة .

كان كبار السادة الاقطاعيين الانكليز ، يسرّحون الفلاحين والمزارعين من أعمالهم ، ويتركونهم عالة على الطرقات ، لا يجدون المأوى ، ولا النار ولا الغذاء ولا الكساء : فكان طبيعياً ان تنبثق منهم طائفة كبرى من اللصوص والشحّاذين وقطّاع الطرق والمتشردين ، وبدلاً من ان يسعى الحاكمون الى القضاء على أسباب التشرّد واللصوصية والشحاذة ، فانهم أصدروا في القرن الخامس عشر تشريعات عُرفت باسم « التشريعات الدموية » كانت تفرض أقسى أنواع العقوبة على اللص او الشحاذ او المتشرد دون ان تدلّه الدولة على طريق يضمن له كسب القوت او الحصول على المأوى .

هذا النوع من التشريع بدأ في انكلترة خلال عهد هنري السابع ، أما في عهد هنري الثامن (عام ١٥٣٠) فقد صدر ما هو أبشع منه ، وذلك حين فرض الحاكمون على الشحّاذين المسنّين العاجزين عن العمل ان يحصلوا على

شهادات « أي تراخيص » للشحّـاذة ، أما المتشردون أصحاء الأجسام فيحكم عليهم بالجلد والسجن !

قد يكون هذا التشريع مقبولاً ، لو كان العمل موفوراً للشحاذ ، او لو كان المأوى ميسوراً للمتشرد ، أمّـا حينما يعدم هؤلاء أي وسيلة من وسائل الوصول الى أي عمل ، فبأي حق تعاقبهم الدولة بالجلد والسجن ؟!

هناك ، ما هو أدهى وأمرّ .

يقول كارل ماركس في كتابه « رأس المال » ، ان الحاكمين كانوا يقيّـدون هؤلاء خلف العربة ، كي يتلقوا الجلد بالسياط حتى تسيل الدماء من أجسادهم ، ثم كان عليهم ان يقسموا اليمـــين متعهدين بالعودة الى موضع ولادتهم ، أو الى المكان الذي كانوا يقيمون فيه في الأعوام الثلاثة الأخيرة ، وفي السنة السابعة والعشرين من حكم هـنري الثامن شدّد البرلمـان البريطـاني العقوبات ببنود إضافية،فقال في حال تكرار «الجريمة» لأول مرة فانه يجب ان يجلد المتشرّد مجدداً، ويقطع نصف أذنه،وعند التكرار

الثاني ، يعامل معاملة العصاة ، ويعدم ، بوصفه عدواً للدولة .

واستمر هذا النوع من الظلم الاجتماعي في بريطانيا أثناء القرن السادس عشر الميلادي أيضاً ، فقد صدر قانون في العام الأول من حكم ادوارد السادس (عام ١٥٤٧ م) ينص على ان كلّ شخص يمتنع عن العمل ، يصبح عبداً رقيقاً للشخص الذي يبلـّغ عنه بأنه متشرد شحاذ ، ومعنى هذا أنه ليس على الاقطاعي او المتنفذ الحاكم الا أن يلجأ الى الوشاية بـأي شخص متهماً إياه بأنـه متمرد وممتنـع عن العمل كي يملكه ويستعبده .

على ان هذا القانون كان « رقيقاً » فقد فرض على « السيّـد » ان يغذّي هذا العبد بالخبز والماء ، وان يقدم له بين حين وآخر بعض المشروبات الخفيفة ، ونفايات اللحم التي يراها مناسبة ، ويكون للسيد الحق الكامل في إرغام عبده الجديد على القيام بأحطّ الأعمال وأقذرها مستعيناً بالسياط والقيود ، واذا تغيـّب العبد الرقيق حوالي خمسة

يوماً عن خدمة سيده ، يحكم عليه بالرق مدى الحياة ويوسم علي خديه وجبهته بحرف « S » بالحديد المحمّى بالنار والحرف « S » هو الحرف الأول من الكلمة « SLAVE » الانكليزية ومعناها « العبد الرقيق » فاذا فرّ العبد مرة ثالثة ، أعدم بتهمة عصيان الدولة .

هذا وان « السيد » يستطيع أيضاً بموجب قوانين « ادوارد السادس » ان يبيع هذا العبد الرقيق وان يخلّفه لورثته بموجب وصيته ، وان يؤجره لآخرين ، شانه في هذا شأن الاموال المنقولة وغير المنقولة ، او شان المواشي والدواب ، فاذا دبر العبيد الارقّاء ، أية مؤامرة ضد أسيادهم ، نالوا عقاب الموت على الفور !

ولقد جرى تبليغ هذه الأوامر الى « حكام الصلح » وأوجب عليهم الحاكمون ان يتتبعوا آثار الاشقياء ، وعند القبض على أحد هؤلاء الحفاة العراة ، ينبغي ان يوسم بالحديد المحمّى بالنار على صدره بعلامة حرف « V »[1]

(١) علامة V هي الحرف الأول من كلمة VILE الانكليزية ومعناها دنيء سافل .

واعادته الى مسقط رأسه ، حيث يقضي عليه ان يعمل في الساحات العامة وهو مكبل بالقيود والاغلال ، فاذا زوّر المتشرّد مكان ولادته ، وقدّم عنواناً مخالفاً للحقيقة ، كان عليه ان يعاقب بأن يصبح عبداً رقيقاً مدى الحياة لهذا المكان ــ أي لسكانه او لطائفته الحرفية وسوف يجري وسمه بحرف « S » .

هذا ويحق لأول عابر سبيل ان يستولي على أولاد المتشرّدين والاحتفاظ بهم بمثابة « عمال متمرنين » فيحتفظ بالغلمان حتى سن الرابعة والعشرين ، وبالفتيات حتى سن العشرين ، فاذا عمدوا الى الفرار ، أصبحوا حتى السن المذكورة ، أرقّاء لأرباب العمل ، الذين يحق لهم ان يقيدوهم بالأغلال ، وان يجلدوهم وغير ذلك ، ويستطيع كل صاحب عمل من هؤلاء ان يحيط عنق عبده ، او ذراعيه ، او فخذيه ، بطوق من حديد ، وذلك بغية التعرف عليه بصورة أفضل ، او للاستيثاق منه .

واستمر هذا الظلم الاجتماعي الكافر ، ينيخ بكلكله على الشعب الانكليزي ففي عهد « اليزابيث عام ١٥٧٢ »

صـدر قانون يقول إن الشحّـاذين الذين لا يحصلون على جوازات ، والذين تجاوزوا الرابعة عشرة من العمر يجب ان يجـلدوا بقسوة ، ويوسموا بالحديـد المحمّـى في الاذن اليسرى ، اذا لم يبدِ أحد رغبته في استخدامهم مدة عامين، ولكن اذا قبض عليهم مرة ثالثة ، فيجب ان يعدموا بلا شفقة ولا رحمة بوصفهم عصاة للدولة .

ويقول « توماس مور » الاشتراكي الذي عاصر هذه الفـترة من التاريخ ان الفارّين من العمـل الذين أجبروا على التشرد والسرقة في بريطانيا كان عددهم كبيراً جداً ، وقد أعدم منهم ٧٢ الفاً في عهد هنري الثامن وحده .

وهناك فئة اخرى من هؤلاء المستعبَدين، كانت توسم بحرف « R »[١] على المنكب الايسر ، وبالحديد المحمى بالنار ايضاً ، ـ فيما اذا ضبطوا ـ وهم متلبسون مرة ثانية بجريمة الشحاذة ، على ان يعاقبوا بدون شفقة أو رحمة ، وعلى أن يحرموا من معونة الـكاهن[٢] .

(١) علامة R هي الحرف الاول من كلمة «RABBLE» ومعناها الرعاع والسوقة .

(٢) من الغريب المحزن ان نقول إن تشريعات الغاء هذه القوانين الجائرة لم تصدر في بريطانيا الا عام ١٧١٤م ، اي ظلت الى ماقبل ٢٥٠ سنة فقط!

هذه امثلة صغيرة عن الصورة التي كانت تتحكم فيها الطبقة المتنفذة في بريطانيا بطبقة الشعب، فكانت الطبقة الاولى تمثل « طبقة الاسياد » وتمثل الطبقة الثانية « طبقة العبيد » !

هذا النوع من الحياة ، وهذا النوع من الظلم ، لا يستوجب قيام الثورة فحسب ، بل يستوجب قيام ما هو أعنف من الثورة وأشد .

ولكن ،

هل عرف مجتمعنا العربي والاسلامي شيئاً من هذا الظلم الذي كان يعيش في ظله البريطانيون الى ما قبل اربعماية سنة فقط .

واذا كانت هذه القوانين وما شابهها من قوانين الزواج والإرث والتجارة التي ظل بعضها معمولاً به في بريطانيا الى ما قبل مئة سنة فقط (كقانون جواز بيع الزوجات مثلاً) تعتبر لطخة عار في تاريخ الامم الاجنبية ، فهل في تشريعاتنا الاسلامية كلها قانون واحد يمتهن كرامة

الانسان ، كانسان، حتى في ظل الحكومات الجاهلة او الباغية، التي تعاقبت على حكم المسلمين في أي بلد من بلاد الاسلام.

ان التاريخ الاسلامي الذي يمتـــد الى ما قبل الف واربعماية سنة قد حفظ للامة الاسلامية ، أروع قواعد العدل والمساواة وصيانة حقوق كل فرد ، مهما كانت منزلته ومكانته ونوع عمله ، ومقدار ثروته ، ونوعية فقره ، ممـا يُعتبر بحق مفخرة الحضارة الواعية المتقدمة ومعجزة الإله الخالدة لبني الانسان .

فبأيّ حق ــ إذن ــ يجوز لنا ان نستورد مبدأ العمل الثوري من الخارج ، وبأي حق نسوق بلادنا وشعوبنا الى مهاوي التخريب والتدمير وانتهاك كرامة الفرد والمجموع على السواء .

قد يكون هنالك حوادث فرديـة ظالمـة قد وقعت ، وقد يكون هناك أشخاص معدودون قد تجرّدوا من مشاعر العقيدة والمسؤولية والواجب ، فتصرفوا مع أفراد آخرين تصرفاً ظالماً جائراً ، ولكن ... هل يجوز ان نسعى الى

قلب النظام كله ، واحلال الدمار بكل ناحية من نواحي البلاد ، من أجل حفنة افراد أساءوا التصرف ؟ !

لا ... ان الواجب يفرض علينا ان نسعى الى تقويم الافراد الطغاة فقط ، أو الى بتر الاعضاء الفاسدة بتراً كاملاً ، اذا لم يكن التقويم ممكناً مع محافظتنا على بقية اعضاء الجسم السليمة ، وإن في تشريعاتنا القرآنية والاسلامية ، ما يكفل لنا سلامة المسير على دروب الحق والعدالة والقانون ..

كانوا الى ما قبل اربعمائة سنة فقط ، لا يتورعون في اوروبة عن وسم الانسان بالحديد المحمّى بالنار ، إظهاراً لعبوديته ، وامتهاناً لكرامته ، وسعياً وراء استغلاله واستعباده .

أما نحن المسلمين ، فقد أزلنا مبدأ الطبقية وتسلط الفرد على الفرد منذ الف واربعمائة سنة ، حين جعلنا المؤمنين اخواناً واخداناً ، لايفرّق بينهم جاه ولا منصب ، ولا يمزق صفهم فقر او غنى ، ولا يتعالى فيهم حاكم على

محكوم .

ففيما روي عن محمد عليه الصلاة والسلام ، وكان اساساً في التشريعات الاسلامية المتلاحقة قوله :

« إنما المؤمنون إخوة »[1] و « المؤمن أخ المؤمن أحب أم كره » « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضا » و « مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادّهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى » (المسلمون سواسية كأسنان المشط لا فرق بين كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم).

ومنه قوله عليه السلام :

« كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته »[2] و«سيد

---

(١) وفي القرآن الكريم قال تعالى : « انما المؤمنون اخوة ، فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون » . سورة الحجرات .

(٢) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته ، الامام راع ومسؤول عن رعيته ، والرجل راع في ←

القوم خادمهم» و«لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»

وفي هذا يقول القرآن الكريم :

« يا أيها النَّاسُ إنَّا خلقناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى ، وجعلناكُم شعوباً وقبائِلَ لِتَعارفوا .. إنَّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ الله أتْقَاكُمْ »[1] فلم يقل القرآن الكريم : ان أكرمكم ، هو أكثركم مالاً أو جاهاً أو نفوذاً او تسلطاً ، بل قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم ، فالتقى ، هو وحده مقياس الكرامة الانسانية ، وما احسن « التقى » الذي يحيا بين جنبي الانسان ، ليكون حسيبه

← أهله ومسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته ، قال وحسبت ان قد قال : « والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته ، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته » .

وعن إكرام الخدم وحسن رعايتهم روى البخاري ومسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان اخوانكم خولكم (هم العبيد والخدم) ، جعلهم الله تحت ايديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فان كلفتموهم ما يغلبهم فاعينوهم.» وقد فسر الفقهاء هذا العون بما نسميه في هذا العصر ، « التعويض عن ساعات العمل الاضافية » .

(١) سورة الحجرات الآية ١٣ .

ورقيبه ، وليكون رادعه وحافزه ...

أجل !.. لم يقل القرآن الكريم هذا ، انما كانت تقوله التشريعات الصادرة عن ذوي النفوذ والسلطان في بريطانية ، في حين كان القرآن الكريم يقول : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم »(١) وكان الرسول ، يقول: « أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه » و « من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » و « ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم ، بقدر ما يسع فقراءهم » و « من احتكر طعاماً اربعين يوماً يريد به الغلاء فقد برىء من الله وبرىء الله منه » .

وان الاسلام قد حضّ الناس على الايثار وشجعهم على البذل وعدم الاستئثار ، فقال القرآن : « يُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »(٢) فتسابق المسلمون في العطاء والبذل ، فبعضهم كان يخرج عن ماله كله ، وبعضهم عن أكثره ، حتى عاش المجتمع

(١) سورة الذاريات الآية ١٨
(٢) سورة الحشر الآية ٨ .

الاسلامي فترة طويلة من الزمن ، لم يكن يوجد فيها فقير او محتاج ، مما اضطر عمَّال الدولة ان يدوروا في الأسواق ، وينادوا على اموال الزكاة المتجمعة لديهم ، علَّهم يجدون فقيراً او محتاجاً يدفعون له نصيبه من الزكاة .

هذا هو نظام الاسلام في بناء المجتمع الافضل ، وقد بناه ونجح في بنائه ، وكان آية فخر واعتزاز للمسلمين جميعاً على مرّ أجيال التاريخ ، فبأي حق ـ إذن ـ وبأي منطق ندعو الى الثورة ، او نستخدمها في بناء حياتنا ، او نجعلها شعاراً مرفوعاً ، وهي رمز مكروه ، تتمثل فيه مشاهد المقاصل وأنهار الدماء ، وفواجع التخريب ومعاول التدمير ؟!

قد يقول قائل من الثوريين : ان التعاليم الانسانية السماوية ، كانت موجودة عند الامم الأوروبية ، ومنها بريطانيا ، ومع هذا لم يتحرج البريطانيون من اصدار تشريعات وقوانين تخالف تلك التعليمات .

وفي الجواب على هذا ، نقول : ان الوضع مختلف

تماماً ، بالنسبة للاسلام والمسلمين ، فالاسلام لم يكن عبارة عن تعاليم ودعوات إرشادية ولم يكن ديناً تعبدياً فحسب وإنما كان نظاماً تاماً قائماً بذاته ، هو عبادة وشريعة ، وهو دين ودولة بآن واحد ، ولهذا لا يمكن ان نقارن وضع الحاكم البريطاني مثلا بوضع الحاكم المسلم بدليل ان حاكماً واحداً من جميع الحكام المسلمين ، لم يستطع خلال جميع ادوار التاريخ الاسلامي ان يصدر قانوناً او تشريعاً واحداً يخالف اركان الاسلام الاساسية او يتنافى مع مناهج السنة والقرآن ، حتى في أحلك الظروف التي عاشها المسلمون ، وفي ظل حكومات كانت تتميز بالجهل والظلم والتسلط .

ليس معنى هذا اننا نقرّ بقاء الاوضاع الراهنة على حالها في مختلف بلاد الاسلام ، ولكننا نريد ان نعزّز الرأي القائل بضرورة الاعتماد على نظام تطوري شوري هادف ، يعالج مطالب العصر الحديث باساليب علمية مدروسة ، ويعمل على صقل المبادىء الاسلامية ، بما تستدعيه حاجات الانسان الحاضر في عصر العلم والذرة والفضاء ، دون ان

يكون هذا عن طريق الثورات الدامية ، التي خلفت لشعوبها الفواجع والكوارث ، بل عن طريق « الشورى » التي تعتبر الانظمة البرلمانية الديمقراطية ، هي اقرب الانظمة الى المناهج الاسلامية ، في الوقت الحاضر خصوصاً اذا كان شعار هذه « البرلمانية » الاسلام ، وكان دستورها القرآن .

ويأمل المفكرون الاسلاميون ، ان يكون مؤتمر القمة الاسلامي الذي يدعو الى عقده الملك فيصل بن عبدالعزيز ال سعود في مكة المكرمة ، لبحث شؤون المسلمين ... يأمل المفكرون الاسلاميون ، ان ينبثق عن هذا المؤتمر ، لجان من العلماء والفقهاء والمفكرين المختصين ، يعكفون على وضع نظام اسلامي عصري حديث ، يستمدون اصوله من القرآن والسنة والمذاهب الاسلامية ، ويجعلونه وحدة قائمة بذاتها ، لا تستورد عناصرها من ديمقراطيات الغرب ، ولا من دكتاتوريات الشرق ، ولاتنزلق في مهاوي الرأسمالية والبيروقراطية خلال خوفها من مهاوي الشيوعية والاشتراكية ، ولا تلقي بنفسها في احضان المذاهب

الاجنبية الملحدة ، زاعمة انها تسير على طريق البحث عن مجتمع الكفاية والعدل !!

ان النظام الاسلامى ، هو خير الانظمة الاجتماعية ، - ما في ذلك شك - وليس هو النظـــام الأمثل للمسلمين وحدهم ، بل هو كذلك لغير المسلمين ايضاً .

وفي هذا يقول احد كبار علماء الاقتصاد في الغرب هو « جاك اوستروي » في كتابه « الاسلام أمـــام التطور الاقتصادي » الذى أصـدره عـام ١٩٦١ في باريس ما نصه[١] :

« ليس هناك في الحقيقة طريقة وحيدة وضرورية لا بد منها للانماء الاقتصادي ، كما تريد ان تقنعنا به المذاهب القصيرة النظر في النظامـين الاقتصاديين السائـدين « اي الاشتراكية والرأسمالية» .

والحّ المؤلف في كتابـــه المذكور على ضرورة التماس

(١) عن كتاب الاسلام أمام الرأسمالية والماركسية للدكتور محمد معروف الدواليبي .

المذهب الثالث في « الاسلام » حيث يقول ان الاسلام ليس فردياً ولا جماعياً ولكنه يجمع بين الحسنيين .

ويشكو جاك اوستروي من صعوبة البحث على من كان أجنبياً عن الاسلام لاستخراج مواطن القوة والابداع التي يمكن ان توجِّه هذا النظام الجديد ، وان تعبّر فيه عن مشكلة التنمية الاقتصادية بلغة جديدة .

وكذلك الحّ هذا العالم الاقتصادي على المسلمين كي يعودوا الى الاسلام نفسه ، والى دراسة قواه الكامنة فيه ، لشق الطريق نحو نهوض المسلمين عوضاً عن التقليد الاعمى ، بل انه جاهر بأن الاسلام يتمتع بامكانيات هائلة وانه اذا ما وجد الطريق الصحيح ، فان كثيراً من الصعوبات الاقتصادية التي تعذّر على علماء الاقتصاد ان يحلوها ، سوف يجدون حلها في الاسلام ، ثم حذر المؤلف المسلمين من التهاون في اكتشاف خصائصهم وقواهم الكامنة المبدعة قائلاً ان لم يفعلو ذلك فسوف يُجبرون على قبول تغييرات غير سليمة في نظمهم الاساسية ، وذلك نتيجة لاتباع منهج في الانماء مفروض عليهم من الخارج ، وفي

هذه الحالة سيقضى على الاسلام كمنهج حضاري مستقل !

★

هذه هي بعض الاسباب التي تحدونا الى رفض مبدإ العمل الثوري رفضاً باتاً ، وهذه هي بعض الاسباب التي تدعونا الى اعتماد نظام تطوري شوري هادف ، ريثما يقوم النظام الاسلامي التام الذي ندعو اليه بعيداً عن الرأسمالية الغربية من جهة ، وعن الاشتراكية الشيوعية من جهة اخرى .

★

نحن والثورة الفرنسية

وحيث اننا تحدثنا عن بواعث الثورة البريطانية ، فاننا نريد ان نتحدث قليلا عن الثورة الفرنسية .

لا شك في ان الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها الشعب الفرنسي قبل الثورة الفرنسية ، تتشابه كثيراً مع الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها الشعب البريطاني قبل الثورة الانكليزية .

فكما ان الشعب هناك ، كان يعاني من الظلم الفادح الذي توقعه عليه طبقة الاقطاعيين والملاكين والمتنفذين مع الاستهانة بكرامته وانسانيته ، كذلك كان حال الشعب الفرنسي خاضعاً لهذا اللون من المهانة والاستعباد حتى ان القوانين الجائرة التي كانت تصدر في كل من البلدين كانت ايضاً متشابهة الى حد بعيد ، مما حمّل الشحاذين والمتشردين على التجمع في باريس ، حيث أنشأوا فيها مملكتهم المعروفة باسم « مملكة الشحاذين » واتخذوا باريس عاصمة لها ، حوالي منتصف القرن السابع عشر .

وفي عهد لويس السادس عشر ، كان القانون المعروف باسم « قانون ١٣ تموز ١٧٧٧ » لا يزال معمولاً به ، وهو يقضي بانزال عقوبة السجن والاشغال الشاقة على كل من يقبض عليه من عامة الشعب إذا كان صحيح الجسم ، فاقداً لوسائل المعيشة ، عاطلا عن العمل بدون مهنة !

وفوق ذلك ، كان نظام الحكم في فرنسة ، كما هو في معظم البلاد الاوربية ، ، ملكياً استبدادياً ، وكان الملوك

يعتبرون أنفسهم « ظل الله على الارض » .

ولم يكن ثمة قوانين تقيّد الملوك بشيء ، او تصون حقوق الشعب صيانة معقولة ، فالمهم ان يعيش الملوك ، هم وبطاناتهم وأتباعهم عيش البذخ والترف ، ولو كان الشعب يموت موت الجوع والحرمان .

ولو ان السلطة المطلقة التي كانت موضوعة بيد الملوك ،كانت مستعملة لصيانة مصالح الشعب بجميع فئاته ، لهانت المصيبة كثيراً ، ولكنها لم تكن تستعمل الا من أجل تبذير أموال الأمة ، ودوس كرامات أبنائها ، وسجن الأبرياء ، وكمِّ الأفواه بالحق او بالباطل ، فارادة الملك هي كل شيء في الدولة وفي الحكم ، وفي الحرب وفي السلم ، حتى كان لويس الرابع عشر معروفاً بقولته المستعلية « أنا الدولة .. والدولة أنا » .

وبلغ تسليط أتباع ملوك فرنسة على شعوبهم حداً لا يكاد يصدق ، فقد كان الملك الفرنسي ، يوزع على أتباعه – كهدايا – اوراقاً رسمية موقعة منه ، تقضي بالحبس والاشغال الشاقة ومصادرة الاموال دون ان يذكر فيها اسم المتهم ..

٥

ولم يكن على « المحظوظين » من اتباع الملك ، سوى ان يكتبوا على هذه الاوراق أسماء من يريدون من عامة الشعب ، او ممن لا يتوسمون فيهم روح العبودية المطلقة ، وان يعطوها لرجال الشرطة ، كي يقوم هؤلاء باعتقال هؤلاء المظلومين، وانزال العقوبة التي فرضها عليهم أخصّاء الملك هؤلاء .. ثم يلقون بهم في سجون الباستيل ، سجون التعذيب الرهيبة بدون محاكمة ، وبدون سماع شكواهم ، وبدون اعطائهم فرصة صغيرة للكلام ، بله الاحتجاج .

هذا هو الجوّ الذي كان يعيش فيه حكام فرنسة قبل الثورة الفرنسية ، وهو ـ ولا شك ـ يستوجب هبوب النقمة العارمة في نفوس الفرنسيين ويفرض عليهم ان يثوروا ... وان يصنعوا ما هو أفدح من الثورة.

أما عندنا نحن العرب والمسلمين ، هل كان عندنا الحاكم المتصرف بأمر المسلمين في مشارق الارض ومغاربها سوى خادم مؤمن بحق الله عليه ، سيسأله الله عن ظلم المظلوم ، وجوع الجائع ، وحرمان المحروم .

ان الملك في فرنسة ، وعند معظم الأمم الأوروبية ، كان الى ما قبل مئتي سنة فقط « ظل الله على الارض » يأمر وينهى ، ويشرع ويقونن ، ويعطي ويمنع ، أمّا الحاكم المسلم ، فقد كان منذ ألف واربعماية سنة ولا يزال خادماً للشعب يقف وهو أقوى ما يكون في سلطته ، يقف ويقول : « أيها الناس أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فاذا عصيته فلا طاعة لي عليكم » ويقف ويقول : « أيها الناس اذا رأيتم فيّ اعوجاجاً فقوموني » فيجيبه فرد من عامة الشعب ، دون ان يخشى بطشاً او انتقاماً ويقول له : « والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بحد سيوفنا » .

كان مفروضاً على الشعب الفرنسي ان يقوم بثورته الدامية ، أما المسلمون فأي موجب يوجب عليهم ان يستوردوا مبدأ العمل الثوري ، وبين أيديهم ، دستورهم الخالد: القرآن الكريم، وشريعتهم الإنسانية: سنة رسول الله.

روى الامام البخاري عن عبد الله بن عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه قال : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية ، فاذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة » .

وجاء شرح هذا الحديث في كتاب « الأدب النبوي » ص ٨٩ ان الله تعالى قال في القرآن الكريم « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم » فأمر عباده المؤمنين بطاعته ، وطاعة رسوله وأولي الأمر فأفاد انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، لأنه اذا أمر بمعصية فاطعناه ، لم نحقق طاعة الله وطاعة الرسول ، فكانت الآية القرآنية ، شاهد ما قال الرسول ، وانه لا طاعة لأولياء الأمور فيما فيه مخالفة الله والرسول .

ويقول كتاب « الأدب النبوي » : أولو الأمر ، هم الذين اوكل اليهم القيام بالشؤون العامة ، والمصالح المهمة ، فيدخل فيهم كل من ولي أمراً من أمور المسلمين ، من ملك ووزير ، ورئيس ومدير ، ومأمور وعمدة ، وقاض ونائب ، وضابط وجندي ، وقد أوجب الرسول على كل مسلم السمع لأوامر هؤلاء والمبادرة الى تنفيذها ، سواء

كانت محبوبة له أم بغيضة اليه، ما لم تكن في معصية الله او معصية الرسول .

ولقد شدّد الإسلام على المساواة في الحقوق والواجبات وفي الكرامة الإنسانية بين الحاكم والمحكوم، والآمر والمأمور، فليس الحاكم « ظلاً لله في الارض » ليحكم ويستبد، بل هو عبد من عبيد الله ، يخدم عباد الله بصدق وإيمان ، والويل له ثم الويل ، ان غش، او حاد او خان الامانة، وفي هذا روى البخاري ومسلم عن معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصحه الا لم يجد رائحة الجنة » وفي لفظ آخر لهذا الحديث : « ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم ، الا حرم الله عليه الجنة » .

فأين هذا القول، وهذا التحذير ، وهذا التحديد، لدقة مهمة الراعي المسؤول عن الرعية ، وأين هذه المبادىء الاجتماعية الإنسانية الرفيعة من قول القائل : « أنا الدولة ... والدولة أنا » وهو يعني طبعاً انه لا سلطان عليه لأحد فوقه او تحته ، لأنه هو وحده

الدولة ، وهو وحده الحاكم القوي الآمر المطاع ، بدون ملاحظة او مناقشة او حساب .

واجب على اولئك ان يثوروا ... اما نحن فواجب علينا ان لا نستورد مبدأ العمل الثوري لان عندنا ما يكفل لنا حقوق الحاكم والمحكوم اذا ما استمسكنا بدستورنا الخالد ودعوتنا الانسانية .

★

هذا وان حياة الشعب الفرنسي قبل الثورة الفرنسية ، لم تكن قاصرة على ما يتحمله هذا الشعب من ظلم الملوك وأتباعهم ورجال حاشيتهم فحسب ولم تكن مصيبته بعدد الرجال الذين كانوا يعيشون في البلاط الملكي وكانوا يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة ، وكان عددهم يبلغ خمسة عشر الف رجل ، يعيشون عيش البذخ والترف ، بل كانت مصيبته في النظام الطبقي الرسمي المفروض عليه ، ذلك لأن الحكومة الفرنسية كانت تعترف رسمياً بوجود ثلاث طبقات في الامة ، وكانت تعامل افراد كل طبقة ، معاملة خاصة ، وهذه الطبقات هي :

الاولى : طبقة رجال الدين « الاكليروس » وقد بلغ عددهم في بدء الثورة الفرنسيةماية وثلاثين الفاً ، يملكون وحدهم خمس الاراضي الفرنسية ، يجنون خيراتها ، ويجمعون دخلها دون ان يدفعوا لخزينة الدولة أية ضريبة، بل هم اضافة الى ذلك يشغلون الوظائف الكبرى في الدولة ، ويتقاضون عنها أضخم الرواتب ، كما يتقاضون من الفلاحين عشر محصولهم الزراعي باسم «ضريبة الكنيسة».

الثانية : طبقة الاشراف والنبلاء ، وهؤلاء كان عددهم في كل فرنسة قبل الثورة ثلاثماية ألف فقط ، يملكون القصور الفخمة والمزارع الخاصة ، ويحتلون أسمى المناصب في الجيش والقضاء ، ويتقاضون أعلى الرواتب دون ان يؤدّوا للخزينة فلساً واحداً كضريبة .

الثالثة : أما الطبقة الثالثة ، فهي طبقة الشعب او طبقة العوام ، والعوام كانوا يؤلفون أكثرية الشعب الساحقة ، إذ كان عددهم قبل الثورة خمسة وعشرين

مليوناً ، ليس فيهم من يـــملك مزرعة كبيرة او مصنعاً مرموقاً ، وإنما كان معظمهم يعمل في مزارع رجال الدين والملاّكين الكبار والاشراف او يمتهن بعض الحرف البسيطة في المدن ، فكانت هذه الطبقـة المسكينة محرومة من كل حق ، يدفع أفرادها الضرائب الباهظة للحكومة والنبلاء والاكليروس ، كما كان يجب عليهم ان يفتحوا أبواب مزارعهم الصغـيرة للاشراف ، كي يمارسوا فيهـا هوايات الصيـد وغـيره ، وكثيراً ما كان هؤلاء المساكـين يرون مزروعاتهم تتلف عـلى أيدي الاشراف وزبانيتهم ، فـلا يجرؤون على رفع صوتهم بالاحتجاج ، مع أنهم لو فعلوا ذلك لما وجدوا من يسمع او يعي !

★

كان طبيعياً جداً ان يثور الفرنسيون على هذه المظالم الـتي كانت تؤازرها قوانين الدولة ، وسلطات المـلوك ، وبطش ذوي الجاه والنفوذ والسلطان .

أما عندنا نحن العرب والمسلمين ، هل صدر في عهـد

أي حكومة من الحكومات الاسلامية المتعاقبة ، خلال مختلف أدوار التاريخ ، وفي مختلف بلادنا العربية والاسلامية قانون واحد يجيز تحكّم فرد بفرد ، او يبيح لحاكم ان يظلم محكوماً ، او يفرّق في توزيع مفاهيم العدالة والمساواة بين كبير وصغير ، او فريق وفريق ، او طائفة وطائفة ؟ !

قلنا قد يكون هنالك بعض الأخطاء الفردية ، بل قد يكون هنالك آثام مرتكبة من قبل متسلط طائش ، او حاكم وصل في غفلة من الزمن الى منصب الحكم، لكن ذلك الخطأ او هذا الأثم ، لم يكن سوى نزوة او نزوات عابرة، لم يكتب لها ان تعيش ، بل كثيراً ما كانت تنتهي باسرع مما يتصوره المتصورون ، أما آثام الحكم في أوروبة وفي فرنسة بشكل خاص ، وآثام تحكم طبقة بطبقة ، واستعباد فريق كبير لمصلحة فريق ضئيل ، فهو شيء جليّ واضح ، كان في حقيقته نظاماً رسمياً للحكم ، يتوارثه الملوك والحكام عن بعضهم بعضاً ، ويصدرون له القوانين والتشريعات ، وينفذونه بوسائط السجن والتعذيب

والجلد بالسياط يوماً ، او باستعمال سلاح الدولة وجيشها وجبروتها يوماً آخر .

كان طبيعياً ان تثور الشعوب الأوروبية ، وان يثور الشعب الفرنسي أما نحن العرب والمسلمين فليس ما يوجب علينا ان نستورد النظم الثورية ، بل علينا ان نعتمد مبدأ الاعتماد على نظام تطوريّ شوريّ هادف ، نستقي شريعته من مبادىء الاسلام ودستوره الخالد ، ونعمل جاهدين على إيجاد نظام كامل للحكم ، لا يرتمي بأحضان الرأسمالية الغربية ،ولا يقع في أتون المذاهب الاشتراكية والشيوعية.

نحن والثورة الروسية

لا شك في ان البواعث التي أدت الى نشوب الثورة الانكليزية عام ١٦٤٨ والبواعث التي أدت الى نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ تتشابه تماماً من حيث الإساس مع البواعث التي أدّت الى نشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧م [illegible]

واذا كانت الشعوب الأوروبية قد سبقت الشعب الروسي باشعال ثوراتها فان أخبار هذه الثورات كانت تصل الى آذان الشعب الروسي ، وكانت توقظ بنفوس أبنائه مشاعر السعي من أجل التحرر ، وتدفعه الى التخلص من حكم القياصرة والاقطاعيين وكبار الملاّك والنبلاء ، الذين كانوا يشكلون باقليتهم الضئيلة ، الطبقة الحاكمة المستغِلة المستعلية . بينا كانت تشكل أكثرية الشعب الساحقة ، طبقة العبيد والفلاحين والمستغَلين .

وحين كانت أنباء التحرر من ربقة العبودية والاقطاع ، تملأ سماء البلاد الأوروبية ، وحين كان الشعب الفرنسي على وشك اشعال فتيل الثورة ، التي كان الذهن الفرنسي مهيئاً لها ، ومستعداً للقيام بها ، كان الشعب الروسي غارقاً في عبوديته ، سادراً في غيبوبته .. يستمر حكامه باستغلاله استغلالاً لا يقره شرع او قانون او دين .

ويكفي لتقديم دلالة سريعة على هذا الوضع ان نشير الى أن الحكم الاوتوقراطي الروسي قد وصل الى قمة سيطرته في القرن الثامن عشر ، اي تحت حكم بطرس

الاول وكاترين الثانية ، وكان بطرس طامحاً الى جعل روسية دولة غربية قوية ذات نفوذ ، ولهذا سعى الى تعزيز نفوذه في الداخل ، عن طريق محاولة سحق معارضة طبقة النبلاء التي كانت تعمل ضدّه في الخفاء ، كما فكّر بجعل رجال الكنيسة وكبار الموظفين خدّاماً مطيعين لدولته يرتبط مصيرهم بمصيره ومصيرها ، فلجأ الى طريقة غريبة منح فيها طبقة الأشراف حقوقاً متزايدة جديدة ، تصرفهم عن معارضته من جهة ، وتلهيهم بغنائمهم من من جهة اخرى ، فوطّد بطرس وكاترين قانون « رق الارض » الذي كان معمولاً به منذ القرن الخامس عشر وبلغ هذا القانون ذروة ظلمه في عام ١٧٨٥ (اي قبل الثورة الفرنسية باربع سنوات فقط) بحيث جعلت كاترين الثانية « موالي الارض » وهم فلاحوها ومزارعوها في مرتبة المتاع المنقول « اي الاموال المنقولة » يتصرف بهم الاقطاعي المالك كما يتصرف بماشيته ودوابه ، وهكذا أصبح ثلث افراد الشعب الروسي بموجب هذا القانون عبيداً ارقّاء للطبقة الارستقراطية المالكة للارض ، واستمرّ الشعب الروسي في حياة الظلم الذي يتبعه الظلم

حتى صار الحكم في عهد الاسكندر الثالث حكماً يستند الى نظـام البوليس السري العنيف الذي كان يودي كل يوم بحياة الألوف من الناس بدون محاكمـة او مناقشة او حساب .

كان هذا في روسية ، بينما كانت الثورة الصناعية تجتاح اوربة فتفتح امام العمال الاوربيين آفاق المطالبة بحقوقهم في كل مـا يختص بالاجور وساعـات العمـل ، وحق الاضراب وتأمين ظروف العجز والمرض ، والشيخوخة ، فكان الفلاحون الروس يعيشون في إطار الظلم الذي لا تقوم لهم فيه قائمة ، وكانت أنباء تطور الحياة الاجتماعية في بلاد الغرب عاملاً على إيقاظ المشاعر ، وتهيئة النفوس للانقضاض على الظلم المريـع ، فشبّت الثورة الروسيـة الأولى عام ١٩٠٥ ، ثم شبت الثورة الثانيـة في عام ١٩١٧ بقيادة لينين وتروتسكي ومعهما ستالين !

ولسنا الآن بصدد بحث الظروف التي أدت الى قيام المجتمع الشيوعي في روسيا ، وكيف استغل الشيوعيون النقمة الكامنة في نفس كل روسي ضد نظام الحـكم القائم ،

لكي يوجهوها وجهة ماركسية شيوعية ملحدة ، ولكننا بصدد ذكر الظروف الظالمة التي كان يحياها الشعب الروسي في عهد قياصرته ، وحكامه وفي ظل الطبقات الاقطاعية المتحكمة ، المؤلفة من الاشراف والنبلاء وكبار الملاّك بحيث كان هذا النوع من العيش مبرراً قوياً لاشعال نار الثورة ضد الحكام، أي كما ثار الشعب الفرنسي من قبل، والشعب البريطاني وبقية الشعوب الاوربية .

اما طريقة استغلال الشيوعيين للنقمة الكامنة في نفوس افراد الشعب الروسي، وتوجيه ثورته نحو مباديء ماركس وآنغلز ، ونظامهما الاقتصادي الرامي الى قلب الحياة الاجتماعية رأساً على عقب ، مع تدمير المباديء الروحية وإحلال المفاهيم المادية محلها ، فذلك بحث يستوجب مجالاً خاصاً في غير هذا الكتاب ، وحسبنا ان نقول بأن المناهج الشيوعية ، توجب على الشيوعيين في كل بلد من بلاد العالم ان يتسللوا الى داخل المنظمات والهيئات السياسية والاجتماعية ، وان يشتركوا بما يسمّى جبهات ديمقراطية او تحررية او تقدمية ، وان يظهروا حرصهم

على شعارات التحرر والتقدم المزعومة ، وسبيلهم في هذا ان يتسللوا شيئاً فشيئاً الى مناصب السلطة والنفوذ ، كي يقلبوا دولتهم الى دولة شيوعية ، او حسب تسميتهم الى دولة اشتراكية عندما تسنح لهم الفرصة ..

هكذا صنع لينين في روسية ، وهكذا صنع ماوتسي تونغ في الصين ، وهكذا صنع تيتو في يوغوسلافية ، وهكذا سيصنع الشيوعيون في كل بلد ، يستطيعون فيه ان يتسللوا الى داخل الهيئات والجبهات والمنظمات ، ثم الى اجهزة الدولة والحكم !!

*

نعود فنكرّر بان الظروف الاجتماعية التي عاشتها الشعوب البريطانية والفرنسية والروسية قد برّرت إلى حد كبير ، قيام ثورات ضد أنظمة حكمهم القائمة على الظلم الذي تؤيده التشريعات والقوانين وسلطان الدولة ، امّا نحن العرب والمسلمين ، فان لنا من نظامنا الاسلامي الخالد ما يحملنا على رفض مبدأ الثورة رفضاً باتاً ، بغية

الاعتماد على نظام تطوّري شوري اصلاحي هادف، يحارب الظلم الرأسمالي والاقطاعي ، ويستنكر الالحاد الشيوعي والاشتراكي ، ويعمل على إقامة دولة حديثة شعارها الايمان ، وقوامها الانسان .

★

ويتضح من كل ما سبق ان تركيزنا على رفض مبدإ العمل الثوري يستند الى سببين رئيسيين :

الاول : هو ان المجتمع الاسلامي لم يتعرض للظلم الاجتماعي القاسي الذي تعرضت له الامم الاخرى ، مما يوجب قيام ثورات دامية عنيفة .

والثاني : ان النظام الاسلامي ، يستطيع ان يثبت وجوده عن طريق نظام تطوري شوري هادف ، يؤلف نقطة الاعتدال المقبولة بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية.

يبقى امامنا سبب ثالث ، يجب علينا ان نعتبره أساساً في مكافحة مبدأ العمل الثوري ، وهذا السبب

الثالث ، هو فشل جميع الانظمة الثورية التي تعاقبت على مسرح أحداث التاريخ ، في تحقيق أي تقدم مطلوب ، بدليل ان معظم الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في بعض البلاد الثورية ، لم تظهر من الثوار انفسهم ولا من الانظمة الثورية نفسها ، بل ظهرت وشاعت واستقرت عندما تحررت تلك البلاد من حمّى الثورة ، وحينما عادت الى وضعها الطبيعي المعقول .

الفشل الثوري في بريطانية

ففي بريطانية مثلاً ، لم ينجح اللورد كرومويل بثورته (عام ١٦٤٨ م) ولا بجمهوريته التي انشأها ، ولا باعدامه للملك ، ولا بحربه لجيوش الامبراطورية ، ولم يقم بأي اصلاح اجتماعي مرتقب بل ان هذا الاصلاح قد حصل بعد موته ، بما يسميه البريطانيون « الثورة المجيدة» وهي الحوادث التي وقعت خلال عامي ١٦٨٨ ــ ١٦٨٩ ، وتسمى « الثوره غير الدامية » التي أدت الى خلع جيمس الثاني ، وتولية وليم الثالث وماري الثانية ، وانتهت بدون دماء (باعلان الحقوق) التي تعتبر اساس الملكية

الدستورية الانكليزية بتوجيهها الديمقراطي حيث كانت فاتحة في الروح الديمقراطية التي انتشرت في العالم فيما بعد، وبهذا الاعلان اي « اعلان الحقوق » أقرت سيادة البرلمان على ما كان يسمى بـ « الحق الالهي للملوك » !

اما اللورد كرومويل فقد طواه التاريخ ، وطوى معه فجائعه الدامية،وبالرغم من انه حاول كثيراً ان يتراجع عن متابعة الاجرام الثوري الذي وقع فيه ، فقد ظل غارقاً في دوّامته ، لا يستطيع الخروج منها ، ولا يستطيع ان يحقق اصلاحاً اجتماعياً مطلوباً ، ولقد عمل على توريث سلطته من بعده الى ابنه « ريتشارد كرومويل » فورثها عنه ولكنه لم ينجح في ذلك ، وارغم على الاستقالة من رئاسة الدولة عام ١٦٥٩ ، حيث بدأ الجو يتهيأ في بريطانيا للعودة الى التطور الطبيعي ، حتى حصلت الثورة غير الدامية التي اشرنا اليها . والتي ارسيت عليها قواعد الاستقرار البريطاني، وهكذا مات الثائر كرومويل غير مأسوف عليه، بعد ان دمغ التاريخ عهده بانه كان عهد دماء وعنف وقوة وعدم تسامح !

وكذلك كان الحال بالنسبة لثوار الثورة الفرنسية ، فهم قد كتبوا فعلاً بعض المبادىء الاساسية في حرية الانسان ولكنهم لم يستطيعوا ان يضعوها موضع التنفيذ ، لانهم كانوا منهمكين في قتل بعضهم بعضاً ، وفي تنظيم التآمر ضد بعضهم بعضاً ، ولقد شهد التاريخ على عهد اقطاب الثورة الفرنسية انهار الدم ، ومقاصل الاعدام التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا، والتي لم يكن ضحاياها من اولئك الظالمين الذين كانوا متسلطين على حكم فرنسة فحسب ، بل كان ايضاً من ضحاياها الكثر ، اعداد كبيرة من الثوار على ايدي رفاقهم الثائرين ، يتقدمهم الى مقصلة الاعدام ، قادة الثورة المرموقون ، قائداً إثر قائد !!

ولم يتحقق في عهد الحكم الثوري اي اصلاح قانوني او اجتماعي او سياسي ، وانما تحقق هذا بالتدريج بعد انتهاء عهد الثورة ، وعلى ايدي الحكام المعتدلين في ظل الانظمة التطورية الهادئة ، بينما ظلت مبادىء الثورة الفرنسية

حبراً على ورق ، حتي اتى « غير الثوار » ووضعها موضع التنفيذ .

بل قد يكون غريباً جداً ان نعلم بأن ابطال الثورة الفرنسية الذين وضعوا لائحة حقوق الانسان ، التي فاخروا بها شعوب الارض ، وما زال الشعب الفرنسي يفاخر بها الدنيا كلها حتى الآن ... قد يكون غريباً ان نعلم ، بأن أبطال الثورة انفسهم ، هم الذين داسوا لائحة حقوق الانسان ، وهم الذين راحوا يضعونها في خدمة مصالحهم الخاصة ، بعد أن اصبحوا جالسين على مناصب الحكم ، ومتربعين على مغانم السلطان ، وهم هم أنفسهم الذين كانوا يصدرون القوانين والتشريعات المخالفة للائحة حقوق الانسان نفسها .

من هذا مثلاً ، ذلك القانون الذي صدر خلال عهد الثورة أي في ١٤ حزيران سنة ١٧٩١ ، القاضي بمنع العمال من ممارسة اي نشاط نقابي ، او القيام بأي تجمع مهني ، او المطالبة بحقوقهم في الاجور وساعات العمل ، دون ان يتورع اولئك الابطال الثوار « عن أن يسمّوا

تجمع النقابيين العمال » مؤآمرة على الحرية وحقوق الانسان يعاقب عليها بغرامة قدرها (٦٠٠) ليرة مضافاً اليها الحرمان من حقوق المواطن العامل !!

هذا القانون لم يصدر في عهد الرأسماليين ، ولا في عهد السلالات المالكة ، ولا في عهد الاقطاعيات المتوارثة ، وانما صدر في عهد الحكم الثوري نفسه ، بعد ان اصبح الثوار ، هم الرأسماليون الجدد ، وهم الملوك الجدد ، وهم الاقطاعيون الجدد ، الذين اصبحت لهم مصالح في الحكم وفي السلطة ، يستميتون ، ويصلون الى مقاصل الاعدام من اجل الحفاظ عليها !!

وقد يكون مناسباً ، ان نقدم بعض مواد هذا القانون الجائر الذي وضعه الثائرون الابطال ، ضد رفاقهم ، ورفاق ثورتهم من العمال والفلاحين والكادحين !

لقد صيغت المادة الاولى من هذا القانون على النحو التالي :

« بما أن إزالة كل نوع من أنواع تجمع المواطنين الذين

يتساوون في الوضعية والمهنة ، هي إحدى القواعد الاساسية من الدستور الفرنسي ، لذلك يحظر اعادته فعلا (اي تجمّع المواطنين) مهما كانت الذريعة او مهما كانت صيغته او شكله » .

أمّا المادة الرابعة فتقول :

« إذا اتخذ بعض المواطنين الذين تجمع ما بينهم المهن نفسها من فنون وحرف ... اذا اتخذوا مقررات ، وعقدوا فيما بينهم اتفاقات ترمي الى الرفض المشترك ، أو ترمي الى عدم تقديم معونة فنهم او اعمالهم إلاّ لقاء ثمن معيّن ، فالمقررات والاتفاقات المذكورة تعتبر مخالفة للدستور وماسة بالحرية وباعلان حقوق الانسان» .. «يعني انها تعتبر اعمال تمرد وعصيان ، أي تماماً كما كانت تعتبرها عهود الرجعية والاقطاع » وعهود الحق الالهي للملوك ، ولا فرق .... فقد تغيّر الملوك بملوك ، والحكام بحكام ، والمتسلطون بمتسلطين ، بينما بقي الشعب سندان المطرقة يتلقى ضربات الثائرين الجدد. كما كان يتلقى ضربات الملوك السابقين !

وقد يكون من الغريب ايضاً ان نعلم بان هذا القانون الذي ضربناه مثلا من امثلة القوانين الثورية ، قد ظـل معمولاً به امداً طويلا في فرنسة ، لاخلال فترة الغليان الثوري أو في مستهل عهد الثورة فقط ، بل ظل معمولاً به مدة ثلاثة وسبعين عاما، اي طيلة العهود الثورية المختلفة ، بحيث جرى الغاؤه بقانون ٢٥ ايار سنة ١٨٦٤ ، أي خلال فترة الاستقرار الوطني التي كانت معروفـة بفترة اعوام (١٨٦٠ ـ ١٨٦٧) التي يحكمهـا لويس الجـديد (وهو نابليون الثالث) الذي وصف عهده بأنه عهـد السلطات التشريعية الذي زالت اثناءه قـيود كثيرة ، كانت قـد فرضتها الانظمة الثورية السابقة على الحريات المدنية .

وهكذا نرى أن أبطال الثورة الفرنسية لم يستطيعوا ان يقوموا بالاصلاح الاجتماعي المطلوب ، وانما انهمكوا بجني المكاسب واعتلاء المناصب وملاحقة بعضهم بعضاً ، بينما كان السير على تحقيق الغايات الاصلاحية الصحيحة لا يـتم الاّ في عهود التطور المعقول ، الذى يرافقـه الامن والعدل والسلامة والاستقرار .

الفشل الثوري في روسية

أما الفشل الثوري في روسية، فحدّث عنه ولا حرج، وهو مازال مستمراً حتى الآن، وسببه ان الثورة الروسية لم تنته بعد، وهي ما زالت مستمرة باعتراف الحكام الثوريين الشيوعيين بالرغم من مرور خمسين عاماً على نشوبها، وهي ما زالت منهمكة با كل رؤوس ابطالها رأساً بعد رأس، بحيث يتستر عليها الزعماء الشيوعيون بتسميتها « الثورة الدائمة[١] » ويؤلفون في هذا الكتب والمقالات.

ولا نرى لزوماً لشرح مراحل الفشل الثوري في روسية (او على الاصح في الاتحاد السوفياتي) في هذا الكتاب، لاننا عالجنا هذا الموضوع بشكل مفصل نوعاً ما في الفصل المتعلق ببحث «الاشتراكية الشيوعية» من كتابنا السابق: « اشتراكيتهم واسلامنا » على ان كل قارىء متتبع

(١) يقول كرين برنتون الاميركي في كتابه « الثورة » ان الحوادث في روسية منذ وفاة ستالين تعزز الرأي الشائع، إن الثورة الروسية الكبرى قد تمت وانتهت تماماً ! « غير ان الشيوعيين لا يقولون هذا القول بل يقولون ان الثورة مستمرة وهي تتطور » ...

أصبح يعرف ان حكم الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي لم يستطع ان ينقل الشعب الروسي الى مستوى حياة أفضل من مستوى حياة الشعوب الاخرى التي لم تعتنق المبادىء الثورية ، وكلنا نذكر ان الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف ، قد هدّد بتمزيق بطاقته الشيوعية عندما اعترف بفشل النظام الزراعي في بلاده مما ادّى الى اقصائه عن الحكم، إضافة الى تهم أخرى شنت ضده ، وسميت بـ« عبادة الشخصية » التي جعلت منه قيصراً جديداً ، كحاكم مطلق السلطة عنيف الاستبداد يعيش كما تعيش معه اسرته واصدقائه واعوانه والمقربون اليه ، عيش البذخ والترف والقصور والحدائق وحمّامات الصيف والشتاء في المسابح الزجاجية الخاصة به وبأسرته ، والتي تتحول مياهها الى مياه دافئة ، او مياه باردة ، او مياه متوسطة ، بواسطة أزرار اوتوماتيكية وتجهيزات صناعية لم يعرف شيئاً من بذخها وترفها أضخم القياصرة وأعرق الاباطرة .

ومن المؤسف ان تكون اخبار الزعماء الثوريين لا تنكشف الا بعد ازاحتهم عن مناصب السلطة ، بمعنى ان

أحداً لا يعرف مَن مِن زعماء الاتحـاد السوفييتي ، ينعم الآن بخيرات الشعب وبالعيش الترف الباذخ ، بعد زوال خروشوف وستالين ، اذ لا يمكن ان تعرف هذه الامور الا بعد انكشاف الستائر الثورية عن الزعيم المتسلط او الحاكم المرهوب .

هذا وإن أخبار بيع الذهب الروسي لشراء القمح من بلاد العالم الاخرى لم تعد خافية على احد كما ان السير على دروب الانظمة الحرة للتخفيف من قيود الصناعة، وإعادة الاعتبار الى مبدأ الحافز الفردي ، تدريجياً ، بعد ان قضى عليه الحكم الثوري الشيوعي بقوة « الرادع الحكومي » ، قد اصبح واضح الملامح في بلاد الثورة الشيوعية .

أمّـا عن الحريات الانسانية في الاتحاد السوفياتي، فيمكن اعتبارها شيئاً أثرياً من (موجودات المتاحف) يتحدث الناس عنها بشوق ولهفة ، ولا يجدون لها أي أثر من آثار الحياة ، فحرية الرأي محرمة على كل مواطن وسيكون نصيب الكاتب او الخطيب او حامل القلم ، ان يطرد او ينفى او يسجن او يقتل، فيما إذا عبّـر عن رأي يخالف رأي «العصبة الثورية

الحاكمة » التي تفرض على شعب الاتحاد السوفياتي الذي يعد اكثر من مئتي مليون انسان ، ان يخضع بقوة السلاح والارهاب الى العصبة الثورية الحاكمة ، ومن يلوذ بها من المنتفعين والازلام (١) .

(١) يذكر القراء حادثة الأديب الروسي الكبير بوريس بسترناك مؤلف قصة الدكتور جيفاكو ، وكيف منعته السلطات الروسية من قبول جائزة نوبل للآداب لأن قصته لم تكن ملتزمة خط الاتجاه الشيوعي الاشتراكي .

كما يذكر القراء قصة الأديبين « اليهوديين » «اندريه سينافسكي » و« يولي دانييل » اللذين جرت محاكمتها في موسكو خلال شهر شباط ١٩٦٦ وحكم عليهما بالسجن لمدة سبعة ، وخمسة أعوام مع الاشغال الشاقة ، لنشرهما ، أعمالاً أدبية ، ادعت السلطات الروسية أنها معادية للنظام الشيوعي . تحت أسماء مستعارة هي « ابرام ترتز » و « نيقولا ارزاك » .

وقد فرض على هذه المحاكمة ، ستار كثيف من السرية .. ولم يحضرها سوى كبار الرسميين ، والمراقبين الشيوعيين ، ولكن صورة طبق الأصل من محاضر هذه المحاكمات قد تسربت الى الغرب بوسائل لم يكشف النقاب عنها ، وقد نشرتها جريدة « الصنداي تايمس » اللندنية .

وكان سينافسكي متهماً بنشر ثلاثة مؤلفات خارج الاتحاد السوفياتي باسم مستعار هي : « حول الواقعية الاشتراكية ، وصدر بالانكليزية عام ١٩٥٩ » و « المحاكمة بدأت ، وصدر عام ١٩٦٠ » و « لايوبيموف ، وصدر عام ١٩٦٤ » وقد اعترف سينافسكي بأنه قام بارسالها خارج الاتحاد السوفياتي بمساعدة الفتاة « زامويسكا » التي كان يعرفها كطالبة في جامعة موسكو ، كما أصر على القول بأنه لم يكن يعتبر هذا عملاً غير مشروع ، ولكنه – غير رسمي – فقط ، وقد حكم عليه بالسجن سبع سنوات .

أما دانييل فقد كانت تهمته مركزة حول نشره أربعة مؤلفات هي « الأيدي » و « هذا هو صوت موسكو » و « رجل من ميتاب » و « الكفارة » . وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات .

وقـد يكون من المؤلم حقاً أن نقرر بأن العهود القيصرية الروسية ، التي يسمّونها عهوداً رجعية ، كانت قد جعلت ثلث الشعب الروسي على اصح ما تقوله المصادر التاريخية ، (من فئة الموالي والعبيد الارقاء) امّا عهد الثورة الدائمة « عهد البروليتاريا » اي العهد الذي يزعمون انه هو « حكم العمال والفلاحين » فقد جعل عامة الشعب ونقول ونؤكد : عامة الشعب الروسي « او السوفييتي » بما فيه العمال والفلاحون والكادحون من فئـة العبيد الفعليين ، الذين استعبدتهم الدولة الحاكمة، وجعلتهم اشبه ما يكونون بآلات صمّاء ، تنتج ولا تعي ، اذ يقدم لهم المتسلطون الغذاء الذي لابد منه لصد غائلة الموت ثم يستثمرونهم في اعمال الزراعة والصناعة ويستغلونهم استغلالاً أعمى، يوفر للعصبة الثورية الحاكمة اوفر مباهج الحياة ، ويترك افراد الشعب ، متقلبين على مرارة الحرمان ، الذي لا تتوفر فيه حرية العيش ولا كرامة الانسان !

الفشل الثوري في التاريخ القديم

وفكرة « الثورة » كما قلنا في الصفحات السابقة من

هذا البحث ليست جديدة ، بل هي قديمة قدم التاريخ ، ينادي بها دائماً ، كل الذين يتطلعون الى مناصب السلطة والحكم ، فيما اذا عجزوا عن الوصول الى هذه المناصب عن طريق الشورى او الانتخاب او الديمقراطية .

ومن خلال الامثلة السريعة عن التاريخ القديم للثورات ، نشير الى الثورة التي قامت عام ٤١١ قبل الميلاد ، حين انقضّت الاقلية على الدستور الديمقراطي القديم الذي كانت تُحكم بموجبه دولة آثينا العريقة حيث اخضع الثوار نظام الحكم الى (مجلس الاربعمايـة) الذي أنشاه الثوار المنتصرون . ولكن ما لبثت أن انشقت جماعة الاقلية الثائرة الى « متطرفين » و « معتدلين » فحاربوا بعضهم بعضاً على نفس الاسلوب الذي نراه دائراً الآن بين الثوريين والانقلابيين في مختلف بقاع الارض ، فاستطاع المعتدلون ان يغتالوا زعيم المتطرفين « فرينيكوس » حيث استولى على السلطة « ترامينس » زعيم المعتدلين الذي وضع لاثينا دستوراً جديدا جعله مزيجاً من المبادىء الديمقراطية ومن رغبات الاقلية الحاكمة

الثائرة ، غير ان هذا لم يضع حداً للاضطرابات التي هدّت أركان آثينا ، وفرضت عليها سيف التسلط والارهاب وحين عـاد الاسطـول الآثيني الذي كان يؤمن رجـاله بالديمقراطية ايماناً قوياً من معركة سيزيكوس رافعاً ألوية النصر ، هاد في عام ٤١٠ ق .م فمهد الطريق امام اعـادة الحكم الديمقراطي .

وتكررت المأساة مرة اخرى عام ٤٠٤ ق م ، حين أدى انتصار سبارطة النهائي الى حركة ثورية جديدة في آثينا مشابهة للحركة الماضية ، غير ان طغاتها كانوا يعدّون ثلاثين طاغية ، انهزموا كلهم خلال فترات متلاحقة انتهت باعادة الاوضاع الى النظم الديمقراطية ، بعـد ان سمّـى التاريخ حركة الاقليات المتطرفة هــذه ، باسم « ثورة الطغاة الثلاثين » .

نريد من هذا الشاهد التاريخي القديم ، ان نؤكد بان الثورات لم تكن في الزمن الحديث ، افضل منها في الزمن الوسيط ، او الزمن القـديم ، فكل الثورات كانت ومـا

تزال اشبه شيء بالاعاصير الجامحة ، التي تخرب وتدمّر ، فلا تبني ولا تعمّر .

*

بعد هذا هل يجوز لنا نحن أبناء الشعوب العربية والاسلامية ان نفكر باستيراد المبادىء الثورية الى بلادنا ، أو أن نجعلها هدفاً وشعاراً ؟ او ان نقف دونها وقفة غير مبالية ، ام يجب علينا ان نحول دون انتقال جراثيم العدوى الى بلادنا المؤمنة صاحبة التاريخ الروحي العريق بأي ثمن ، وأن نصرّ على الاستمساك بأصالة عقائدنا السماوية ، التي تدفعنا الى رفض المبادىء الثورية رفضاً باتاً ؟ والى الاعتماد على نظام تطوري شوري اصلاحي هادف ؟ ريثما يقوم نظامنا الاسلامي العتيد ، الذي نقدمه للانسانية ذخيرة حية ، تعتبر _ كما قلنا _ نقطة الاعتدال بين الانظمة الثورية والدكتاتورية والديمقراطية من جهة ، او بين المبادىء الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية من جهة اخرى .

*

وقد يكون مناسباً لختام هذا الفصل ، ان نذكر آراء بعض كبار الكتاب العالميين في الثورة والثـّوار وما خلـّفوه لشعوبهم من خيبة أمل مريرة يرافقها تهويل وتضليل، يحولان حتماً دون تحقيق الاغراض الشاملة لمصالح الشعب الحقيقية !

يقـول المؤرخ الامريكي « كرين برنتون » استاذ التاريخ في جامعة هارفارد في مقدمة كتابه « الثورة » :

« ان كلمة الثورة من الكلمات الفضفاضة ، فيقال مثلاً الثورة الفرنسية الكبرى ، والثورة الامريكية ، والثورة الصناعية ، وثورة في هندوراس ، وثورة اجتماعية ، وثورة في تفكيرنا ، او في ازياء السيدات ، او في صناعة السيارات ، الى ما لا نهاية له من مثل هذه التعبيرات !

ومن هذا التهكم المهذب ، يتضح لنا شيء من الاغراض الخفية التي يرمي اليها « الثوار » من وراء استعمال كلمة « الثورة » في الحركات السياسية ، والاجتماعية، او في العمل على ترويج البضائع والمنتجات والازياء، بعد ان كان المفهوم

الساذج لكلمة « ثورة » قائماً على غرض التغيير السريع نحو الافضل ، فاصبح تغييراً سريعاً نحو الأسوأ والأدنى ، يراد منه استغلال عواطف الجماهير ، بطرح البضاعة الرائجة في الاسواق .

وفي سياق التحدث عن البواعث الحقيقية للحركات الثورية ، يمكن القول ان نقمة الشعوب لا تنطلق من مبدأ الحاجة الى وسائل العيش ، بل تنطلق من الشعور بالاهانة او الظلم او الاحتقار او التمايز الطبقي ، وهذا ما يعتبر مفقوداً تماماً في المجتمعات الإسلامية ، التي يتساوى فيها أبناء الوطن الواحد بكرامتهم وإنسانيتهم ، وان اختلفوا بثرواتهم وأموالهم وموارد رزقهم .

ومعروف ان القرن الثامن عشر الذي شبت في نهايته (أي في عام ١٧٩٨) الثورة الفرنسية، كان كله قرن ازدهار اقتصادي مرموق[١]،واذا كانت سنة الثورة نفسها ١٧٨٨ ــ ١٧٨٩ سنة سيئة في محصول القمح وتوفير الخبز،فان القرن

---

(١) اجمع المؤرخون على ان الرخاء الاقتصادي في فرنسة ، كان ملموساً خلال القرن الثامن عشر كله وان نمو السكان والأبنية والمصانع والانتاج ←

الثامن عشر كله كان قرناً مزدهراً ، مع اشارتنا الى ان الثروات لم تكن موزعة توزيعا عادلاً ، ومع ان الطبقة الوسطى نفسها التي كانت تتالف من التجار واصحاب المصارف ورجال الاعمال والمحامين والفلاحين المزارعين الذين كانوا يديرون مزارعهم التي يملكونها ، هم الذين حصلوا على حصة الاسد من الرخاء الاقتصادي ، فان صوتهم هو الذي ارتفع ضد الحكومة عالياً ، قبيل نشوب الثورة الفرنسية بسنة او سنتين معلنين ، امتناعهم عن دفع الضرائب للحكومة ، او اقراضها الاموال ، لانقاذها ، في وقت كان فيه النبلاء ورجال الكنيسة معفيين من الضرائب ممّا أدّى إلى انهيار الحكومة واندلاع نار الثورة !

اذن ليست الحاجة والفقر هما وحدهما سبب الثورة ، بل ان التمايز الطبقي ، وعدم تحقيق مبدأ المساواة بين

← الزراعي قد كشف عن اتجاه في الارتفاع بمستوى الحياة العام في ذلك القرن الذي تحولت أثناءه جميع الاراضي البور في جميع أنحاء فرنسة الى أراض زراعية محروثة ، وهناك احصاءات تقول ان مجمل التجارة الخارجية في فرنسة قد زاد في عام ١٧٨٧ « قبل الثورة بسنتين » بما يقارب مئة مليون ليرة خلال اثنتي عشرة سنة أي منذ وفاة لويس الخامس عشر عام ١٧٧٤ .

المواطنين ، هو الاساس الاكيد في اثارة النقمة ، وهو الذي يستدعي الثورة .

وفي هذا يقول ليون تروتسكي رفيق لينين وخصم ستالين في كتابه « الثورة الدائمة » ما يلي :

« في الحقيقة ان مجرد وجود الحرمان لا يعتبر سبباً كافيا للتمرد ، ولو كان الامر كذلك ، لكانت الجماهير في ثورة مستمرة » .

ويمكن القول ان الثورات التي تقوم عادة ، وهي حاملة شعارات الحرية والعدالة والمساواة ، وتزعم أنها تريد أن تقاوم طغيان الاقلية لتحقيق حكم الغالبية ، قد أعطت عكس المطلوب منها ، بحيث قضت على مستثمري الشعب ، واقامت مكانهم مستثمرين جدداً من الثوّار ، حتى أن معظم اراضي الملكيين الانكليز الذين صودرت املاكهم عقب الثورة الانكليزية ، قد أعطيت للمالكين الجدد من الثوّار ، وبقيت في حوزتهم الى ما بعد زوال العهد الثوري ، كما ان التغييرات الاقتصادية في فرنسة قد

سلكت خطاً مماثلا اذ تملّك فيه الثوار الفرنسيون الاراضي التي صودرت من رجال الدين والمهاجرين والنبلاء ، وهكذا حل مستثمرون مستغِلون مكان مستثمرين مستغِلين ، وبقي الشعب هو البقرة الحلوب !

ولا يختلف الحال في الثورة الروسية عنها في الثورتين الانكليزية والفرنسية ، اذ ظل الشعب الروسي ايضاً هو البقرة الحلوب، اما المستثمر فهو الدولة المالكة لكل شيء، ومن وراء الدولة تقوم « العصبة الثورية الحاكمة » التي تعيش عيش القياصرة القدماء ، في قصور البذخ والترف والنعيم .

وفي هذا يقول مؤلف كتاب « البيروقراطية والاشتراكية » الصادر في القاهرة عام ١٩٦٥ في الصفحة ١٨٥ ما يلي :

« لعل من أبرز المعالم السياسية التي استطاع « ماتشاجسكي » ايضاحها بعد الثورة البلشفية « اكتشافه» ان الاشتراكيين الذين قدموا انفسهم ، كمتحدثين باسم

الطبقة العاملة وممثلين لها ، قد انتموا في الحقيقة ودون إدراك منهم الى طبقة جديدة مختلفة تماماً ، واصبحت لهم مصالح تتطلب الدفاع عنها إزاء مصالح العمال ، وهذه الطبقة التي يشير اليها « ماتشاجسكي » هي التي ظهرت في روسية مكونة من الخبراء والفنيين والمثقفين والموظفين والكتبة بالمستويات الوسطى ، الذين هم على درجة مناسبة من التعليم ، وقد تنبهت هذه الطبقة الى أهمية دورها المتزايد في المجتمع على اثر اضمحلال النظام الاقطاعي ، وشعرت ايضاً بالنزعة الى السلطة ، وسعت اليها مع جميع القوى التي يهمّها هدم النظام البائد ، لكي تحصل على تأييد الطبقة العاملة ، ولما كان من المفروض ان السيادة قد انتقلت الى العمال والفلاحين في روسية فقد حذرهم ماتشاجسكي من ان « المثقفين » هم الذين توصلوا فعلاً لحكمهم عن طريق ممثليهم من العمال « اي ليس العمال هم الذين توصلوا الى الحكم ! »

ولهذا يقول « و. د. مارتن » من خلال استنتاجاته الثورية المجربة : « ان الثورات لا تغير في الواقع أي شيء

هام ، الا اذا كان التغيير نحو الاسوأ ، وان الثورات هي فترات كدر في تاريخ الامة يجب تجنبها !

*

مرةً اخيرة ... لا خير في الثورة والثوّار ، فالثورة لم تدخل بلداً الا وخلّفت فيه مآسي الحوادث واحقاد الدماء ، كما ان الثوّار على اختلاف ازمنتهم وأمكنتهم لم يكونوا الا كالحواجز المعوقة التي تعرقل مسيرة التقدم الحضاري ، وتنسف أكرم منجزات الإنسان ولقد قال كرين برنتون : « ان الاسر العريقة في فرنسة ، لم تفق بعد تماماً من هول الصدمة التي أحدثها عهد الارهاب أثناء الثورة ، هذا بالرغم من مرور ما يقرب من مائتي سنة على نشوب الثورة الفرنسية ، التي تعتبر « أفضل الثورات » بنظر الثوريين ! وهناك شعوب عديدة تنفر من كلمة « ثورة او ثوري » ففي اسبانيا مثلاً قد حظرت حكومة الجنرال فرانكو استعمال كلمة الثورة ، ولو كانت ثورة للازياء او لصناعة السيارات ! !

أجل ! .. لا خير في الثورة والثوّار .. فسبيلنا نحن العرب والمسلمين ، سبيل العمل في ظل نظام تطوري شوري اصلاحي هادف ، ريثما يقوم نظامنا الإسلامي الكامل الذي يؤلف كما قلنا نقطة الاعتدال بين أنظمة الحكم المتباينة ، وبين المذاهب الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتصارع من حولها دول الشرق ، ودول الغرب .

★

وقد تبين لنا من مراحل هذا البحث ، ان هنالك أربع نقاط أساسية هامة ، توجب علينا رفض مبدأ العمل الثوري ، رفضاً باتاً ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً : ثبوت فشل الانظمة الثورية، تاريخياً وواقعياً، فشلاً ذريعاً في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية والقانونية ، واقتصار هذه الانظمة على نشر الارهاب وفرض تسلط الثوّار على رقاب شعوبهم ، ليكونوا المتسلطين الجدد المستغِلين لمصالح الشعب ، بدل المتسلطين المستغِلين السابقين !

ثانياً : التدليل تاريخياً وواقعياً على ان الاصلاحات الاجتماعية الحقيقية ، لم تحصل لدى أي شعب خلال أي عهد من العهود الثورية القديمة او الحديثة ، وإنما حصل هذا الاصلاح نسبياً في العهود المعتدلة ، التي يسلك أصحابها مسلك التطور المعقول ، في ظل الأمن والهدوء والاستقرار ، ولا عبرة لما يدعيه الثوريون وما يذيعونه عن أنفسهم ، وعن اصلاحاتهم ، خلال وجودهم في دسوت الحكم ، فقد ثبت انهم لا يصدقون ، فيما يقدمونه من معلومات وأرقام ، وهم لا ينكشفون على حقيقتهم ، ولا يفتضح أمرهم ، الا بعد انحسارهم وزوال السلطة من بين أيديهم .

ثالثاً : ان المجتمع الإسلامي في مختلف عصور التاريخ لم يتعرض أفراده الى الاهانة او التحقير او الاساءة الى الكرامة الإنسانية بقيام أنظمة طبقية رسمية ، تعترف فيها الدولة بالتمايز الطبقي مما يستوجب اللجوء الى العنف الثوري الدامي ، الذي ينسف ويخرب ويدمّر .

رابعاً : ان النظام الإسلامي يستطيع ان يثبت وجوده

الإنساني الكامل عن طريق نظام تطوري شوري اصلاحي هادف،يؤلف نقطة الاعتدال المقبولة ، بين الأنظمة الثورية والدكتاتورية والديمقراطية من جهة ، وبين المذاهب الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية من جهة أخرى .

هذه هي النقاط الأربع التي توجب رفض مبدأ العمل الثوري وخصوصاً لدى البلاد العربية والإسلامية ولا نشك في أن إلقاء نظرة مجردة منصفة على الواقع التاريخي لسلسلة الحوادث الثورية التي شهدها عدد من شعوب العالم ، خلال أزمنة مختلفة ليعطينا التأكيد الضروري على وجوب رفض المبادىء الثورية ، لنقول معها لا خير في الثورة ، ولا في الثوار .. فحيَّ على الفلاح ... وحيَّ على خير العمل .

الفصل الثاني

لا اشتراكية

بل : عدالة اجتماعية إنسانية مؤمنة

لماذا
«لا اشتراكية»
بل : عدالة اجتماعية إنسانية مؤمنة

وحين نقول في هذا الكتاب : « لا اشتراكية » فاننا نعني ما نقول تماماً ، وهو اننا نرفض الاشتراكية رفضاً باتاً ، وننادي بتحقيق العدالة الاجتماعية الانسانية المؤمنة .

وقد يظن بعض القراء أن الفرق ليس كبيراً بين المفاهيم الاشتراكية ومفاهيم العدالة الاجتماعية ، بل ان هذا « البعض » كثيراً ما يقول بانه يؤيد الاشتراكية في أشياء ، ويرفضها في أشياء أخرى ، ظناً منه ان هذه الاشياء التي يؤيدها ، والتي يرى فيها نوعاً من تحقيق مبادىء العدالة والمساواة ، بين أفراد المجتمع ، هي من الاشتراكية ، وهذا خطأ كبير ، لأن « الاشتراكية »

نظام اقتصادي مادي أممي ، يختلف كل الاختـلاف عن مناهج العدالة الاجتماعية ، واليك البيان :

« العدالة الاجتماعية » غاية نبيلة ، ساورت الفكر الانساني منذ آلاف السنين ، وقامت أول ما قامت ، على مبدإ رفع الظلم عن الفرد وتمكينه من الحصول على حقه في العيش ، وكرامته كإنسان ، ولقد كان لأفلاطون آراء في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بلورهـا عن استاذه سقراط الذي حلم بتحقيق السعادة « لكل » انسان ، ولقد ركّز افلاطون الذي ولد في اثينا عام ٤٢٧ قبل الميلاد على مبدأ العدالة والمساوة بين افراد المجتمع في « جمهوريته ــ المدينة الفاضلة » تركيزاً دقيقاً مـا يزال مرتكز البحـث الفلسفي الدقيق حتى عصرنا الحاضر .

وجاءت الأديان السماوية، فيمابعد تحضّ على التعاطف والتراحم ورفع المظالم ، بحيث لا يعيش فريق من الناس على الجوع ، كي يعيش فريق آخر على التخمة ، بل ان محمداً صلى الله عليه وسلم جرد الشبعان من ايمانه ، اذا مـا بات جاره جائعاً ، فقد روي عنه انه قـال : « والله لا

يؤمن ... والله لا يؤمن . قيل : من يا رسول الله ؟ .. قال : من بات شبعان ، وجاره جائع » .

ومعروف ان الدين الاسلامي فرض حقاً معلوماً في أموال الناس للسائل والمحروم ، كما جعل من نظام الزكاة نظاماً اجتماعياً مثالياً ، يحفظ حق الفرد أثناء العجز أو المرض أو الشيخوخة ، وأن نظام « الوقف الاسلامي » استطاع ان يحقق بمنجزاته كل ما يتطلبه العصر الحديث في اطار مايسمّى بـ :«الضمان الاجتماعي» فضلاً عن إحكام معاني الروابط الانسانية بين العامل ورب العمل ، وبين الفلاح ومالك الأرض ، وبين الحاكم والمحكوم ، وبين الآمر والمأمور ، وبين الوالد والولد ، والزوج والزوجة ، والأخ والأخ ، والجار والجار ، وبين المؤمن والمؤمن .. وأخيراً بين الانسان والانسان ، كل ذلك في نطاق الايمان بالله وصيانة حق الفرد في دينه وماله وحريته وكرامته ومعتقده .

هذه هي العناوين البارزة من مفاهيم « العدالة الاجتماعية المؤمنة » .

أما « الاشتراكيـة » فيجب ان تكون بنظر الاشتراكييـن الاصـلاء ، حرباً واضحـة ضد العدالـة الاجتماعية ، وحجتهم في ذلك ، ان العدالة الاجتماعيـة ، قد عالجت مشكلة الفقر والفقير ، ولم تعالج مشاكل النظام الاقتصادي ككلّ . وفي رأيهم أن محاربة الفقر عن طريق التوجيه الأخلاقي والانسـاني « لا يتناسب مـع كرامـة الفقراء ، الذين لا يجوز أن تكون مطالب عيشهم ، عبارة عن هبات وعطايا ، يجود بها عليهم المحسنون » .

وفي هذا يقول الدكتور أحمد شلبي الاستاذ بجامعـة القاهرة في كتابه « الاشتراكية » بأن المفهوم العلمي الدقيق للاشتراكية ، هو شيءآخر غير العدالة الاجتماعية ،ويقول ايضاً « ان الاشتراكية تعالج المشكلة الاقتصاديـة كلها ، وتعتمد عـلى وسيلة أخرى غير التي تعتمدهـا العدالة الاجتماعية ، بمعنى ان الاشتراكية لا تدع وسائل الانتاج في أيدي الأفراد ، ثم تناشدهم العطف على الفقراء ... لا ، انها « تنتزع » منهم وسائل الانتاج ، وتجعل ملكيتها عامة، تدار باسم المجموع اصالح المجموع » لأن سياسة العدالـة الاجتماعية لم تُجدِ مع الاغنياء فكان لا بدّ من حل آخر

حاسم ، والاشتراكية بهذا المعنى وليدة تطـور تاريخي للمجتمـع ، وهي حلقـة ضرورية في سلسلة السير الاقتصادي ، وتاريخ مولدها حديث ، لأنها ترجع الى اوائل القرن التاسع عشر أو قبله بقليل » .

نفهم من هذا ان الاشتراكيين يرفضون مناهج العدالة الاجتماعية لأسباب كثيرة ، منها :

اولا : لأنها تدع وسائل الانتاج في أيدي الأفراد ولا تنتزعها منهم لتجعل ملكيتها عامة !

ثانيا : لأنها تعتبر حصول الأفراد على « حقوقهم » من الأغنياء هو « عطف » يأتي عن طريق مناشدة الاغنياء هذا العطف !

ثالثا : لأنها لا تدير وسائل ألانتاج باسم المجموع ، لمصلحة المجموع !

رابعا : لأن سياسة العدالة الاجتماعية لم تُجدِ مع الاغنياء .

خامسا : لأن العدالة الاجتماعية صاحبة تاريخ قديم أما الاشتراكية فهي جديدة و (مولدها حديث) وهي (حلقة ضرورية)و (وليدة تطور تاريخيّ للمجتمع)!!

قد يكون هذا الكلام جميلاً على بعض الاسماع ، وقد يجد فيه بعض القراء اسلوباً مقبولاً ، لجرّ الناس الى حظيرة الاشتراكية ، والابتعاد بهم عن حظيرة العدالة الاجتماعية ، غير ان القيام بمناقشة علمية ومنطقية لهذه المفاهيم الاشتراكية كلها ، تجعلنا أشد إيماناً بمبادىء العدالة الاجتماعية ، وأكثر ابتعاداً عن الدعوة الاشتراكية ، وخصوصا في البلاد التي يدين أبناؤها بالولاء لمعتقدات دينية روحية إيمانية ، ومنها البلاد العربية والاسلامية .

فالأسباب الخمسة التي اوردناها آنفاً والتي يعتبرها الاشتراكيون أسباباً موجبة لمحاربة العدالة الاجتماعية ، هي نفسها – في رأينا – أسباب موجبة لرفض الاشتراكية ، ولتوطيد قواعد العدالة الاجتماعية .

ففي السبب الأول ، الذي ينادي فيه الاشتراكيون

بانتزاع « وسائل الانتاج » من أيدي الافراد وجعلها ملكية عامة نرى ان فكرة « الانتزاع » من أساسها فكرة ظالمة ، ولا يجوز اللجوء اليها الا في الحالات التي يصبح فيها الفرد محتكراً او مستغلاً او ظالماً ، أمّا اذا كان هذا الفرد عاملاً على خدمة المجموع وعلى خدمة نفسه في آن واحد ، ضمن القواعد والمبادىء التي أقرتها الشرائع والأديان ، فان من الظلم الكبير للفرد وللمجتمع كله، ان ننتزع هذه الوسائل من أيدي الأفراد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نرى ان التجارب التي مرّ بها العالم الاشتراكي ، قد أكّدت بما لا يدع مجالاً للشك ، بأن انتزاع « وسائل الانتاج » من أيدي الأفراد ، وجعل ملكيتها عامة « تملكها الدولة » قد عاد بالاضرار الفادحة على ثروات البلاد القومية ، زراعية كانت او صناعية ، فها هو الاتحاد السوفياتي وهو أكبر دولة اشتراكية في العالم ، وصاحب أكبر تجربة قاسية عنيفة استمرت خمسين سنة ، قد أعطى الدليل ، وما زال يعطي في كل يوم دليلاً جديداً، على ان استيلاء الدولة على وسائل

الانتاج ، قد أدى الى انخفاض مريع في الانتاج ، كما ان جعل ملكيتها « ملكية عامة » قد قتل حافز الجهد الفردي ، فتدنى مستوى الصناعة تدنياً مكشوفاً ، وتفاقمت المشكلة الزراعية ، تفاقماً مزرياً ، اضطرت معه البلاد التي اعتادت ان تموّن بلاداً كثيرة بمنتجاتها من القمح والحبوب والمواد الزراعية، الى اخراج ذهبها القديم ، لتشتري به قمحاً ومنتجات زراعية من البلاد التي لا تزال وسائل انتاجها في أيدي الافراد، ولم تنتزعها منهم دولهم ، كامريكا وكندا مثلا ، كما انتزعتها من أفرادها دولة الاتحاد السوفياتي ، يضاف الى هذا ان دول العالم الاشتراكي ، قد لمست هذه الآثار الضارة التي عادت على شعوبها بويلات كثيرة ، فراحت تسير خطوات بعيدة في محاولة الابتعاد عن الآراء الاشتراكية الماركسية اللينينية ، تحت شعارات « تطور الفكر الاشتراكي الماركسي » وهذا أصبح واضحاً وملموساً في المحاولات التي يبذلها الاتحاد السوفياتي لانقاذ ما يمكن انقاذه من جهد الفرد عن طريق تنمية الحوافز لديه ، واطلاق حرية المصانع في تلبية حاجات السوق، وتحريرها

من توجيه السلطة الـتي أصبحت مالكة لوسائل الانتاج وهي الدولة .

أفلا يجب إذن عـلى البلاد التي تدين بمبادىء الروح والإيمـان ، ومنهـا البـلاد العربية والإسلامية ، ان تتعظ بتجارب العالم الاشتراكي ، وان تتجنب الوقوع بمـا وقـع فيـه من أضرار بليغة ، كان من جمـلة أسبابها ، انتزاع وسائـل الانتاج ، من أيـدي الافراد ، وجعلها « ملكية عامة » تملكها الدولة ؟ !

قلنا : ان فكرة « الانتزاع » من أساسها فكرة ظالمة ، لا يجوز اللجوء اليها ، الا في الحالات التي يصبح فيها الفرد محتكراً او مستغلا او ظالماً ، أمّا اذا لم يكن ذلك كذلك ، فاي موجب لانتزاع وسائل الانتاج من أيـدي الافراد ، خصوصاً بعد ان ثبت فشل هذا الاجراء الظالم في مختلف ميادين التجربة العملية .

يتضـح من هـذا ان السبب الاول الذي يعتـبره الاشتراكيون سبباً موجباً لمحاربة العدالة الاجتماعية ، هو

نفسه سبب لرفض الدعوة الاشتراكية ولتوطيد مبادىء العدالة الاجتماعية .

أمّا في السبب الثاني ، وهو اعتبار حصول الأفراد على « حقوقهم » من الاغنياء « عطفاً » يأتي عن طريق مناشدة الأغنياء هذا العطف ، فاننا نرى فيه ظلماً كبيراً للنظام الاسلامي كله ، ذلك لأن الاسلام حين عمل على تنمية الروح الانسانية المؤمنة بين أفراد المجتمع ، وحين فتح باب الاحسان أمام كل محسن ، وحين جعل الصدقات طريقاً من طرق الحرص على دوام التآلف الاجتماعي ، لم يغفل في الوقت نفسه ، إقرار حقوق الفقراء في أموال الاغنياء ، واعتبارها « حقاً معلوماً » لا يؤدّيه الفرد تأدية عطف او منّة او استعلاء ، وإنما يؤدّيه كحق واجب الأداء ، بل ان الزكاة نفسها ، تستوفى من الفرد على أنها فرض من فروض الدين ، وهي احدى أركانه الخمسة التي لا يكون إسلام المسلم صحيحاً فيما اذا تخلى عن واحد منها ، ومعنى هذا بصريح القول ان هذا السبب لا ينطبق على العدالة الاجتماعية الاسلامية بشيء ، لأن النظام الاسلامي

لا يستجدي حق الزكاة استجداءاً ، وإنما يأخذه حقاً مشروعاً ، بل ينتزعه انتزاعاً من الذي يتعمد ان يتخلف عن أدائه ، وان عند دولة المملكة العربية السعودية التي تستوفي ضريبة الزكاة من أفراد شعبها ، والتي تنفقها في مصارف الزكاة التي أقرها الشرع الاسلامي ، الخبر اليقين .

إذن ، نرى هنا أيضاً ان السبب الثاني الذي يعتبره الاشتراكيون سبباً موجباً لمحاربة العدالة الاجتماعية ، هو نفسه سبب موجب لرفض الدعوى الاشتراكية ،ولتمسكنا بمبادىء العدالة الاجتماعية .

وأما في السبب الثالث ، الذي يريد فيه الاشتراكيون ان تدار وسائل الانتاج « باسم المجموع لمصلحة المجموع » فان الجواب عليه قد ورد في ماهية الجواب على السبب الأول حين أشرنا الى ظلم فكرة « انتزاع » وسائل الانتاج من أساسها ، وحين أوضحنا أضرار النتائج السيئة التي تجمعت عن امتلاك الدولة لهذه الوسائل في حقول الزراعة والصناعة ، ونضيف هنا الآن،ان ادارة وسائل الانتاج عند

الدول الاشتراكية ، كانت فعلا « باسم المجموع » ولكنها لم تكن أبداً « لمصلحة المجموع » بل كانت دائماً ، في الدول الاشتراكية القديمة والحديثة ، وفي الدول العربية وغير العربية ، كانت لمصلحة الأفراد « المحظيين » الذين يشرفون على إدارتها ، فهؤلاء هم الذين جعلوا « مصلحتهم الخاصة » فوق مصلحة المجموع ، وهم الذين جعلوا من تسلطهم على إدارة وسائل الانتاج ، طريقاً للكسب الحرام والتلذذ بسلطة النفوذ ، فاختصوا أنفسهم بالمغانم وتحقيق عيش الرفاه لأنفسهم وأنصارهم ومن يلوذ بهم ، فعاش هؤلاء في بلاد الأشتراكيات القديمة عيش المترفين الباذخين ، بينما عاش رفاقهم في بلاد الاشتراكيات الحديثة على الاختلاس والسرقات وجني الثروات المحرّمة ، وتكديسها في بلاد بعيدة عن بلادهم ، على أمل اللحاق بها ، باعتبارها كنزاً دفيناً لليوم الموعود .

وهـــذا أيضاً ، أي السبب الثالث الذي يعتبره الاشتراكيون سبباً موجباً لمحاربة العدالة الاجتماعية ، نعتبره من جانبنا سبباً موجباً لرفض الاشتراكية ،

ولتوطيد مبادىء العدالة الاجتماعية .

أما السبب الرابع وهو القائل بأن سياسة العدالة الاجتماعية ، لم تُجدِ مع الاغنياء ، فاننا نقول : ان هذا القول يقال لمجتمع غير المجتمع الإسلامي ، ولنظام غير نظام الاسلام ، ذلك لأن الاسلام كما قلنا في مناقشة السبب الثاني لا يعتمد في تطبيق نظامه على التمنيات واحلام الرجاء ، وإنما يعتمد على سلطان الحق وسطوة الحاكم ، وان القاعدة الاسلامية التي يعرفها الجميع ، وهي التي تقول بأن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ، لا تدع مجالاً لاستجداء الحقوق واستدرار العطف ، بل تجعل الحاكم مسؤولاً عن كل كبيرة وصغيرة ، حتى عن الشاة التي تندّ عن طريقها على شاطىء الفرات ، ولو كان الحاكم بعيداً عنها ، ومقيماً في رحاب يثرب (١) !!

بل ان حروب الردّة التي قامت في صدر الاسلام ، كان من أهم أسبابها امتناع المرتدين عن تأدية فريضة الزكاة فحين ارتدوا عن دينهم هرباً من تأديتها ، لم يتهاون فيها الخليفة الاسلامي

---

(١) روي عن عمر بن الخطاب (رض) انه قال : والله لو ندت شاة عن طريقها على شاطىء دجلة والفرات لعلمت ان الله سائلني عنها .

الأول ، أبو بكر الصدّيق ، لأنها ركن من أركان الاسلام ، وحاربهم عليها حرباً لا هوادة فيها ، بعد ان قال قولته الخالدة : « والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدّونه لرسول الله لحاربتهم عليه » ...

وما نقوله عن الزكاة ، وهي ذات أثر كبير في بعض قواعد العدالة الاجتماعية نقوله عن حق المالك في ملكه ، والزامه بالتصرف بما يملك في حدود الشرع والقانون ، وكذلك بالنسبة للعامل ورب العمل وحفظ حق أحدهم تجاه الآخر حفظاً كاملا ، وأمّا بالنسبة للمحتكرين والمستغلين والمتسلطين على الناس بالباطل ، فحدّث ولا حرج ،عن موقف النظام الاسلامي الصارم منهم. وعن إنزاله أقسى العقوبات الدنيوية والأخروية بحقهم .

لهذا ، يكون من الخير كل الخير ، لنا جميعاً ، نحن معاشر العرب والمسلمين ان نسعى الى توطيد النظام الإسلامي بدل تجاهله وإهماله ، والى تركيز قواعده ونشر تعاليمه بدل الارتماء على أقدام أصحاب المذاهب الاجنبية

ومبادئها الملحدة ، وتجاربها الفاشلة .

ويكفي في رأينا ـ ان يكون هذا السبب الرابع الذي يعتبره الاشتراكيون سبباً موجباً لمحاربة العدالة الاجتماعية، يكفي ان يكون سبباً موجباً لرفض الاشتراكية ،ولتوطيد مبادىء عدالتنا الاجتماعية المؤمنة .

وفي السبب الخامس ، الذي يظن فيه الاشتراكيون ، بأن العدالة الاجتماعية صاحبة عهد قديم ، أكل الدهر عليه وشرب ، ويزعمون ان الاشتراكيــة « مولدهــا حديث » ويرجع الى أوائل القرن التاسع عشر او قبله بقليل ، نرى ان هـذا الظن وهـذا الزعم مخالفان للحقيقــة التاريخية ، فليست الاشتراكية حديثة الولادة بـل هي قديمـة قـدم التاريخ ، وكان هنالك فلاسفة كبار حلموا بتحقيق نظام المعيشة المشتركة ، ومنهم افلاطون الذى قال في القرن الخامس قبل الميلاد بالقضاء على الملكية الخاصة ، فلا فضة ولا عقـار ولا ذهب ، كما قـــال أيضـاً باشتراكية النساء والأولاد ، الا أنه عـاد عن هذه الآراء الهدّامة في كتابه

« النواميس » واستنكر اشتراكية الأملاك والنساء ، ولكنه بقي مع ذلك في رأي بعض علماء الاشتراكية بأنه أبو أول تنظيم اشتراكي في العالم ، وكذلك قامت حركات تدعو الى نظام المعيشة الاشتراكية ، في بلاد فارس قبل الإسلام ، كما قامت حركة القرامطة في مطلع القرن الهجري الرابع في بعض البلاد الإسلامية ، وهي التي دعت الى القضاء على الملكية الخاصة بكل أشكالها وألوانها ، وجعلت الناس شركاء في أموالهم ونسائهم عدا أسلحتهم (١) ، وتتابعت سموم هذه الدعوة حتى وصلت الى أوروبة في نهاية القرون الوسطى التي كانت تلفّ الشعوب الاوروبية بظلام دامس ، فقال بها عدد من الفلاسفة والمفكرين ، منهم « توماس مور » الانكليزي في القرن الميلادي الخامس عشر ، و (كمبانيلا) الايطالي في القرن السادس عشر ، ثم تتابع ظهور أصحاب هذه الآراء الاشتراكية في أوروبة خلال القرون التالية الى ان ظهر كارل ماركس وفريدريك آنغلز ، وفرديناند لاسال وغيرهم في القرن التاسع عشر .

---

(١) يجد القارىء بحثاً تاريخياً مفصلاً عن تاريخ الدعوات الاشتراكية في كتابنا « اشتراكيتهم واسلامنا » الطبعة الثانية لعام ١٩٦٦ .

يتضح من هذا، ان من الوهم الواضح القول بأن «العدالة الاجتماعية» «دقة قديمة» وان «الاشتراكية دقة جديدة» فكلاهما بنات أحقاب ودهور، غير ان مناهج العدالة الاجتماعية قد سارت على دربها الطويل بخطوات معقولة، أدت الى نتائج حسنة، بينما كانت مناهج «الاشتراكية» تتعثر دائماً في مسيرتها لأن أكثر القائلين بها سلكوا طريق العنف والثورة، بما يلازمهما من تخريب وتدمير، بعد ان عجزوا عن إقناع المجتمع الإنساني بها عن طريق الحجة والمناقشة، حتى جاء الفيلسوف اليهودي كارل ماركس (١٨١٧ ـ ١٨٨٣ م) الذي وضع قواعد «الاشتراكية العلمية» التي سميت باسمه «الاشتراكية الماركسية».

وفي عام ١٩١٧ قامت في العالم أول دولة شيوعية اشتراكية، هي دولة الاتحاد السوفياتي (روسيا) بقيادة لينين عن طريق ثورة دامية مدمرة، بقي فيها الاتحاد السوفياتي، حتى الآن، وبالرغم من مرور تسع وأربعين سنة على قيام دولته الاشتراكية الشيوعية، متخلفاً عن عدد كبير من الدول الأخرى، التي تؤمن بمناهج العدالة

الاجتماعية سواء في زراعته وصناعته ، او في محاولات رفع مستوى حياة شعبه ، مما أتينا على شرحه ببعض التفصيل في كتابنا « اشتراكيتهم وإسلامنا » .

فاذا كان لا يجوز في عرف المنطق ان نقبل الجديد لمجرد كونه جديداً، او ان نرفض القديم لمجرد كونه قديماً، بل يجب ان يكون الحكم على مدى صلاحية الجديد او القديم للجنس البشري ، فان من الطبيعي جداً ان نرفض قول الاشتراكيين حين يقولون في السبب الخامس بأنهم ينادون بالاشتراكية لأن « مولدها حديث » ويرفضون العدالة الاجتماعية لأن « مولدها قديم » بل ان رفضنا للاشتراكية أصبح أوجب الآن،لأننا برهنا على ان موضوع الجديد والقديم، ليس ذا طائل بالنسبة للاشتراكية والعدالة الاجتماعية فكلاهما قديم ، وكلاهما جديد بآن واحد ، والفرق بينهما ان العدالة الاجتماعية لم يثبت فشلها ، بينما فشلت المناهج الاشتراكية فشلا ذريعاً في جميع بلاد الاشتراكيات، ونخص منها الاشتراكيات الشيوعية الثورية على اختلاف أزمنتها وأمكنتها ، مما يدل على فشل نظرية

كارل ماركس الذي اعتبر وصول العالم الى الاشتراكية ، حلاً حتمياً ووليد التطوّر التاريخي للمجتمع .

ومن هذا السبب الخامس ، الذي يعتبره الاشتراكيون سبباً موجباً لمحاربة العدالة الاجتماعية ، نرى نحن ، ان هذا السبب نفسه موجب لرفض الاشتراكية ، ولتوطيد أركان العدالة الاجتماعية .

بقيت نقطة أساسية هامة في هذا البحث ، هي نقطة « قلب النظام الاجتماعي كله » فالاشتراكيون يعترفون بصراحة واضحة ، انهم لا يريدون ان يعالجوا بعض أدواء المجتمع عن طريق العلاج الاشتراكي ، اذا صحت هذه التسمية ، وإنما يريدون ان يقلبوا النظام الاجتماعي كله ، عن طريق الاشتراكية .

وبلغة أوضح ، انهم لا يريدون ان يعالجوا مشكلة الفقر على أمل ان يصبح كل الناس أغنياء ، ولا ان يعالجوا مشكلة المرض كي يصبح كل الناس أصحّاء،ولا ان يعالجوا مشكلة العدل والمساواة، كي يقف جميع الناس على مستوى

واحد ، من حيث حصول كل فرد منهم على حقه الكامل ، ومن حيث تساويه مع الآخرين في نيل فرص العيش والعلم والصحة والسعادة والكرامة ، وعلى تأمين مطالب الحياة عند العجز والشيخوخة ...

لا ... انهم لا يريدون ذلك ، وهم إذا تحدّثوا عنه ، او تبجحوا فيه ، او صنعوا جزءاً منه فانما يتحدثون ، ويتبجحون ويصنعون ، كي يجعلوا ذلك ستاراً يسترون وراءه أغراضهم البعيدة ومراميهم المخرّبة .

أما هذه الاغراض البعيدة ، فهي « قلب النظام الاجتماعي كله » !!

وقد لا يتنبه الكثيرون من الناس ، الى مرامي هذا الهدف الخطير ، مع انه ينطوي على أمور في غاية السوء ، إذا لم يقف في وجهه المواطنون الواعون ، ذلك لأن قلب النظام الاجتماعي وتغييره ، واستبداله بنظام جديد ، يستدعي مباشرة الهدم التام ، لكل ما تعارف عليه البشر من مثل وقيم وأنظمة وفضائل ومعتقدات .

ويخطىء من يظن بأن غاية النظام الاشتراكي ، تنحصر بانشاء نظام اقتصادي جديد فقط، لا علاقة له ببقية نواحي الحياة ، لا ... فلقد قال الاشتراكيون بصراحة إنهم يرمون الى تغيير قواعد الحياة الاجتماعية كلها ، عن طريق ربطها بنظام اقتصادي اشتراكي ، وبدأوا طريقهم هذا بخلق التباس كبير حول المفهوم التطبيقي لكلمة « الاشتراكية » .

ولهذا الاسم ، اسم الاشتراكية ، مفهومان غريبان في اللغة العربية واللغات الأجنبية .

ففي اللغات الأجنبية لا تعني كلمة « Socialism » تفسيراً اشتراكياً ، بالشكل الذي يحمله المعنى العربي للكلمة، وإنما يمكن ان تترجم بكلمة «مجتمعية »، ومعروف ان الاشتراكيين الكبار ، عبثوا من قبل بالمدلول المعروف لهذه الكلمة ، وأخذوا يطلقونها على النظام الاقتصادي والسياسي المعروف الآن باسم « النظام الاشتراكي »، وكان أول من استعمله في أوروبة على ما تقول أصح المصادر ، هو بيير ليرو في فرنسة ، وكارل ماركس ، ولاسال في

المانية وروبرت أوين في انكلترة خلال القرن التاسع عشر وهكذا أصبحت كلمة « سوسيا لزم » للنظـام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي نسميـه « باللغة العربيـة » (الاشتراكية) على أساس كونها فكرة ومذهباً لتنظيم الدولة والمجتمع ضمن اطار هـذا المذهب ، الذي يبـدأ من نقطـة استيـلاء الدولة عـلى وسائل الانتـاج وتقويض المجتمـع الرأسمـالي وتسويد طبقـة العـمال والفلاحـين ، وينتهي بالقضاء عـلى نظام الحيـاة القديم بكل مـا يتصل بـه من معتقدات وأديان وحريات وقيم [1] .

إذن ، ليست المناداة بالاشتراكية مناداة لتطبيق نظام اقتصادي محدد غايته انصاف الفرد ، وتوفير الحياة الأفضل له، وإنما غايته تغيير المجتمع بكل قواعده الدينية والخلقية والسياسية والاجتماعية و ... الاقتصادية .

من هنـا نركّـز على تخطئـة من يقول من المواطنين بتحقيق بعض المبادىء الاشتراكية ورفض بعضها الآخر ،

---

(١) في كتابنا « اشتراكيتهم وإسلامنا » نصوص كاملة عن أقوال أقطاب الاشتراكية في العالم وعن دساتيرهم ومناهجهم لقلب أوضاع المجتمع كله .

ذلك لأن الاشتراكيين لا يعرفون هذه التجزئة، فاشتراكيتهم كلّ لا يتجزأ ، وهم يطبقونها ، او ينفذونها على مراحل ، وفقاً لما يسمونه بـ « المناهج المرحلية » وهم اعتادوا أن يستغلوا ذوي النوايا الطيبة من الذين يستهويهم العمل على انصاف الفقراء والعمال والفلاحين ، كي يجتذبوهم الى صفوفهم ، وينعموا بتأييدهم ، حتى اذا ملكوا ناصية القوة بطشوا بحلفائهم ومؤيديهم ، كي يحققوا اشتراكيتهم بمفهومها التغييري الشامل ، واذا كنا لا نريد ان نسترسل بتقديم الأدلة والشهود ، فلا أقلّ من ان نشير الى زعيم الصين المارشال تشان كاي شيك الذي استهوته بعض مطالب العدالة الاجتماعية ، فظن انه يستطيع تحقيقها مع الاشتراكيين الصينيين ، فتعاون معهم تعاوناً وثيقاً بمرافقة زعيمهم ماوتسي تونغ ، الذي ما لبث ان قلب ظهر المجن لتشان كاي شيك فحاربه وأجلاه مع أنصاره عن البلاد ، فاعتصم تشان كاي شيك بجزيرة فورموزة ، التي ما كان له ان يقيم فيها دولته الجديدة لولا الحماية والمساعدة التي تقدمها له حكومة الولايات المتحدة الامريكية بموجب « معاهدة أمن متبادل » عقدت بينها عام ١٩٥٤، ناهيك بعد هذا عن

الأمثلة الكثيرة التي يعرفها جميع المواطنين العرب عن موقف الاشتراكيين ممن يتحالفون معهم من هيئات أخرى، بل عن موقفهم من بعضهم بعضاً حين ينقسمون على أنفسهم الى شيع وأجنحة وجماعات بسبب اختلافهم عل تطبيقات اشتراكيتهم التي يلجأون من أجلها الى استعمال أقسى وسائل العنف ضد بعضهم بعضاً .

فالاشتراكيون ينادون ببعض شعارات العدالة الاجتماعية ، كي يجمعوا من حولهم جماهير المؤيّدين ، ويستعينوا بهم على اجتياز مرحلة معينة لا يبالون بعد الوصول اليها بالاساءة الى كل من اغترّ بدعواهم او سار معهم على طريقهم ، ولو كان من أقرب المقربين اليهم .

ويبدو ان الذين يذهبون ضحية التغرير بهم ، بسبب عدم فتح أبصارهم على حقائق الأمور ، لن يجدوا في المستقبل من يرثي لهم ، او يالم لآلامهم ، لأنه لم يبق هناك مجال للاستسلام الى دعاوى التغرير بعد ان انكشفت الأستار واتضحت معالم الوجوه ، لا سيا وأن الاشتراكيين لم

يعودوا قادرين على اخفاء الحقائق عن أهدافهم ومراميهم البعيدة .

وفي هذا المعنى نجد مؤلف كتاب الأشتراكية يقول [1] في الصفحة ٦٦ ما نصه :

« ان انقسام المجتمع الى طبقات ، ووجود الفقراء والأغنياء ، كل هذه كانت أشياءاً تبدو أموراً طبيعية لا مفرّ منها ، ومن ناحية أخرى كان على الاغنياء واجبات نحو رعاية الفقراء والعناية بهم ، وكان الفكر الثوري في العصور القديمة والوسطى يتجه بصفة عامة الى الاحتجاج على أي عدوان يقع على هذه الواجبات ، او أي اخلال بها،ولم يتجه قط في أي يوم من الأيام ضد النظام الاجتماعي كما هو .

وعندما ظهرت الاشتراكية ، أصبح الاشتراكيون يرون وسائل العدالة الاجتماعية عقبات في طريق

(١) اقتباساً عن بول سويزي « الاشتراكية » و « ايسيا برلين : كارل ماركس » وجورج سول ، والميثاق الوطني : قضايا ومناقشات .

الاشتراكية الحقة او العملية ،ورأوها دواء مسكّنا سرعان ما يزول أثره ، ويعود الداء أصعب مما كان ، ولذلك نجد كارل ماركس يعارض الاصلاحات في قالب الرأسمالية ، ويهاجم الذين يتقدمون بعلاجات فات أوانها « ويراها ليست الا حلولاً حالمة »ويرى ان الاصلاحات التي افترضها « فورييه وأوين » ليست الا خططاً لإنقاذ البورجوازية ، وكان يرحب بتطرف الرأسماليين، باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد للقضاء على الرأسمالية بسرعة ، وقريباً من ذلك ما يقوله أحد الباحثين الاشتراكيين المعاصرين بأن مجرد فرض الضرائب التصاعدية على الدخول الكبيرة ليس في حد ذاته عملاً اشتراكياً ، لأنه لا يغير شيئاً من جوهر الموضوع ، الذي هو سيطرة أفراد قليلين على الاقتصاد العام، وملكية استغلالية لموارد الانتاج ووسائله في المجتمع، والضرائب التصاعدية لا تمس هذا الجوهر في شيء ، وإنما هي تتناول مظهره الخارجي ، بنوع من التهذيب فحسب، لهذا نجد اليوم مجتمعات رأسمالية عريقة كالمجتمع البريطاني، تلجأ الى فرض الضرائب التصاعدية على الدخول الكبيرة دون ان يعني هذا انها تحولت الى مجتمعات اشتراكية ،

وإذا لم ينصب التغيير على الملكية الخاصة ويحولها الى ملكية عامـة سيظل انقسام المجتمع الى طبقـــة مالكة مسيطرة مستغِـلة،وطبقة أخرى معدمة مقهورة مستغَـلة».

وعاب اوغست كونت في مستهل القرن التاسع عشر، على رجال الاقتصاد و « الكلاسيكيين » انهم عزلوا عـلم الاقتصاد عن باقي العلوم الإنسانية ،والاجتماعية ،فأصبحوا بذلك غير إنسانيين ، وكانت الاشتراكية عبارة عن إصلاح لهذا الخطأ ، فقد جعلت الاقتصاد جزءاً من الدراسات الاجتماعية والإنسانية !

أصبح واضحاً بعد هذه الأقوال أن العدالة الاجتماعية – فعلاً – هي شيء ، وأن الاشتراكية – فعلا – هي شيء آخر !!

ولهذا فان المؤمنين بمبادىء الروح والإيمان والأديان ، والمتمسكـين بشعـائر الإسلام ، والحريصـين على إرث العرب الحضاري ورسالته الإنسانية الشاملة ، لا يمكن ان يقبلوا بالاشتراكية المستوردة ، مهما كانت القوالب العربية

وغير العربية المصنوعة لها ، براقة لماعة ،لأن سبيل هؤلاء جميعاً للحياة الأفضل ، هو عدالة اجتماعية مؤمنة تستمد تعاليمها من شرائع السماء ، ومن القيم الاخلاقية العريقة ، ولا يكون لها أي صلة او نسب ، بتعاليم الاشتراكية المادية المستوردة ، ومذاهبها الاقتصادية الأجنبية الملحدة ، فضلاً عن رفضها العنيف للاقطاع الآثم والرأسمالية الظالمة .

★

الفصل الثالث

السلوك الأخلاقي

وأمثلة من الزعامات الثورية والعلاقات الاشتراكية

التقدمية والرجعية

ومن هم التقدميون ؟ ومن هم الرجعيون ؟

على صعيد البحث العلمي ، ومقارنته بالتطبيقات العملية التي يشهدها عصرنا الحاضر ، نريد ان نعرف : « ما هي التقدمية » ؟ و « ما هي الرجعية » ؟ و « من هم التقدميون » ؟ و « من هم الرجعيون » ؟ بعيداً عن اجتهادات فقه اللغة وتفسيرات معاجمها ، وقريباً من المشاهد المنظورة والوقائع التاريخية والملموسة .

ان تهمة « الرجعية » يجب ان تنصب حصراً وقصراً ، بحسب المفاهيم الحديثة ، على كل من يحاول « الرجوع » الى تطبيق النظم الاجتماعية التي كانت سائدةً في القرون الوسطى والتي يسمّيها المؤرخون « العصور المظلمة »

وذلك بالاستناد الى ما أجمع عليه دعاة التقدمية ، من أن شخص الفيلسوف اليهودي كارل ماركس بما قدّمه من فلسفة مادية . تركز على نظريات اقتصادية واجتماعية جديدة ، هو نقطة الفصل بين عهود التقدمية وعهود الرجعية ، فالعصر الذي سبق كارل ماركس ـ بنظرهم ـ هو عصر رجعي ، والعصر الذي جاء بعده هو عصر تقدمي ، وواضح من هذا ، ان معنى « الرجعية » ـ في رأي دعاة التقدمية أنفسهم ـ هو العودة الى أنظمة القرون التي سبقت ظهور ماركس .

ومعروف ، ان النظم الاجتماعية لتلك العصور ، كانت ترتكز على أسس اقطاعية عجيبة ، تجعل من المجتمع الواحد ، مجتمع طبقات سائدة ومسودة ، هي في تقسيمها الاساسي تنحصر بثلاث طبقات : « طبقة النبلاء » و « طبقة رجال الدين » و « طبقة العوام » ـ كما شرحنا ذلك في فصل سابق من هذا الكتاب ـ وكانت كل طبقة من هذه الطبقات تنقسم الى طبقات أخرى ، تختلف باختلاف كل شخص من ناحية رتبته وثروته ونوعية

عمله، كما كان لطبقة « رجال الجيش » امتيازات ومنافع خاصة، تجعل منهم طبقة مستقلة، لا تقل حظوتها عن طبقتي النبلاء ورجال الدين، مع العلم ان هذا النظام الطبقي كان له صفة تحكُّم الطبقات العليا، بالطبقات الدنيا، تحكّماً يسلب من الفريق الأضعف حريته الشخصية والإنسانية، ويجعل منه آلةً يملكها الفريق الأقوى ويستثمرها كما يشاء، او يتقاضى منها ـ لقاء حمايتها ـ ضرائب ومكوساً شخصية.

نشأت جذور هذا النظام على أثر انهيار الأنظمة الرومانية في القرنين الميلاديين التاسع والعاشر، ثم استشرى خطرها في أوروبة والشرق الأقصى خلال القرون التالية، مما أدّى الى قيام عدد من الثورات كان أهمّها الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، فكانت هذه الثورة نقطة الانطلاق « التقدمية ».

ومع انطلاق الثورة الفرنسية، وابتداء العهود التقدمية في أوروبة، بدأت النظم الاقطاعية بالانهيار، ونشأت نظم الملكية الفردية بدلاً عنها، فبزغت شمس الحرية

على الأفراد وعلى المشروعات الخاصة ، وأصبح مبدأ « الربح » حافزاً لتحقيق التقدم الاقتصادي والصناعي ، الى ان شبت الثورة الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر ، وظهرت معها بوادر « التحكم الرأسمالي » فهبّ الفكر الإنساني للحيلولة دون استشراء خطر الرأسمالية،وتدخلت الدولة في البلاد الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لحماية الطبقة العاملة، فأصدرت تشريعات خاصة ، اعترفت فيها بالنقابات العمالية ،وأقرّت حق العامل في الاضراب لتحسين ظروف العمل ، كما وضعت حداً أدنى للأجور ، ووضعت نظماً للضمان الاجتماعي ضد البطالة والعجز والشيخوخة ، وحالت دون تشغيل الأطفال والنساء تشغيلا اعتباطياً ، وكذلك اخضعت المشروعات الكبيرة ومعظم المرافق العامة لرقابة الدولة ، وعملت على تنظيم توزيع الدخل ، وحالت دون تكدّس الثروات،ففرضت ضرائب تصاعدية تجعل من الدولة شريكاً مغالياً لكل من يجدّ ويعمل ويجني وافر الربح ، كل ذلك في إطار من الحرية الفردية والكرامة الإنسانية ،التي تصون للفرد حقه في الرأي ، وفي

الكلام ، وفي الخطابة وتجعل منه جزءاً من مجموع ، يتمتع بحق المشاركة بالحكم ،عن طريق الأنتخابات والاستفتاءات بحيث يكون حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب .

هذه هي خلاصة تاريخية موجزة عن المفاهيم الرجعية، والمفاهيم التقدمية ، بل هذه هي حقيقة المفهوم العلمي لمحتوى هاتين الكلمتين أي كلمتي « التقدمية والرجعية » بكل ما تحملانه من اطارات ومضامين .

بقي ان نعرف : « من هم التقدميون » ؟ و « من هم الرجعيون » ؟

ولكي نصل الى هذه المعرفة ، يجب علينا ان نضع الأمور في موازينها الدقيقة ، وأن نزنها باخلاص وتجرد فنقول :

كل نظام للحكم ، يقوم على أساس « حزب واحد حاكم » لا يتبنى منهجاً ديمقراطياً سليماً هو نظام رجعي ، يعود بالفكر الانساني الى نظام القرون الوسطى ، لأنه يجعل من الأمة الواحدة طبقتين : طبقة حاكمة ، هي طبقة

الحزب ، وطبقة محكومة هي طبقة الشعب ، وهذا هو بالضبط ما كان يقع في العصور المظلمة ، حينما كانت طبقة النبلاء ، تحكم طبقة العوام .

أما نظام الحكم الذي يقوم على أساس شوريّ او ديمقراطي او قيام أحزاب متعددة يشارك فيها الشعب باختيار حكامه ، ويتمتع في ظلّهم بحرية رأيه وفكره ، ويشعر معهم بأنه جزء من كلّ ، وأنه لا سيادة عليه لأحد، إلا للقانون والدستور اللذين ساهم هو بوضعهما عن طريق نوّابه ، فانه يكون حكماً تقدمياً ، يقدس حقوق الإنسان التي لم تقم الثورة الفرنسية ، وما شابهها من ثورات إلا من أجلها ، والعكس بالعكس !

وكل نظام حكم ، يقول بسيادة طبقة البروليتاريا : « طبقة العمال والفلاحين » والقضاء على بقية فئات الشعب هو نظام رجعيّ مقيت ، بل هو أكثر رجعية من رجعية القرون الوسطى ، لأن رجعية تلك القرون كانت تستثمر وتستغل الطبقات الأخرى ، أما رجعية هذا النظام فانها تستهدف القضاء التام على بقية فئات الشعب ، عن طريق إبادتها بلا هوادة او رحمة .

وكل نظام حكم ، يجعل من الذين يقومون بانقلابات عسكرية ، ثم يسمون أنفسهم « ثواراً » او « طلائع » فيتوازعون مناصب الحكم ، ويتقاسمون المنافع ، ويجعلون من أنفسهم ومن زملائهم «طبقة ممتازة» هو نظام رجعي، لا يختلف في شيء عن نظام القرون الوسطى الذي كان يتمتع فيه « الفارس » او « المحارب » بامتيازات ومنافع واقطاعات .

وكل نظام حكم ، لا يعترف للعامل بحق الاضراب ، من أجل تحسين ظروف العمل ، هو نظام رجعي ، وكل نظام يقر لهم بهذا الحق هو نظام تقدمي .

وكل نظام حكم ، لا يفسح مجال الحرية ، أمام فئات الشعب المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها ، عن طريق التاليف والخطابة والصحافة والاذاعة هو نظام رجعي ، والعكس بالعكس .

ولكي نضع النقاط على الحروف ، دون ان نستطرد بوضع المقاييس وسرد الشواهد ، نستطيع ان نقول

بسرعة – على ضوء ما نراه ونلمسه ونحسّه – ان دول الاشتراكية الثورية ، على اختلاف أشكالها وأقطارها وأجناس شعوبها ، هي دول رجعية ، بكل ما في هذه الكلمة من معنى وشمول .

ففي دول الاشتراكية الثورية جميعها ، وبدون استثناء ، وفي مقدمتها « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » الذي يعتبره معظم الاشتراكيين الثوريين – ان لم نقل كلهم – زعيم التقدمية الحديثة المزعومة ، نقول : في جميع هذه الدول ، نرى الطبقة الحاكمة ، هي طبقة حزب واحد ، او عصبة واحدة ، تتحكم بكل فئات الشعب ، تماماً كما كانت تصنع طبقة النبلاء او رجال الدين في أوروبة خلال العصور المظلمة .

وفي دول الاشتراكية الثورية جميعها،يصادر الحاكمون حريات الأفراد العامة ، فلا يسمحون للمواطن بحق المشاركة في الحكم ، عن طريق نواب ينتخبهم هو ليمثلوه، ولا يمنحون الكاتب فرصة التعبير عن رأيه بالكتابة والنشر، إلا إذا كان ملتزماً آراء وسياسة العصبة او الحزب

الحاكم ، وإلا فمصيره السجن او النفي او التعذيب ، كما لا يقرّون للعامل بمشروعية اضرابه ، لأنه في نظرهم آلة صمّاء ، تنتج ولا تفكر ، تماماً كما كانت تعيش الطبقة العامة في عهود الرجعية السحيقة ، عهود القرون الوسطى .

كل هذا قد يكون مقبولاً ، لو ان الحزب الحاكم الواحد ، او العصبة المتسلطة الحاكمة ، كانت تشكل أكثرية الشعب ، او تحظى بتأييد هذه الأكثرية ، غير ان الأمر — كما نراه ونسمعه ونلمسه — على العكس تماماً ، إذ ان الحزب الواحد ، او العصبة الحاكمة ، كثيراً ما تكون أقل من الأقلية ، ويكفي ان نعلم — كمثل سريع — ان الحزب الواحد الذي يحكم الاتحاد السوفياتي الآن ، لا يزيد أعضائه على تسعة ملايين عضو ، يتحكّمون بحياة ومصير مئتي مليون نسمة من شعوب الاتحاد السوفياتي مع العلم ان هذه الملايين التسعة لا تملك من حقيقة الأمر شيئاً ، وإنما يتكلم باسمها قبضة من الزعماء الذين يحكمونها بقوة الارهاب و « البوليس السري » ويحكمون معها الشعب السوفياتي كله ، فما أعمق هذه الهوة الرجعية ، التي يتردّى

فيها دعاة التقدمية ، ورافعو شعاراتها ؟ !!

الاغرب من هذا ، ان هؤلاء الرجعيين الغلاة ، السائرين على دروب العصور المظلمة ، يحتكرون لأنفسهم صفة التقدمية ، ويتشدقون بها ملء الاسماع والأفواه ، ولا يتورعون عن نعت الدول الرصينة المستقرة السائرة على دروب التقدم والنهوض بخطىً مدروسة ومنتجة وعادلة ، بأنها دول رجعية وبأن أتباعها والمؤيدين لأنظمتها هم الرجعيون . فيا لزمن فسدت فيه المقاييس ، واختلّت فيه الاوزان ، حتى أصبحت مهزلة الواقع واضحوكة التاريخ!

أجل ! .. فسدت المقاييس واختلّت الاوزان ، لا بين دعاة التقدمية من جهة وبين أصحاب النظم السليمة والمقاييس الحكيمة من جهة أخرى ، بل بين دعاة التقدمية أنفسهم ، أي بين فرقائهم وأحزابهم وجمعياتهم المختلفة ، وبين أعضاء الحزب الواحد ، او الهيئة الواحدة من هولاء الدعاة .

فاليساريون في الأصل ، يعتبرون « اليمينيين »

رجعيين دفعة واحدة ، وهم متفقون في هذا اتفاقاً شاملا ، لكنهم لا يلبثون ان يدوروا على أنفسهم ليقسموا بعضهم بعضاً ، بين الرجعية والتقدمية ، فبين الاشتراكيين عموماً فئات تصف نفسها بالتقدمية ، بينا تصنف فئات أخرى من رفاقها بالرجعية، وبين الشيوعيين عموماً فرقاء، يحتكرون لأنفسهم صفة التقدمية ، بينا يمنحون فريقاً آخر منهم صفة الرجعية ، وها هي الصين الشعبية مثلاً تصف الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر بأنه رجعي ، مع ان الفريقين يصنّفون أنفسهم في قائمة اليسار على أنهم تقدميون وشيوعيون ،وكذلك صنع معلمهم كارل ماركس من قبل، حين وصف الاشتراكيين الذين لم يدينوا بآرائه في « البيان الشيوعي » بأنهم اشتراكيون رجعيون .

وقد تكون الامثلة كثيرة جداً اذا سردنا شيئاً منها ، فها هما ستالين وتروتسكي اللذان كانا الساعد الأيمن للينين قبل وبعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ ، فما لبثا ان اختلفا بعد مماته ، واتهما بعضهما بالرجعية ، فتغلب ستالين على خصمه الذي فرّ الى المكسيك ،حيث اغتيل فيها على أيدي

أنصار « ستالين التقدمي » عام ١٩٤٠ ، وكذلك كان حال « البلشفيك » و « المنشفيك »[١] في روسيا الى ان تغلب الفريق الاقوى « أي البلشفيك » وصنف نفسه بالتقدمية . وحين انتصر خروشوف على ستالين (بعد وفاته) ، لم ينس ان يخلع عليه صفة الرجعية ، وكذلك صنع خلفاء خروشوف ، بخروشوف نفسه حين أقصوه عن الحكم في روسيا عام ١٩٦٤ فوصفوه بالرجعية ، وهكذا دواليك .

وحتى الآن نجد معظم أحزاب الاشتراكية الثورية في العالم – ان لم نقل كلها – لا يتورع الجناح الذي ينتصر فيها على جناح آخر ، ضمن الحزب الواحد من ان يتهمه فوراً بالرجعية ...

بكلمة مختصرة ... لم يعد لهاتين الكلمتين : « التقدمية والرجعية » معناهما المحدّد ، ولو ضمن دائرة اليساريين أنفسهم على اختلاف أسمائهم ومسمياتهم التي يجمعهم فيها

---

(١) « البلشفيك » و « المنشفيك » هما فريقا الأكثرية والاقلية في الحزب الاشتراكي الروسي الذي كان يتزعمه لينين ، وقد انشطر الحزب الى قسمين : « البلشفيك والمنشفيك » على أثر المؤتمر الذي عقده الحزب عام ١٩٠٢ . في سويسرة .

لواء « المذاهب الجديدة » ، وإنما أصبحتا مجرد كلمتين أحداهما للتبجح ، والاخرى للشتم ، دون الاعتماد على منطق البحث ، او مقاييس العلم ، او قدسية الكلمة .

وهذا ، لا يمنع من ان نكرر مرة ثانية ، ما قلناه آنفاً ضمن هذا البحث ، من ان دعاة التقدمية على اختلاف ألوانهم اليسارية هم الذين يمثلون « الرجعية الحقيقية » في جميع مناهجهم الفكرية والتطبيقية وهم يحاولون ان يعودوا بالإنسانية الى الانظمة الاجتماعية التي كانت سائدة في القرون الوسطى ، تحت أسماء جديدة وشعارات زائفة ، وان أي مقارنة عملية بين أقوالهم وأفعالهم الماثلة للعيان في عصرنا الحاضر ، تثبت انهم سائرون على طريق الوصول الى حياة العصور المظلمة ، لكنهم لن يستطيعوا ذلك لأن عجلة الزمن لا تدور الى الوراء ، ولأن عقارب الساعة مهما تلاعبت بها الاصابع تظل سائرة الى الامام ، واذا استطاع الرجعيّون « أي دعاة التقدمية المزعومة » ان يخدعوا الجماهير بالشعارات البراقة أمداً غير يسير ، فانهم قد بلغوا الآن مرحلة الانكشاف المريع ، ومهما طال أمرهم ، فان

رحى التقدم الحقيقي ستقضي عليهم القضاء الأخير ، وسيتابع ركب الإنسانية الكريمة ، سيره على دروب التطور المنطقية والطبيعية ، التي سار عليها منذ فجر الحياة ، حتى بلغ الآن ما نراه من مراحل العلم والحضارة والتقدم ، ولن يكون لجعجعاتهم التي لا ننكر بأنها آذت مفاهيم الروح والقيم والمبادىء الإنسانية ، سوى الاندثار الأكيد ، تحت عجلات التقدم الحقيقي التي بدأت تسير منذ ظهور الإنسان الى حياة الوجود ، وما زالت تسير سيراً منطقياً مقبولاً ، هو حتى الآن أفضل ـ على الأقل ـ من أي سير آخر .

★

القادة الثوريّون
ليسوا ضدّ الملكية كنظام ، ولا مع الجمهورية كمبدأ !
بل هم مع غاية الوصول الى منصب السلطة بأيّ ثمن !

حين تستمع الجماهير ، الى زعماء الثورة (أي ثورة) وهم يخطبون بحرقة وألم ، منددّين بالعروش والتيجان ومواكب الملوك ، واستئثارهم بالسلطة ، واعتمادهم على المنتفعين ، سواء كانوا من العائلة المالكة ، او من أفراد البطانة والحاشية ، يظن المستمعون ان هؤلاء الثوار ، قد اكتشفوا مواطن الداء ، وعرفوا كيف يصنعون الدواء ، ليعيدوا حقوق الأمة الى مسالكها ، من مناهج العدل والصواب .

غير ان الاقلاّء من المتتبعين لحوادث العصر ، المستقرئين لوقائع التاريخ ، يعرفون ان ذلك التنديد

المصطنع ، وتلك الخطب الثائرة ليست في حقيقتها سوى شباك خادعة، يحاول فيها « الثوّار الابطال » ان يصطادوا عواطف الجماهير ، وان يحصلوا على تاييدها الوقتي ، ريثما يصلون الى مناصب السلطة والحكم ، وحينئذ يفرضون أنفسهم ، بسلاح القوة والبطش ، ملوكاً ولا كالملوك ، يسكنون القصور الفخمة ، ويستمتعون بالمغانم الوفيرة ، ويغدقون على أنصارهم سيول المنافع والمكاسب ، بينما يقيمون من دون أصحاب المصالح والحقوق ، حجاباً وأبواباً ، وجنداً وحرّاساً ، فاذا بثائر الأمس البطل ، الذي كان يستدر عطف الجمهور لتأييده ، قد غدا حاكماً مطلقاً ، يامر وينهى ، ويعزل ويولي ، ويعطي ، ويمنع ، ويعدل ويظلم ، دون ان تقيّده سلطة او يكبح جماحه قانون ، فيتلفت المواطنون ذات اليمين وذات اليسار ، ليترحّموا على العهود السابقة ، التي يمكن ان تكون ظالمة ، ولكنها ليست كظلم هؤلاء ، ويمكن ان تكون معتدية ، ولكنها لا كاعتداء هؤلاء ، ويمكن ان تكون مستأثرة ، ولكنها لا كاستئثار هؤلاء ...

أمامنا حوادث العصر الحاضر ، ووقائع التاريـــخ الغابر ، وكلها تدلنا على انه ما من قائد ثوريّ واحد ، قد وصل الى سدة الحكم ، ثم تخلى عنها بطوعه ورضاه ، فهو بين أمرين : إما ان ينقض عليه رفيق من رفاقه ، او خصم من خصومه ، ليقتـله او يطرده او يقصيـه عن منصبـه ، وإمّـا ان يفرض نفسه حاكماً دائمـاً على مـدى حياته ، هذا إذا لم يستطع ان يضمن أيضاً منصب السلطة لأبنائه وأحفاده من بعده .

فهو حاكم مالك متحكم مسيطر ، لا يخرج الا بفعل الموت او بحد السيف !

يزعم الثائر البطل ، خلال استدرار عطف الجماهير ، ان عهد الملوك قد انتهى ، وان العصر أصبح عصر رؤساء الجمهوريات الذين يتولى الواحـد منهم زمـام الأمر لفترة معدودة السنوات ، ثم يفسح المجال أمام رئيس جديد ثان ، ثم ثالث ، وهكذا .. حتى لا يكون هنالك تسلط او استئثار !!!

ولكن حين يصل الثائر البطل ، الى مركز السلطة ، يبـــدأ باختراع الأسباب ، وحبـك المظاهر ، كي يحكم الاستيلاء النهائي على منصب السلطة .

فهو رئيس للجمهورية ، او رئيس لـلدولة ، لفـترة ثلاث او أربـع او خمس سنوات ، او أكثر او أقل ، فاذا انتهت مدة رياسته الأولى، عزفت « السمفونيات » المختصة بضرورة التجديد للرئيس العتيد، فتجدّد له الرياسة لفترة ثانيـة ، ثم لفـترة ثالثة ، وهكذا الى ان يجتمـع رجال « الأوركسترا السياسية » ، ويقررون انتخابـه رئيساً لمدى الحياة !!

وهنـا تبـدأ المرحلة الثانية ، مرحلة ضمان المنصب لأبنائه وأحفاده من بعده ، فاذا نجح فبها ونعمت ، وإلا فالظروف هي التي تصنع النهايات المقررة .

ليس هذا مجرد كلام تمليه العاطفة ، إنما هو كلام الواقع التاريخيّ في زمنيه : القديم والحديث .

في الأمس البعيد، نخر السوس داخل البلاط الفرعوني في مصر القديمة، وكان داخل البلاط ثلاثة ضباط من كبار ضباط الجيش، وكانوا هم الأعوان المقربين لفرعون مصر « اخناتون » فاستغل الضباط الثلاثة الفتن الدينية التي قامت في البلاد، والتي رافقها تردّي الاوضاع الاقتصادية والسياسية، فتآمروا فيما بينهم وترقبوا سنوح الفرصة، فلم يتيسر لهم ذلك، إلا بعد موت (اخناتون) وقيام « توت عنخ آمون » الذي قضى نحبه شاباً صغيراً لم يبلغ العشرين من عمره في ظروف مجهولة، فقفز الضباط الثلاثة الى منصب الحكم كابطال منقذين، يريدون ان يخلصوا الشعب المصري من ظلم الاسر الفرعونية السابقة.

الضباط الثلاثة هم « آي » الذي خدم جندياً في بلاط الملك فاصبح هو الملك، ولم يجلس على العرش سوى فترة تقلّ عن ثلاثة أعوام امتدت بين عامي ١٣٤٤ ـ ١٣٤٢ قبل الميلاد، فقفز الى الحكم الشريك الثاني في الاغتصاب وهو « حور محب » الذي نشأ جندياً من الشعب حتى بلغ منصب القيادة، فأصبح هو فرعون مصر الذي يدير

شؤونها السياسية بينما تولى رفيقه الضابط الثالث واسمه « رمسيس » قيادة الجيش بيد فولاذية ، حيث شغل الرجلان وهما الفرعون «حورمحب»، وقائد الجيش «رمسيس» شغلا الشعب ببناء بعض الاهرامات عن شؤونه الداخلية ، وشغلاه عن الشؤون الخارجية بالمشاكل السياسية والدينية التي كانت تلفّ منطقة الشرق الاوسط ، فحكماه — وهو الشعب المسالم الوادع — أربعين سنة متوالية ، مات على أثرها « حور محب » فتولى شريكه « رمسيس » عرش مصر وضمنه لأولاده وأحفاده فكان هو مؤسس الاسرة الفرعونية المعروفة بأسرة الرعامسة التي كان أولها الجندي رمسيس الاول وآخرها رمسيس الحادي عشر .

وسار تاريخ الابطال الثوار على هذا النسق من الاستئثار بالسلطة حتى جاء الثائر البريطاني اوليفر كروموبل الذي أقام ثورته على أساس المناداة بالجمهورية ضد الملكية عام ١٦٤٨، فحارب جيوش الملك ،وحكم عليه بالاعدام، وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية البريطانية، ولكنه ما لبث ان حلّ البرلمان ، وحكم البلاد حكماً دكتاتورياً

فردياً ، ومات عام ١٦٥٨ م بعد ان ضمن لابنه « ريتشارد كرومويل » منصب « العرش الجمهوري » الا ان هذا لم يستطع ان يحتفظ بمنصبه كرئيس للدولة ، فأجبر على الاستقالة عام ١٦٥٩ ، حيث كانت البلاد قد تهيأت للعودة الى النظام الملكي الدستوري .

وكذلك صنع الثائر البطل نابوليون بونابرت الذي استغل قيادته للجيش الفرنسي ، فقام بانقلابه العسكري على « حكومة الادارة » وأقام « حكومة القنصلية » التي اختارته « قنصلاً أول » !! فاستغل انتصاراته العسكرية لمركزه الشخصي ، فنودي به « قنصلاً أول لمدى الحياة » ثم جعل نفسه امبراطوراً وملكاً على فرنسة ، وبدأ بتوزيع مكاسبه وانتصاراته على أقاربه وعلى أخوته ، فجعل أخاه « جيروم » ملكاً على هولاندا ، وأخاه « جوزيف » ملكاً على نابولي ثم اسبانية ، وكذلك عين صهره « جواشا مورا » ملكاً على نابولي خلفاً لأخيه ، وحين جاءه ولد لقبه باسم « ملك روما » وبعد انتصاراته العسكرية توالت عليه الهزائم، حتى أجبر على التنازل عن

العرش حيث حملته سفينة بريطانية الى جزيرة « سنت هيلانة » فقضى فيها سنوات النفي المريرة الى ان مات عام ١٨٢١ م .

وقد يطول تعداد أسماء الثوار « الابطال » الذين يستثيرون جماهير الشعوب ضد ملوكها، بكثرة ما يذيعونه من تهم وافتراءات ، وبكثرة ما يكيلونه من مدائح للنظام الجمهوري ، وهم في حقيقتهم ليسوا ضد الملكية كنظام ، ولا مع الجمهورية كمبدأ ، وإنما هم مع غاية الوصول الى المنصب الاول ، فاذا بلغوه ، جعلوا من أنفسهم الحكام الدكتاتوريين الذين لا يقيدون أنفسهم بنظام او قانون او دستور ، وقد نجد الأمثلة أكثر من ان تعد او تحصى عن أعداء الملكية الذين جعلوا أنفسهم أكثر من ملوك ، بل من الظلم ان نصنفهم بانهم ملوك ، لأنه كان ولا يزال بين الملوك ، من يؤمن بحق شعبه عليه ، وبسيادة روح الدين والضمير والدستور والقانون على مجمل تصرفاته ، فها هو العرش الملكي البريطاني مثلاً لا يملك من الحكم إلا إصدار ما يقرره الشعب والبرلمان والقانون ، وها هو العرش

السعودي المسلم لا يحكم إلا بمبدأ الشورى الاسلامي ، شعاره الاسلام ، ودستوره القرآن ، وإذا تكلم فيه الملك قال : لست سوى خادم أمين للشعب ، فترى أبوابه مشرعة أمام كل طالب حاجة من أبناء شعبه ، يدخل عليه بدون حراس او حجاب او أبواب ، يطلب منه ما يريد ، ويسمعه ما يريد ، بينما ترى الثوريين الابطال من أبناء الشعب ، الذين قفزوا الى مناصب السلطة الأولى ، قد أقاموا بينهم وبين الشعب الحرس المسلح، وأغلقوا أبوابهم في وجه كبراء الناس والمتنفذين ، فضلاً عن الفقراء والمضطهدين والمحتاجين .

وقد يطول بنا الأمر اذا لجأنا الى تعداد الاسماء ، فها هو الثائر الروسي ستالين، الذي جلس على عرش القياصرة الروس ففتك بالشعب الروسي فتكاً ،جعل فتك القياصرة الاقدمين رحمة وسعادة بالنسبة لفتك ستالين وذلك باعتراف رفاقه الشيوعيين أنفسهم .

وها هو الثائر الشيوعي تيتو (جوزيف بروز) ابن الحداد الفقير الذي وصل الى منصب رئاسة جمهورية

يوغسلافيا ، عن طريق مقاومة الاحتلال النازي ، فخلع الملك اليوغسلافي الشاب بطرس الثاني ، وتخلص من رفيقه في مقاومة الاحتلال النازي ميخايلو فيتش ، وأعدمه ، وجعل نفسه رئيساً للوزارة ، ثم رئيساً للجمهورية ، ثم رئيساً مدى الحياة (أي ملكاً متوجاً) يعيش في جزيرة بريوني عيش الاساطير بما فيها من متع وبذخ وترف وقصور وحدائق لا يعرف مثلها أعرق الملوك، بينما يقاسي الشعب اليوغسلافي من ضيق شيوعي اشتراكي يزيده بؤساً على بؤس ، وحرماناً على حرمان .

ثم ها هو البطل الثائر الرئيس الاندنوسي أحمد سوكارنو ، الذي بدأ ثائراً ، ثم تخلص من رفاقه واحداً بعد واحد ، حتى جعل نفسه رئيساً للجمهورية ثم جدد لنفسه الرئاسة ، ثم أصبح رئيساً مدى الحياة ، وبسبب انتفاضة الشعب الاخيرة على حكامه الشيوعيين والاشتراكيين ، أصبح سوكارنو معرضاً بين فترة وأخرى الى أحداث شخصية وسياسية ستكشف عنها الايام المقبلة .

معظم الثوار ان لم نقل جميعهم ، قديماً وحديثاً ، كانوا

على هذه الشاكلة يهاجمون العروش والملوك والتيجان ، ثم يجعلون من أنفسهم « ملوكاً » مغتصبين مسيطرين متنفذين ، يحملون شعار الثورة ثم لا يتقيدون بنظام او دستور او قانون ، فيحلّون بكل بساطة ، محل غيرهم ، ولكن على شكل أوجع وآلم وأقسى !

ولهذا نستطيع ان نقول بسهولة ان هؤلاء الثوار « الابطال » ليسوا ضد الملكية كنظام ، ولا مع الجمهورية كمبدأ ، إنما هم مع غاية الوصول الى منصب السلطة الاولى ، باي ثمن ، كي يشبعوا رغباتهم المكبوتة وطموحهم الهدام .

★

السلاح الروسي
للملكيين والجمهوريين معاً في حرب اليمن

ومن الوقائع الطريفة ، التي تدل على ضحالة « عقائدية » الثوريين الاشتراكيين ، ومدى ترابطهم وتعاونهم ، مع بعضهم بعضاً ، حيال ما يؤمنون به من وسائل وأهداف ومعتقدات ، تتلخص بما روته مصادر الانباء الصحفية في شهر نيسان عام ١٩٦٦ وتناقلته معظم صحف العالم بشيء من الدهشة والاستغراب .

ففي هذا الشهر كتبت جريدة « نيويورك تايمز » نقلاً عن برقية صادرة من واشنطن تقول ، إن وكيل بيع الاسلحة « باشرود هوارد » قد كشف النقاب في حديث تلفزيوني مع النائب الجمهوري « والتر جاد » عن سر

عسكري هام ، خلاصته ان حكومة الملكيين في اليمن ، كانت تحصل على الاسلحة والذخائر من روسية عن طريق بلغارية منذ أكثر من ثلاث سنوات ، وانها حصلت على ما قيمته خمسة وعشرون مليون دولار ، وأضاف الوكيل نفسه بأنه قد قصد شخصياً باريس ، واتصل بالملحق العسكري في سفارة بلغارية واشترى منه احدى الصفقات ، وجرى شحنها الى الملكيين بمعرفة الملحق المذكور ، وأكد وكيل الاسلحة باشرود ، ان كل من له علاقة بصفقات الاسلحة السرية ، يعلم ان أقصر طريق للحصول على السلاح ، هو التوجه الى الروس عن طريق بلغارية ...

لا نشك في ان العرب الذين قرأوا هذا الخبر او سمعوه، قد اقتنعوا بأنهم قد وضعوا أيديهم على دليل جديد يؤكد ان جميع الدول الكبرى « بما فيها دولة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية الثورية الشيوعية التقدمية» هي دول استعمارية استغلالية ، لا تؤمن الا بالسعي وراء مصالحها الخاصة ، ولا تستهدف الا بسط نفوذها الدولي هنا او هناك ، ولا

تهتم الا بما يضمن لها الفوائد السياسية والمادية ، دون أي اكتراث بالعهود والمواثيق .

ان العرب يعرفون منذ زمن بعيد ، ان الدولة السوفياتية ، كانت إحدى الدول الكبرى ، التي اشتركت بالتآمر على حق العرب في فلسطين وانها صوتت الى جانب قيام دولة اسرائيل في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، كما سارعت الى الاعتراف بها ، وتبادل التمثيل السياسي معها عام ١٩٤٨ ، وهم يعرفون أيضاً ان روسية لم يكن لها أي موقف سلبي تجاه « دولة » اسرائيل ، وان سلبيتها التي كانت تُظهرها في بعض الأحيان ، لم تكن شجباً لوجود اسرائيل « كدولة »، على الارض العربية المحتلة ، وإنما كان شجباً لكونها « قاعدة » للدول الغربية ، أي لانها ليست قاعدة للدول الشرقية .

المزية الوحيدة الكبرى ، التي كانت سبب انفتاح بعض العرب على الاتحاد السوفياتي ، تتجسد في ان روسيا باعت وتبيع السلاح للعرب ولم تبعه لاسرائيل ..

الآن نستطيع ان نقول بأن روسية ليست هي الممتنعة عن بيع السلاح لاسرائيل ، بل ان اسرائيل هي الممتنعة عن شراء السلاح الروسي ، بدليل ان روسية باعت السلاح لفريق من خصومها العرب ، كي يستعملوه ضد فريق عربي آخر ، هو من أصدقائها المقربين ، الذين تحسب عليهم او يحسبون عليها ، كما ان اسرائيل لا تستطيع شراء السلاح الروسي الا اذا نسفت استراتيجيتها العسكرية والفنية الحالية ، وأقامت بدلاً عنها استراتيجية فنية روسية جديدة ، وهذا ما يوقع أبلغ الاضرار بالعسكرية الصهيونية التي تعتمد على مصادر غربية كثيرة للتسلح ، ولا تريد ان تربط نفسها بمصدر واحد .

فاذا كانت روسية قد باعت السلاح لخصومها وخصوم أصدقائها السياسيين و « العقائديين » أي باعته الى الذين لا تعترف بدولتهم ، ولا ترضى عن نظامهم الاجتماعي بشكل من الاشكال ، فهل يعقل ان تحجم عن بيع السلاح لاسرائيل التي كان لها عليها فضل رعايتها والمشاركة بتربيتها منذ ولادتها وإنشائها ، فيما اذا طلبت ذلك

اسرائيل ؟. او إذا رغبت بتبديل سلاحها الغربي ، للاعتماد على سلاح شرقي ؟

إذن ليس للاتحاد السوفياتي ان يمنّ على العرب بأنه لا يبيع السلاح لاسرائيل ، فاسرائيل هي التي لا تريد السلاح الشرقي !

وفي كل الاحوال ، نعتقد انه ليس لهذا كله كبير أهمية ،وإنما تكمن الأهمية الخطيرة في شيء آخر، فنقول:

اذا كان بعض الحكام العرب من أصحاب النظم الاشتراكية ، يشنون الحملات المستعرة على الدول الغربية التي تبيع السلاح لفريق آخر من العرب ، لأنها تبيع الصهيونيين سلاحاً مماثلاً ، فماذا يجب ان يكون موقف هذا « البعض » من الدول الشرقية ، التي تبيع السلاح لفرقاء العرب المختلفين كي يحمى وطيس المعارك فيما بينهم ، وكي يقتلوا بعضهم بعضاً ؟

أليست تغذية الفرقاء العرب المختلفين بالسلاح والذخائر لتقتيل بعضهم بعضاً ، أفدح في أثرها وخطرها

من أثر الذي يغذي العرب ويغذي خصومهم في آن واحد ؟

كلا الأمرين شر ، ما في ذلك شك ، لكن بعض الشر أهون من بعض ، وان الذي يقف في صفك ويدعي تأييدك ومصادقتك والحرص على مصالحك ، لا يقل خطره عن الذي يسفر عن وجهه في عداوته ، حين يوقد النار جهاراً بينك وبين خصمك .

انه – كما قلنا في مطلع هذا الكلام – دليل جديد على ان الدول الكبرى بما فيها روسية التي يفتح لها بعض العرب قلوبهم ، هي كلها دول استعمارية لا تسعى الا لمحاولة بسط النفوذ ، وجني الفوائد المادية والسياسية ، فمتى يستيقظ العرب الاشتراكيون من سباتهم ، ومتى يضعون الدول الشرقية والغربية على صعيدٍ واحد ، فلا ينظرون الى كلٍ منها الا من خلال المصلحة العربية الشاملة التي لا تمزق صفّها مناهج غريبة ، ولا مبادىء مستوردة .

يخطىء الاشتراكيون العرب اذا ظنوا ان دولة روسية او الصين هي أفضل من أمريكا او بريطانيا في علاقتها مع

العرب ، او ان أمريكا وبريطانيا أفضل من روسية والصين ، فكل هذه الدول تسعى الى بسط نفوذها على أكبر رقعة من رقاع الارض وكل هذه الدول ، تتنافس في كل ميدان من أجل الحصول على سوق جديدة او نفوذ جديد .

ان هذه الهالة التي يخلعها الاشتراكيون العرب على الاتحاد السوفياتي ، والتي يجعلونه فيها « رائداً » للتقدمية والاشتراكية ،يجب ان تزول من أفكار الوطنيين الحقيقيين المؤمنين ببلادهم وشعوبهم ، وجدير بكل ذي بصيرة ان يتذكر بأن روسية والصين الشعبية اللتين تخاصمتا مع بعضهما بعضاً ، كاشد ما يكون الخصام ، من أجل الخلاف على مناطق جغرافية ونفوذ سياسي ، مع انهما ينتميان الى عقيدة اشتراكية شيوعية أمميةواحدة ، لا يمكن ان تكون أي منهما مخلصة لأية دولة اشتراكية أخرى ، بل يكون معقولاً جداً ان تتظاهر بمشاعر الود ، دون ان تتورع عن الطعن من الخلف ، ما دام هذا الطعن يضمن لها كسباً او نفوذاً او سيطرة ، وها هو أمام أبصارنا حديث بيع

السلاح للملكيين اليمنيين ، ضد الجمهوريين الاشتراكيين من مصريين ويمنيين ، فكيف يحتضن الاتحاد السوفياتي ثورة اليمن الجمهورية الاشتراكية وكيف يطعنها من خلفها في آن واحد ؟

قليلاً من التبصر بالحقيقة والواقع يا من تجعلون من أشقاء العقيدة والارض والدين أعداءاً الداءاً ، وقليلاً من العودة الى سبل العمل السليم يا من تجعلون من أعداء أمتكم وتاريخكم ومعتقداتكم أعواناً وأنصاراً !

★

نكروما
الزعيم الاشتراكي الثائر
كيف جمع ثروته ؟.. وكيف نكب شعبه ؟

خلال هذا العام ١٩٦٦ ، نشرت جريدة « الاهرام » القاهرية ،فصولاً متتابعة كترجمة كاملة لكتاب « الاستعمار الجديد» الذي ألفه كوامي نكروما الرئيس الغاني المعزول، والذي فضح فيه وسائل الاستعمار الوحشية في التسلط الاحتكاري على موارد الثروة لدى الشعوب الأخرى .

ومما لا شك فيه ، ان ما جاء في هذا الكتاب من معلومات واحصائيات وأرقام ، ليدل دلالة واضحة ، على ان هؤلاء المستعمرين لا يتورعون عن سلوك جميع السبل، التي تضمن لهم فرص امتصاص دماء الشعوب ، مهما كانت نوعية هذا السلوك .

خطر لي حين كنت أقرأ فصولاً من هذا الكتاب ، ان من المفروض بمؤلفه كوامي نكروما ، الذي عرف ما قاساه الشعب الغاني ، خلال قرون عديدة ، على يد مصّاصي الدماء المستعمرين ، ان يكون « صوفياً متفانياً في صوفيته » من أجل إسعاد شعبه ، وإعادة حقوقه المغتصبة اليه ، وكل من يقرأ فصولاً من كتابه « الاستعمار الجديد » يتصور ان هذا الزعيم الافريقي ، قد وضع يده على مواطن الداء ، وعرف كيف يتصرف ... لكي يحول دون امتصاص دماء شعبه .

وكثيرون كانوا – فيما نعتقد – يظنون هذا الظن ، او يؤمنون هذا الإيمان ، بالزعيم كوامي نكروما ، حين كان متربعاً على سدة الحكم في بلاده ، وكثيرون كانوا مقتنعين بأن هذا الزعيم الذي لم يقصر نشاطه على بلاده ، وإنما تجاوزها الى محيط السياسة الافريقية حين كان صاحب فكرة الدعوة الى « منظمة الوحدة الافريقية » كما تجاوزها الى محيط السياسة العالمية ، حين كان قطباً من أقطاب « عدم الانحياز » وحين كان يطير يوماً الى الشرق ، ويوماً

الى الغرب ... من أجل مؤتمرات الكومنولث ، او من أجل مصالحة روسيا والصين ، او من أجل اقامة السلام على أرض فيتنام ..

كثيرون كانوا مقتنعين ، ان نكروما كان « منحةً السماوية » لإسعاد شعبه ، والشعوب الأخرى !

ولكن ... فجأة انهار الاقتناع ، و ... تحطم الصنم .

وفجأة ، سمع العالم بافتضاح اسطورته وانهيار « ديماغوجيته » ...

وبين عشية وضحاها ، كانت أخباره « ولا نقول كلمة أخرى » تملأ الدنيا أسفاً ودهشة .

لقد ثبت ان هذا الزعيم الاشتراكي التقدمي الثوري ، لم يعتنق هذا المبدأ لإسعاد شعبه ، وإنما اعتنقه لإسعاد نفسه على حساب الشعب ، ولم يحارب الاستعمار لكي يخلص الشعب من مصّاصي دمائه ، بل ليحل هو وأنصاره محلهم في امتصاص الدم من الشعب المظلوم .

فبعد الاطاحة بالزعيم الاشتراكي كوامي نكروما تبين ـ وهو الفقير ابن الفقير ـ انه جمع خلال فترة حكمه ثروة نقدية طائلة بلغت سبعة ملايين ونصف المليون جنيه استرليني على أقل تقدير حسبما تقول أوثق المصادر ، فصار معها ـ شخصياً ـ من أكبر أثرياء العالم ، فضلاً عن ثروات أخرى أودعها خارج بلاده . بلغت قيمتها حسبما روته بعض الأنباء أكثر من تسعين مليون جنيه استرليني .

وفضلاً عن هذا ، فقد تبين ان هذا الزعيم الذي كان يُفرض فيه ان يكون قدوة بالتقشف من أجل إسعاد الآخرين ، كان يعيش عيشة بذخ وتبذير لا يشابهه فيها الا ما تتحدث عنه الروايات والاساطير .

من هذا مثلاً ، انه كان ينفق من خزينة الدولة ، ما قيمته مليون جنيه استرليني سنوياً من أجل المحافظة على سلامته الشخصية ، ضمن جهاز أمن تجسسي خاص يديره خمسة عشر خبيراً روسياً ، فضلاً عن أموال طائلة أخرى كشفت عنها أوساط الحكم الجديد في غانا ، ونقلت

أخبارها وكالات الانبـاء العالمية خـلال نيسان ١٩٦٦ ، وقالت فيها ان قسماً كبيراً منها كان ينفق لزيادة ثروات أنصاره ومؤيديه من مختلف الاحزاب ، كما كان ينفق من خزينة الشعب أموالاً طائلة للقيام بعمليات تخريبية في مختلف الدول الافريقية ،فضلاً عن تمويل النشاط الشيوعي في المنطقة كلها ، مع العلم ان هذا الانفاق لم يكن يخضع لأية محاسبة حكومية على الاطلاق ، وإنما كان يصرف باذن شخصي من نكروما .

وهناك تصرفات « ثورية نكروميّـة » لا تخـلو من الطرافة ، إذ يمكن ان توجد الطرفة في ثنايا الألم العميق !

من هـذا مثلاً مـا نشرته الصحف العالمية صبـاح ٢٧ نيسان ١٩٦٦ عن وصيـة نكرومـا الـتي فضت وتليت في محكمة أكرا « عاصمة غانا » فاذا فيهـا ان الرئيس الغـاني السابق قد أوصى بأن تخلفه أرملته في منصب رئاسة الدولة بعد وفاته !!

فهـذا الثائر الذي لم يكتف بحـكم بـلده حكماً فردياً

دكتاتورياً قد صعب عليه ، حتى بعد وفاته ، ان يترك الحرية لشعبه لاختيار حاكمه ، فاوصى لأرملته بحق الجلوس على « العرش الثوري » !

وكذلك أوصى هذا المخدوع بنفسه ، ان تحرق جثته ، وينثر رمادها في جميع أنحاء أفريقيا ، ظناً منه ان الارض الافريقية الطيبة ، ستنعم ببركات الرماد الثوري النكرومي !! .

ولقد قيل عن نكروما إنه كان مؤمناً بشيوعيته ، الى حدٍ سحق فيه سيادة بلاده سحقاً تاماً وخان الامانة الوطنية ، حين أعطى الاتحاد السوفياتي جميع معلومات الأمن الغانية ، كما عهد بأمنه الشخصي للحماية الروسية .

وقال السفير فريدريك ريغفريد اكهرست ، رئيس وفد غانا لدى الأمم المتحدة ان نكروما كان يتقاضى أموالاً من المتعاقدين مع الحكومة « كعمولات » ويضع ملايين الجنيهات لحسابه الخاص في مصارف أجنبية خارج غانا ، وبهذا أصبحت الحكومة في وضع العاجز عن إيجاد المال!

هذا وقد كشف الستار عن ان نكروما كان قد اشترى سيارة خاصة لا يخترقها الرصاص بقيمة خمسة وثلاثين ألف جنيه استرليني من أمريكا ، وكان المندوب السامي الغاني في لندن هو الذي أوصى عليها، وأوصى أيضاً بأن لا يطلع أحد على هذه الصفقة ، حتى ولا السفير الغاني لدى الولايات المتحدة ومعنى هذا أن قيمة سيارة هذا الرئيس الثوري قد بلغت اكثر من ثلاثماية الف ليرة لبنانية ، وهو ما يعادل ثمن ثلاثين سيارة امريكية .

ولا نظن ان الأمر يقتضينا جهداً كبيراً كي نتعرف على الوسائل التي تمكن بها نكروما من جمع هذه الثروة الطائلة . فكل حاكم يحكم بلاده بقوة البوليس والتسلط والارهاب ، ويقيم من حوله جهازاً آلياً يتحرك بأمره الشخصي في مختلف دوائر الادارة والسياسة والمال ، يجد الميدان أمامه فسيحاً ، كي يصنع ما يشاء دون ان يخاف من أي حسيب او رقيب .

في الأنظمة الدستورية ، وفي ظل الحكومات الشورية

أي البرلمانية والديمقراطية لا يستطيع الحاكم ان ينفق قرشاً واحداً من خزينة الدولة الا ضمن الحدود التي رسمتها قوانين البلاد ، واقتضتها مصالحها ، وفقاً لموازنة سنوية تحدَّد فيها موارد الدولة كما تحدد نفقاتها ، ولا توضع هذه الموازنة موضع التنفيذ الا بعد ان تكون قد حصلت على مصادقة السلطة التشريعية في البلاد ونالت موافقتها .

أما في دول الاشتراكية الثورية ، وخصوصاً في التي يتصدى لحكمها وزعامتها فرد واحد ، او عصبة حزبية ، فان موازنة الدولة تكون مظهراً من مظاهر الشكليات الفارغة ، إذ ان الحقيقة التنفيذية ، تكمن وراء أمر شفهي او خطي يصدره الحاكم الزعيم ، لكي يجري تنفيذه فوراً ، بالتجاوز على كل النصوص القانونية والتشريعية ، سواء تضمن هذا الأمر إشارة بالانفاق على عملٍ ما ، او بتوزيع منح او هبات ، او بتمكين الأنصار من الحصول على صفقات بيع او شراء، او استيراد او تصدير ، وهكذا ترى بين أنصار الحكم الاشتراكي الثوري ، أفراداً انتقلوا بين عشية وضحاها من مرتبة الفقر الى مرتبة الثراء ، الذي قد

يكون في أكثر الأحيان ثراءاً فاحشاً ، وليست الثروة التي جمعها نكروما سوى دليل عابر على « صوفية » دعاة الاشتراكية الثورية ، ذلك لأن كل قارىء يستطيع ان يطل بنظره على أي بلد اشتراكي ثوري ، ليرى أمام ناظريه الافراد العديدين الذين يجمعون الثروات ويتقاسمون المنافع دون ان يرهبهم قانون او تخيفهم سلطة، لأنهم هم القانون ، وهم السلطة ، أما أفراد الشعب ، فهم الانعام التي تسوقها السياط ، دون ان يكون لها حق الشكوى او الاحتجاج .

هذا مثل أوردناه من غانا ، ومسكين شعب غانا ... لقد تخلص من مصّاصي الدماء المستعمرين ، فوقع بين براثن مصّاصين جدد ، هم من زعمائه وأبنائه ، واذا كان ظلم الأجانب فادح الألم ، فان ظلم الأقارب أفدح وآلم ، خصوصاً اذا كان صادراً عن دعاة اشتراكيين تقدميين ثوريين ، كانوا مظنة خير وأمل ، فتكشفوا في نهايتهم عن حقيقة لا تؤمن بعمل ، ولا ترهب من خجل !

زعيم ثوري آخر
تتحدث الصحافة الأجنبية حديث الأساطير
عن ترفه ونسائه وقصوره وثروته المحرمة

وحينما تنكشف الستائر ، عن الزعماء الثوريين التقدميين التحرريين ، تنشكف معها أمور لا يكاد يصدقها الانسان ، لفرط ما تتضمنه من حقائق مذهلة ، تفضح التصرفات التي يقوم بها هؤلاء في مختلف حقول السيطرة والاستغلال والثراء ، اضافة الى عيش البذخ ، وانفاق أموال شعوبهم المحرومة ، على لذائذهم ومتعهم وشهواتهم ، دون ان يحاسبهم حسيب ، او يراقبهم رقيب ، بسبب سياج الحراسه الخاصة والكتمان الشديد ، الذي يقيمونه حول أنفسهم ، إبان تسلطهم على زمام الحكم والسلطان في بلادهم ، أما حين يهوي بهم القدر عن مناصب السلطة ، او حين تنكشف

عنهم ستائر الحراسة والكتمان ، فانهم يبدون على حقيقة ما تخبئه نفوسهم من طمع لا تحده حدود ، وشره تتقاصر عن وصفه الاقلام ، وما الأنباء المذهلة التي سمعها الناس في أنحاء العالم ، عن « قوامي نكروما » الزعيم الثوري الغاني الشهير ، محرر أفريقيا ، وبطل منظمة الوحدة الافريقية ، الا غيض من غيض ، او قطرة من بحر ، من أخبار هؤلاء الزعماء الثوريين .

لسنا الآن في مجال تعداد الاسماء ، او حصر الحوادث ، ولكن ، وقع تحت أيدينا عدد من مجلة « شترن » الالمانية ، التي تصدر في هامبورغ ، وهو العدد التاسع لعام ١٩٦٦ ، وفيه صور وأنباء مذهلة حقاً ، عن الزعيم الاندنوسي الثائر أحمد سوكارنو ، وعن زوجاته الأربع ، اللواتي توضع بين أيديهن ، ثروات الشعب الاندنوسي المسلم حيث يبددنها على موائد القمار ، وفي مراتع اللهو الباذخ ، او في علب الليل الكريهة ، في البلاد الاوربية والامريكية، بينما يكون الشعب البريء،الذي تنتمي اليه هذه الزوجات، ويتزعمه هذا الزعيم ، غارقاً في مهامه الحاجة الملحة ، والحرمان الشديد !

أمامنا الآن ، غلاف مجلة « شترن » الالمانية الذي تحتله صورة كبيرة ملونة « فاتنة » « للسيدة راتنا ساري ديوي» إحدى زوجات سوكارنو الاربع ، وياتي بعد الغلاف ، عدد من الصفحات تبدو فيها السيدة الاندنوسية الأولى ، في مواقف مختلفة ، من حلبات الرقص مع أركان المجتمع الاورستقراطي ، حيث تنتقل من بين ذراعي البارون ادموند روتشيلد في باريس، الى ذراعي غيره من هواة الرقص الغربي ، كما تبدو أيضاً في لباسها الآسيوي وزينتها الاندنوسية ، او تبدو شبه عارية بلباس « المايوه » وهي تلعب بالورق مع رفاق وأخدان ، تتمثل فيهم وفيهن أبلغ اشكال البذخ والاسراف والتبذير .

وبالجملة ، قد لا يكون هذا كله مهماً في نظر بعض الناس ، الذين يقولون ، بأن هذا النوع من الحياة هو « حياة خاصة » ، وان الانسان حر بتصرفاته الشخصية ، وليس لأحد ان يناقشه فيها ، او يحاسبه عليها ، الا اننا من ناحيتنا نحن ، نرى ان الحياة لا يمكن ان تكون

حياتين ، إحداهما خاصة ، والاخرى عامة ، بل يجب أن تكون حياة المرء حياة واحدة ، حرة شريفة كريمة ، وخصوصاً لدى الاشخاص المسؤولين الذين يتسنمون مناصب القيادة والزعامة ، فهؤلاء يفرض عليهم واجبهم ان يكونوا قدوة لشعوبهم في مقاييس الامانة والكرامة والاخلاق ، ولا ينجيهم من مسؤولياتهم الضخمة ، تسترهم وراء ما يسمى بالحياة الخاصة او الحياة العامة ، بل ان أسلوب حسابهم يجب ان يكون أعنف وأقسى وآلم ، اذا ذكرنا ان هذه الاموال التي ينفقونها ، هي أموال الشعب الذي يمثلونه ، وهي ثمن دوائه وغذائه وكسائه ، الذي طالما تغنوا به ، وأثاروا الشعب من أجله ، وقادوه في ثورته ، ليحققوا له مجتمع الكفاية والعدل ، فاذا هم يحققون لأنفسهم ، ولأنفسهم فقط ، مجتمع الثراء الفاحش ، والبذخ الذميم ، والاستغلال الذي يمتص دماء الشعب ويتركه متقلباً على مرارة الحاجة والألم !

مرة أخرى ، قد لا يكون هذا مهماً في نظر بعض الناس ، لكن الذي لا شك فيه ان ما قالته مجلة « شترن

الالمانية » مع هذه الصور الكثيرة ، يعتبر في غاية الاهمية ، لأنه يضع أمامنا مثلاً من أمثلة الزعماء الثوريين الاشتراكيين في العالم ، على مائدة البحث العميق والتشهير المصور ، حيث قالت هذه المجلة فيما قالته :

ـ سلاح سوكارنو الاخير : زوجته الشابة .

ـ ديوي سوكارنو تحتفل بعيد ميلادها السادس والعشرين في باريس وتراقص البارون ادموند روتشيلد !

ـ الزوجة الرابعة للرئيس الاندنوسي ، وهي أجمل نسائه ، تقوم برحلة الى بلدان أوروبة ومعها « ثمان شنطات » وحارسان ، انها تحرص على شراء الملابس ، وتتسلى في المحلات الليلية الخاصة ،وفي الوقت نفسه تشتعل في بلادها حرب داخلية قد ذهب ضحيتها حتى الآن ما يزيد على أربعماية ألف من المواطنين ، ان مركز زوجها معرض للخطر ، وهو في بحثه عن حلفاء ، يبني آماله على جاذبية زوجته اليابانية الشابة،التي تشتغل من وراء الستار بالسياسة الكبيرة !

ـ الرقصات العصرية تعتبر في أندنوسيا منحطة ، ورغماً عن ذلك فقد سمحت ديوي سوكارنو ، لشباب الرقص في « بارات » روما الخاصة ، بتعليمها أنواعاً من الرقص: « سورف ـ شاكه ـ مونكيس ـ سيرتاكي» وهي ترتدي ملابس اندنوسية وطنية .

ـ ان ديوي مغرمة بورق اللعب ، وقد أثبتت وهي تلعب « البوكر » كيف تستطيع المرأة الجميلة ان تحول المكر النسائي الى رأسمال سياسي .

ـ ان سوكارنو رئيس دولة اندنوسيا مغرم بزوجته الرابعة ، ويطلق عليها اسم « نجمة الصبح » ، ويشبه نفسه بأنه « سفينة متعبة وجدت أخيراً ميناء الراحة » وأما « راتنا » فقد نذرت ان تجعله أسعد زوج في العالم ، وسوكارنو يصرح للجميع بأن نجمته الصبحية تفوق نساء العالم نعومة ورقة !!

ـ ان سوكارنو باعتباره مسلماً يجوز له ان يكون عنده أربع زوجات الا انه لا يكتفي بنسائه ، فحين يقوم

بزيارات للبلاد الاجنبية لا بد له من التعرف على اللعوبات الشقراوات .

ـ ان جنيّـة الاساطير « ديوي » تقوم الآن برحلة في أوروبة وان منـدوبي الصحافـة والراديو والتلفزيون يجرون وراءها في روما ولندن وباريس ، ولكنها لم تحظ باستقبال رسمي في أي مكان ، ان « ديوي » هي السيدة الأولى في شعب له شأنـه ، ومـع ذلك ، فالكبار يعاملونها معاملة من ليست له قيمة سياسية .

ـ مما يقـال عن « ديوي » انهـا يابانية الأصل ، وان سوكارنو تزوجها عام ١٩٥٩ وعمرها ١٨ سنة ، ويقال انه رآهـا في فيـلم سينمائي ، فاستدعاها الى جاكرتا ، وأهداها قصرين كبيرين ، وغمرها بغيرهما من خيرات الدنيا، بحيث لم تستطع ان ترفض الزواج منه ، مع ان عمره ٦٥ عاماً ، ومن الناس من يقول انهـــا من بنات العلب الليلية ، اكتشفهاسوكارنو ليلاً في احدىجولاتهفي طوكيو،وتتهمها الصحافة اليابانية بأنها لوثت شرف المرأة اليابانية في حرم اندنوسي .

وبعد ، فهذه صفحة جديدة يمكن ضمها الى صحائف الزعماء الثوريين ، فلتقرأها الشعوب المغلوبة على أمرها ، لتقرأ فيها كيف يبتز الزعماء الثوريون أموال شعوبهم ، وكيـف يدوسون كراماتها في سبيـل تحقيـق رغائبهم ، واشباع أطماعهم المكبوته ، وكيف يقولون ما لا يفعلون ، وينادون بغير ما به يؤمنون !

★

المصادر والمراجع

القرآن الكريم	
كتب الحديث	البخاري ومسلم والترمذي وابو داورد
مختصر السيرة	عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
الجامع الصغير	«فتح القدير» جلال الدين السيوطي
المبسوط	شمس الدين السرخسي
الملل والنحل	ابو الفتح محمد الشهرستاني
تاريخ الأمم والملوك	ابو جعفر محمد الطبري
احياء علوم الدين	ابو حامد الغزالي
مروج الذهب	ابو الحسن علي المسعودي
ضحى الاسلام	احمد امين
الاسلام أمام الرأسمالية والماركسية	الدكتور معروف الدواليبي
اشتراكية الاسلام	الدكتور مصطفى السباعي
الاسلام والنظام العالمي	مولانا محمد علي
تاريخ الأمم الاسلامية	محمد الخضري
رأس المال	كارل ماكس
الاشتراكية	الدكتور احمد شلبي

الثورة الدائمة	ليون تروتسكي
تاريخ الاشتراكية البريطانية	م. بير
الاشتراكية والفكر الاشتراكي	الدكتور جلال يحيى
البيروقراطية الاشتراكية	الدكتور عبد الكريم درويش
الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية	جوزيف شومبيتر
الثورة	كرين برنيتون
الماركسية السوفياتية	هربرت ماركو
موجز تاريخ الاشتراكية	نورمان ماكنزي
تاريخ الفلسفة العربية	حنا الفاخوري وخليل الجر
هذه هي الشيوعية	ريتشارد كيتشام
البيان الشيوعي	كارل ماركس وفريدريك آنغلز
شمس العرب تسطع على الغرب	زيغريد هونكه
مقالات في الاشتراكية الفابية	جورج برنارد شو
الثورة الصامتة	ب. رامبهاتي
على طريق الثورة	فؤاد الركابي

✶

مطابع
معتوق اخوان
بيروت - لبنان